كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة علم الإجتماع

محاضرات في

مادة: مدخل

علم اجتماع التنظيم والعمل

لمستوى: سنة أولى ماستر، تخصص: علم اجتماع التنظيم والعمل

إعداد الدكتور: بـــو نوة علي

2018-2017

تمهيد

يعرض عالم التنظيم الشهير"روبرت بريثيوس"(R.Presthus)، في كتابه "المجتمع التنظيمي" (organization society)، "أن مجتمعنا المعاصر مجتمع تنظيم، فلقد ولدنا في تنظيمات، ونتعلم في تنظيمات، بل ونقضي معظم حياتنا نعمل في تنظيمات، هذا بالإضافة إلى أننا نقضي كثيرا من أوقات فراغنا وعبادتنا داخل تنظيمات محددة، بل ويتعدى تدخل نفوذ التنظيمات حتى بعد موتنا، حيث تتم إقامة المراسيم الجنائزية في إطار تنظيم معين، وأخيرا إننا نعيش داخل أكبر تنظيم وهي الدولة التي تمنح التصريح النهائي لهذه المراسيم".

وليس التنظيم الحديث بدعا في التاريخ البشري، أو بالشيء الخارق الجديد الذي لم يسبقه مثله من قبل، ولكن له جذورا تاريخية ترجع إلى آلاف السنين قبل الميلاد، فلقد عرفت العديد من الحضارات القديمة أشكالا معقدة من التنظيمات، ولو أردنا التدليل على ذلك فلا مناص من ذكر الحضارة الصينية، والتي أدركت سنة 1100ق م، أهمية التنظيم والتخطيط، والتوجيه، والرقابة، وفي سنة 500 ق م، في عهد "صن تزو" تم التعرف على مبدأ التخصص، وكذلك الأمر بالنسبة للحضارة الفرعونية، فقد أدركت أهمية التخطيط، والتنظيم والرقابة، سنة 400 ق م، وفي سنة 2600 ق م، إتبعت اللامركزية في التنظيم، لكن الذي ميزها هي وغيرها من الحضارات الأخرى التي لا يتسع المجال لذكرها كالسومرية والبابلية والهندية والإغريقية وغيرها من الحضارات، ما يميزها أنها كلها كانت تعتمد في تسييرها لشؤونها على التنظيمات المختلفة التي عرفتها، ولكنها إنما كانت تعتمد في ذلك على مبدأ التجربة والخطأ ولم تكن تستند على نظرية معينة أو أسس نظرية محددة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود سجلات مناسبة، أو عدم كفاءة المواصلات، لكن رغم ذلك يبدو أن بعض المبادئ الإدارية كانت معروفة منذ العصور الأولى، لكنها كانت في حالة غامضة وغير مصقولة.

لكن التنظيمات في صورها الحديثة أكثر تعقيدا من التنظيمات في العصور القديمة والوسطى، نظرا لإقتحامها لحياة بصورة أكثر والمجتمعات، وبفاعلية وكفاءة وعقلانية أكثر، فلقد أصبحت التنظيمات في صورها المعاصرة متدخلة في معظم مناحي حياة الناس اليومية،من خلال مختلف التدخلات، فهي تنظم أفعالهم، وتنظم علاقاتهم، نظر لقدرتها على تمثيل أكبر نسبة من المواطنين في المجتمعات والعمل على تنظيم أنشطة حياتهم المختلفة، ومن ناحية أخرى تحتوي التنظيمات الحديثة وأنشطتها المختلفة على عديد من التنظيمات الفرعية التي تعمل في نظام محدد من أجل المحافظة على إستمرار بناءها والعمل من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية التي قامت من أجلها و لقد أصبحت الحاجة ملحة من قبل علماء إجتماع التنظيم بدورهم للإهتمام بتوضيح مفهوم وقضايا هذا العلم حتى يكون على مستوى أهم المشكلات و القضايا الإجتماعية.

وقد جاءت هذه المادة في هذا الصدد بغرض تقديم رصيد معرفي نظري حول مفهوم علم اجتماع التنظيم والعمل، وتعريف الطالب بأهم الإتجاهات النظرية في دراسة التنظيم وعلاقة علم اجتماع التنظيم والعمل بالعلوم الأخرى، وسنتعرض لمختلف ملامح الموضوع فيما يلي من عناصر، في الخطة التالية:

الفهرس

الفهرس..... 04

المحور الأول: توطئة لعلم إجتماع التنظيم 05

المحاضرة 01: نشأة علم إجتماع التنظيم..... 07
تعريف علم إجتماع التنظيم..... 09

المحاضرة 02: موضوعات علم إجتماع التنظيم..... 17
منهجية الأبحاث في دراسات علم إجتماع التنظيم..... 25

المحاضرة 03: مجالات الدراسة في علم إجتماع التنظيم..... 28
أنواع المنظمات..... 30

المحاضرة 04: علاقة علم إجتماع التنظيم بالعلوم الأخرى..... 38

المحور الثاني: الإتجاهات الكلاسيكية في دراسة التنظيم 44

المحاضرة 05: كارل ماركس..... 46

المحاضرة 06: لينين..... 55

المحاضرة 07: ماكس فيبر ودراسة التنظيم..... 63

المحاضرة 08: نماذج السلطة..... 71

المحاضرة 09: فيبر ودراسة البيروقراطية..... 77

تقييم النظرية البيروقراطية..... 82

المحاضرة 10: روبرت مشيلز ومشكلة الديمقراطية في التنظيم..... 85

المحاضرة 11: تقييم آراء روبرت مشيلز..... 91

نقد وتقييم للاتجاه النظري البيروقراطي..... 93

المحور الثالث: الإتجاهات الإدارية في دراسة التنظيم 97

المحاضرة 12: التايلورية والإدارة العلمية..... 99
نظرية التكوين الإداري لـ "هنري فايول..... 103

المحاضرة 13: إلتون مايو ونظرية العلاقات الإنسانية..... 107

نقد وتقييم الاتجاه الإداري..... 111

خاتمة 115

قائمة المراجع:..... 116

المحور الأول

توطئة لعلم إجتماع التنظيم

المحاضرة 01

- نشأة علم الاجتماع التنظيم
- تعريف علم الاجتماع التنظيم

نشأة علم إجتماع التنظيم:

يصعب التحديد الزمني لنشأة علم إجتماع التنظيم، إلا أنه بفعل عمليتي التصنيع والتحضر، شارك عدد من المتخصصين في مجالات بحثية مختلفة في إجراء بحوث أظهرت اهتماما واضحا بالتنظيمات التي نشأت وتأثيراتها على الحياة الإجتماعية، ولا تزال نتائج هذه البحوث منهلا لما تلاها من دراسات ورؤى نظرية، يعد علم إجتماع التنظيم واحدا من ميادين علم الإجتماع الأكثر حداثة لاتصال موضوعات اتصالا مباشرا بقضايا علم الإجتماع المعاصر على الرغم من أنه يمكن تلمس بوادر التحليل الإجتماعي لقضايا التنظيم بمعناه العام في دراسات القرن الثامن عشر والتاسع عشر، في أعمال الرواد الأوائل لعلم الإجتماع، وبخاصة في أعمال كل من "هيربرت سبنسر"، و"أوغيست كونت"، و"كارل ماركس"، وحتى "دوركايم".

وهناك من يعتقد أن علم إجتماع التنظيم له ارتباط وثيق في نشأته بعلم الإجتماع الصناعي[1]، لكن الملاحظة المهمة أن دراسات علم إجتماع التنظيم قد جاءت بصورة مطردة مع الانتشار الواسع لاستخدام مفهوم التنظيم في الدراسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، ذلك أن هذا المفهوم بات يشكل الأساس الذي تبنى عليه الدراسات العلمية في المجالات المختلفة، نظرا لما يتيحه من إمكانية تنظيم تصور الإنسان للأشياء المحيطة به، وللظواهر التي يرغب بتحليلها، ومعرفة العوامل المكونة لها، والعوامل المؤدية إليها.

لقد أخذت دراسات علم إجتماع التنظيم بالنمو والتطور مع تطور مفهوم التنظيم ذاته، ففي حين كانت الدراسات المبكرة لعلم الإجتماع تعالج القضايا الإجتماعية برؤية تنظيمية عامة، أصبحت دراسات علم الإجتماع المعاصر تعالج قضاياها برؤية تنظيمية أكثر دقة، وتستخدم في ذلك أدوات متطورة تتيح لها إمكانية تحليل أنماط السلوك الإجتماعي ضمن التنظيم بمستوياته المتعددة بصورة تختلف عما كانت عليه في الماضي[2].

1- كعباش، رابح، علم إجتماع التنظيم، مخبر علم إجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص: 17.
2- الأصفر أحمد، عقيل أديب، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل، جامعة دمشق، 2004،، ص: 19.

ومن العوامل الكثيرة التي ساهمت في حدوث النمو التنظيمي التي تشهده المجتمعات الحديثة، الاختلاف الكبير التي تتسم به جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وما يفرضه ذلك الاختلاف من تكوين تنظيمات جديدة تستجيب للظروف المستجدة والمتغيرة وتتلاءم مع الوظائف الجديدة والنشاطات المستحدثة التي مثلت استجابة لتعقد مظاهر الحياة وتداخلها، وقد ذهب "إيزنشدت" في تحليله المستفيض للمجتمعات إلى ذكر الظروف البنائية التي ساعدت على نمو التنظيمات حيث لخصها فيما يلي:

1- وجود درجة عالية من التباين في الأدوار والمراكز، والمتطلبات النظامية في المجتمع.

2- الإتجاه نحو تحديد الأدوار الرئيسية وفقا لمعايير وأسس عامة ومستقرة.

3- تأكيد مصالح المجتمع قبل مصالح أية جماعة خاصة.

4- زيادة تعقد الحياة الإجتماعية وتشابك نظمها.

5- اهتمام الجماعات بآداء وظائف اقتصادية وإجتماعية لا تقتصر فقط على مصالحها الخاصة.

6- شيوع التنافس بين الجماعات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف، وحول الموارد النادرة[1].

ومن المداخل الرائدة مدرسة الإدارة العلمية "لفردريك تايلور"Taylor" (1911)، حيث قدمت هذه المدرسة أساليب إصلاحية من خلال دراسة الوقت والحركة، حيث تبدأ من القاعدة (عمال الإنتاج)، إلى قمة تنظيم المصنع – مجال الدراسة- وتحديد المهام وترتيب الأنشطة بتقسيمها إلى أقسام داخل المصنع، وهذه المقترحات المهمة ما تزال مجال اهتمام مهندسي الهندسة الصناعية وبحوث العمليات، ثم يأتي بعد تايلور "هنري فايول" "H. Fayol"، ممثلا لمنظري علم الإدارة (1919)، لينظر إلى تنظيم المصنع من أعلى إلى أسفل، واضعا الأسس والركائز التي تنهض عليها، وكذا التقسيم والتنسيق لأنساق العمل المركبة إلا أن إسهام "فايول" كان على مستوى التنظير وليس على المستوى الإمبريقي كما هو الحال بالنسبة لـــ"تايلور".

1- محمد، علي محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص: 40.

وبعد ترجمة أعمال "ماكس فيبر" للإنجليزية، حدث اهتمام كبير من جانب علماء التنظيم بدراستهم للخصائص البيروقراطية، التي يتضمنها النمط المثالي للبيروقراطية عند "ماكس فيبر"، وازداد الإهتمام بالجانب الرشيد للتنظيم كما إهتم علماء النفس الإجتماعي بالسلوك التنظيمي وجماعات العمل غير الرسمية والدوافع الشخصية، وشارك العديد من علماء الأنثروبولوجيا والإجتماع في دراسة بعض العمليات، مثل الأنماط غير الرسمية للتعاون والصراع بين الإدارة والعمال، ودراسة التنظيم كنسق إجتماعي مفتوح في علاقة تبادلية مع البيئة كإسهامات: "تالكوت بارسونز" و"روبرت ميرتون"، وتعددت المداخل النظرية في دراسة التنظيم كما سوف نتطرق له لاحقا، وقد تنوعت الأساليب البحثية الكمية والكيفية في دراسة الموضوعات والقضايا التنظيمية التي من بينها الفاعلية التنظيمية والقيادة التنظيمية ونسق الإتصال داخل التنظيم وغير ذلك من القضايا[1].

تعريف علم إجتماع التنظيم:

تختلف وجهات النظر إلى طبيعة التنظيم باختلاف التخصصات العلمية حيث يركز كل تخصص على مظهر معين من مظاهر التنظيم فالإقتصادي يركز على الطرق التي تطرح بها التنظيمات السلع والخدمات وكيف تصنع القرارات، في حين تهتم الهندسة الصناعية بالتكنولوجيا المحددة للنشاط التنظيمي ويهتم علم الإجتماع بهيكلة التنظيم وكيف يتعامل هذا الأخير مع محيطه الخارجي، أما علم النفس وعلم النفس الإجتماعي فيهتمان بسلوك الأفراد والجماعات وتفاعلها داخل التنظيم.

لكن عند تصفح ما كتب حول التنظيم في ميداني علم النفس، وعلم النفس الإجتماعي نجد تشكيلة واسعة من التعريفات كان أولها التعريف المقترح من طرف "بارنارد" عام (1938) الذي جاء فيه أن "التنظيم مجموعة من النشاطات المنسقة تنسيقا واعيا بين فردين أو أكثر"، ومن التعريفات الأخرى التي توضح طبيعة التنظيم ذلك المقترح من طرف "سكوت" (Scott Richard Scott) وهو أن "**التنظيم الرسمي هو نسق لنشاطات مترابطة لمجموعة من الأفراد بالتعاون لتحقيق هدف مشترك تحت سلطة وقيادة موحدة**"، وفي نفس السياق عرف "إتزيوني" (Etzioni) التنظيمات على أنها "وحدات مخططة يتم

1- علام، اعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، علم اجتماع التنظيم- مداخل نظرية ودراسات ميدانية-، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2013، ص: 12.

تنظيمها بكيفية واعية من أجل تحقيق أهداف واعية"، كما يعرَّف التنظيم على أنه "مجموعة من الأهداف المشتركة المعروفة من طرف الجميع تتطلب حدا أدنى من المعلومات لتحقيقها"، كما يعرف التنظيم أيضا بأنه"مجموعة من الأفراد والجماعات منظمة ومهيكلة ولها علاقات تبادل واتصال"، كما ويعرف أيضا بأنه "تحويل لعناصر تضمن ماهية واستمرار النشاط بفضل نسق من المعلومات والإتصال"[1]. كما يستثني "إتزيوني " من هذه التنظيمات، الجماعات الصغيرة كجماعة الأصدقاء والأسرة، لأن هذين الشكلين لا يصنفان ضمن التنظيمات، أما جميع أشكال المؤسسات الأخرى فهي تدخل ضمن التنظيم، ورأى أن التنظيم يقوم على الخصائص الآتية:

- تقسيم العمل والسلطة.
- وجود عدة مراكز لإتخاذ القرار.
- إستبدال العاملين[2].

لذلك فعبارة التنظيم تستخدم للتعبير عن الجهد الإنساني المبذول لتحقيق الأهداف المرغوبة، وأساس التنظيم هو تحقيق رغبات، وإشباع حاجات الأشخاص، ويمكن النظر للتنظيم من جهتي الشكل والمضمون، فمن ناحية **"الشكـــل"** نتحدث عن هيكل التنظيم ويعني: الجماعات، الإدارات، والأقسام التي يعمل بها الأفراد والعلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة منظمة ومنسقة للوصول إلى الهدف المنشود، ومن ناحية **"المضـمون"** فإننا نتحدث عن: عملية جمع الناس في مؤسسة وتقسيم العمل بينهم، وتوزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم ورغباتهم والتنسيق بين جهودهم، وإنشاء شبكة متناسقة من الإتصالات بينهم حتى يتمكنوا من الوصول إلى هدف محدد[3].

1- بوحفص، عبد الكريم، تطور الفكر التنظيمي – الرواد والنظريات -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص:23.

2- بن نوار، صالح، فعالية التنظيم في المؤسسات الإقتصادية، مخبر علم إجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006، ص: 19.

3- عبد الوهاب، علي محمد، السلوك الإنساني في الإدارة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1976، ص: 82.

وهناك من يستخدم مفهوم **البيروقراطية** بنفس معنى مفهوم **التنظيم**، وقد يذهب بعضهم إلى مسميات أخرى مثل: **المنظمة، المنشأة، المؤسسة**،...الخ، وكلها تشير إلى نفس ما يحمله كل من معنى مفهوم التنظيم ومعنى مفهوم البيروقراطية[1]، كما أن كثرة المسميات ترجع في غالبا إلى أحد أمرين، إما إلى هيمنة الطابع التنظيمي وانتشاره، والذي يعتبر من أوضح سمات العصر الحديث، وإما إلى تنوع وتداخل العلوم الإنسانية والإجتماعية، فنجده يمثل نقطة إلتقاء بين علم النفس والسياسة الإدارية وإدارة الأعمال والاقتصاد[2].

ونجد أن هناك تعريفات متعددة لمفهوم التنظيم، وفي هذا الصدد، يعرف "اميتاي إيتزيوني" التنظيم بأنه: "هو وحدة إجتماعية يتم إنشاؤها من أجل تحقيق هدف معين". كما يرى أيضا أن التنظيم عندما ينشأ تكون له أهداف واحتياجات تتعارض أحيانا مع أهداف واحتياجات أعضاء التنظيم".

وهو ذات ما ذهب إليه "تالكوت بارسونز" (T. Parsons)" حيث يرى أنه: "وحدات إجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا محددة" ..مع شرط..أن "أهدافها واضحة ومحددة"، وهو ما يفرض عليها وجود إجراءات تنظيمية تفرض تحقيق هذه الأهداف.

لكن "روبرت فورد" (Robert Ford) على تشابه تعريفه للتنظيم الذي يرى أنه:"جماعة من الناس يتصلون ببعضهم البعض من أجل تحقيق هدف معين" مع ما طرحه كل من "اتزيوني"، و"بارسونز"، إلا أنه طرح فكرة ألمعية، وهي أن هذا التعريف يثير ثلاثة تساؤلات هامة، هي: من هي الجماعة الإنسانية التي تشكل التنظيم؟، وكيف ولماذا اتصل أعضاء هذه الجماعة ببعضهم البعض؟، وما الهدف الذي يرغبون في تحقيقه؟، كما يعتقد "فورد" وزملاؤه أن الإجابة على هذه التساؤلات الثلاثة تكشف عن أهم العناصر التي يتضمنها التنظيم[3].

1- الحسيني، السيد، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص: 09.
2- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 27.
3- طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة،2007 ، ص 24.

ويرى بعضهم أن التنظيم إجرائيا هو **"ذلك الذي اصطلح على تسميته بالتنظيم البيروقراطي، وهو نوع معين من التنظيمات يرتكز على قواعد وإجراءات تحكم السلوك وتنظم علاقة الأفراد، وتحدد المهام والواجبات والمسؤوليات، مع تسلسل معين للسلطة تكسب المكانة فيه طبيعة خاصة"**[1].

لهذا فإن:"التنظيم وحدة إجتماعية تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة وتتخذ طابعا بنائيا يلاءم تحقيق هذه الأهداف"[2]، كما يتميز التنظيم الرسمي"بـ النشأة المقصودة، وضوح الأهداف"، أما التنظيم غير الرسمي فإنه يعبر عن الممارسات غير الرسمية التي تبرز في شكل استجابة للقواعد الرسمية المنظمة للتنظيم، أيضا تبرز من خلال العلاقات الإجتماعية ما بين أعضاء التنظيم، أيضا بين العلاقات التي لا تتوافق مع ما تحدده خريطة البناء التنظيمي، أيضا تتحول الجماعة الإجتماعية إلى تنظيم رسمي إذا إلتفَّ أفرادها حول هدف معين ونظموا أنفسهم بطريقة مقصودة لتحقيقه، والأنواع الأخرى التي لا تظهر في الرسم التخطيطي ـ أي الهيكل التنظيمي ـ* للتنظيم الرسمي هي التنظيم غير الرسمي[3].

ومنه فإن العناصر الأساسية التي يمكن أن ينبني عليها أي تعريف يخص التنظيم، هي:

1- طابع الدوام والإستمرار:

توصف أنساق التفاعل بأنها تنظيمات، لأنها تتمتع بطابع مستمر نسبيا، فالتنظيمات تتطلب خاصية الإستقرار على مدار الوقت، برغم أنها في حالة تغير مستمر لتكيفها مع طبيعة التغيرات والظروف الداخلية والخارجية، ومن ثم فجميع أنواع أنساق التفاعل التي يمكن أن نطلق عليها تنظيمات تتطلب درجة كافية من الإستمرار الملحوظ، حيث تشير معظم الدراسات المقارنة إلى أن التنظيمات المعاصرة تحتاج من أجل وجودها إلى خاصية الاستمرار، بإعتبارها أنساقا للتفاعل، حيث يساعد هذا بالضرورة على تحليل العمليات والبناءات الداخلية للتنظيم وإخضاعها للبحث والتحليل والمقارنة.

1- محمد، علي محمد، مرجع سابق، ص: 30.
2- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 29.
*- لم ترد هذه العبارة في النص الأصلي للكتاب، ولكن أضيفت هنا للتوضيح.
3- نفس المرجع، ص: 28.

2- طابع التعقيد البنائي:

حيث يحاول كل من "هاس" و "دربك" أن يرجعا التعقيد البنائي بصفة خاصة لتحليل ما يعرف بالاختلافات الرأسية والأفقية، وذلك من أجل تفسير طبيعة البناءات والعمليات الداخلية التنظيمية والتي تساعد بدورها على فهم الأنساق الداخلية وخصائصها مثل تقسيم العمل وتوزيع الوظائف الإدارية، ومن ناحية أخرى قد تساعد دراسة وتحليل التعقيد الأفقي والرأسي لتحليل العمليات الديناميكية والتنظيمية المعقدة مثل انساق الضبط والتحكم وأنماط النظام وغيرها من الأنساق الأخرى، فدراستها تفضي إلى فهم الخصائص التنظيمية المتعددة مثل: الحجم، والتفاعل والإتصال، وإستراتيجية الأهداف... وغيرها، والتي قد تؤدي إلى فهم طبيعة هذه الخصائص بصورة مركزة من ناحية والعمل على التنبؤ بالمشكلات التي تفترض سبل تحقيق الأهداف التنظيمية في المستقبل من جهة أخرى[1].

3- تفاعل التنظيم مع البيئتين الداخلية والخارجية:

تعتبر التنظيمات أنساقا للتفاعل ويمكن الإشارة هنا لبعض النقاط الهامة والتي تتعلق بهذه الجزئية بالذات، وذلك كما يلي:

أ- يشير التفاعل لعملية النفوذ المتبادل والمشترك بين شخصية أو أكثر، وأن كل ذلك التحديد يحتاج لمزيد من التحليل للتنظيمات البشرية المتعددة والتي تحتاج إلى مزيد من المناقشات، ولكن كل من "هاس" و"دربك" يحاولان أن يهتما بصفة خاصة بتحليل ما يعرف بالتفاعل الرمزي، حيث يفترضان أن الأنساق ذاتها هي رمز للتبادل، الذي يميزه عن كثير من العمليات التنظيمية المعقدة، ومن ثم يمكن إعتبار أن أنساق التنظيم هي رمز للتفاعل، وهكذا يعتبر مصطلح التفاعل مصطلحا هاما وذا معنى لفهم العمليات الداخلية والبيئات التنظيمية بل أيضا الأهداف العامة والمشكلات التي تعترض تحقيقها.

ب- تعتبر التنظيمات أكثر من كونها مجموعا حاصلا لأجزاء أو أنساق متعددة، فقد تبدو هذه الفكرة بسيطة للغاية ولكنها تعتبر دون ذلك، نظرا لتعقد مضمونها الحقيقي، حيث تتعدد العلاقات المتبادلة والتفاعل المشترك بين العمليات الوظيفية والبنائية التنظيمية،

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 18.

والتي تعمل سلسلة من الأنساق وتتطلب بدورها خصائص عديدة، حتى يمكن أن نطلق عليها مفهوم التنظيم، ومن ثم يجب التركيز من قبل الدراسات البحثية والتنظيمية سواء كان ذلك على البعدين النظري والميداني، بـ الإهتمام بتحليل طبيعة العمليات الداخلية والمعتمدة كل منها على الأخرى داخل بناءات وأنساق التنظيم، وتحديد علاقة كل منها بالأخرى داخليا، ثم الإهتمام أيضا بتحديد علاقتها بالبيئة الخارجية للتنظيم ككل.

ت- يكون المحل الأساسي الهام لدراسة وتحليل جميع التنظيمات سواء كانت تنظيمات إجتماعية أو تكنولوجية أو عسكرية أو غيرها، هو الإعتماد المتبادل بين الأنساق الفرعية الداخلية للتنظيمات، حيث أن معرفة جوانب التغيير التي قد تحدث في أحد هذه الأنساق سوف يؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات في الأنساق الأخرى، ومن ثم يساعد ذلك على فهم العلاقات السببية التي تربط كل أنواع الأنساق الداخلية للتنظيم، بعضها بالبعض الآخر[1].

والتعاون والتكامل بين الأنساق في إعتمادها المتبادل فيما بينها يحيلنا إلى ما ذهب إليه "شستر برنارد" عن التنظيمات التي يرى أنها: "أنساق فرعية تدخل في نطاق ما يعرف بالنسق التعاوني، ويتكون النسق التعاوني من عناصر مركبة، وهي فيزيقية وبيولوجية، وشخصية، وإجتماعية، تنشأ بينها علاقة منظمة من نوع خاص، كنتيجة للتعاون بين تخصصين أو أكثر من أجل تحقيق هدف واحد على الأقل"، وفي عبارة أخرى يقول: إنه "نسق فرعي ينسق القوى ونشاطات الأفراد[2]".

كما ركز "برنارد" في تحليلاته على البناء غير الرسمي ووظائفه التي تنعكس على البناء الرسمي، ونسق للاتصال يعمل على الإستقرار والسيطرة على مشاعر الأفراد ورغباتهم[3].

1- المرجع السابق، ص ص: 18-19..
2- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص: 10.
3- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 340.

وهو ما أكده من جانبه "شنايدر" في تعريفه للتنظيم **غير الرسمي** وتبيان دوره في الاستقرار والسيطرة على مشاعر الأفراد مثلما أكد عليه "شستر برنارد" حيث يرى أن: "الجماعة التي توصف بالتفاعل التلقائي لعدد من الأفراد وعادة ما يكون هذا العدد صغيرا وذلك لفترة محدودة من الزمن، ويلعب أعضاء الجماعة غير الرسمية بعض الأدوار التي تتجه إلى إنجاح بعض الأهداف، ويرى أن أهمية الجماعة غير الرسمية في المصنع ما تقدمه للعامل من:

- تخفيف الشعور بالتعب والملل.
- توفير الفرص لتشكيل وضع الفرد.
- العمل على زيادة تدفق الإستجابات الإنفعالية.
- توفر الفرص للاستقلال الفردي.
- زيادة الشعور بالضمان"[1].

لذلك فإن علم إجتماع التنظيم بالتعريف هو: **"الدراسة العلمية لمختلف أشكال التنظيم الإجتماعي من مؤسسات وتنظيمات وإتحادات في ضوء آلياته التي تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الإجتماعية الضابطة لهذه الآليات في المجتمع الأوسع من جهة ثانية، والتي من شأنها أن تحدد أشكال التفاعل بين مكونات التنظيم ضمن بنيته العامة، وفي سياق علاقته مع المجتمع المحيط"**.

وينطوي هذا التعريف على قضيتين أساسيتين ترتبط الأولى بموضوعه والثانية بمنهجية أبحاثه[2].

1- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 33.
2- علام، اعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، مرجع سابق، ص: 20.

المحاضرة 02

- موضوعات علم الاجتماع التنظيم
- منهجية الأبحاث في دراسات علم الاجتماع التنظيم

1- موضوعات علم إجتماع التنظيم:

أ- على مستوى الشكل

حيث يتمثل في البحث في ميدان من ميادين علم الإجتماع، أي في دراسة أشكال التنظيم الإجتماعي من مؤسسات وتنظيمات واتحادات مختلفة، رسمية وغير رسمية، وكذا الوقوف على مدى فعاليتها، لأجل إدخال التحسينات اللازمة عليها حيث تتضمن الدراسة التنظيمية لمنظمة ما دراسة الهيكل التنظيمي للمنظمة، وكيفية تقسيم العمل بين الإدارات فيها[1]، وذلك من أجل الوصول إلى حياة أفضل في منظمات صارت تحيط بنا من كل جانب، فالطابع التنظيمي للآداء الإنساني بات منتشرا في المجتمع الحديث بقوة حتى أخذ يشمل مجمل النشاطات والفعاليات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وبات من الواضح أن الفعاليات ذات الطابع الفردي آخذة بالتناقص تدريجيا حتى غاب العدد الكبير منها ولم يعد له أية فعالية تذكر.

ففي المجال السياسي مثلا لم يعد دور الأفراد في العمل السياسي قائماً كما كان في الماضي إذ أخذت تنتشر بقوة معايير العمل التنظيمي للأحزاب والجمعيات السياسية والنوادي، وبات كل فاعل في النشاط السياسي لا يخرج عن كونه عضوا في تنظيم أو إتحاد، وكل فاعل سياسي بوصفه فردا يمكن أن يتعرض للإزاحة والإبعاد كليا، لضعف حيلته أمام قوة الأحزاب والقوى المنظمة، والتي تجند لصالحها الرأي العام وتستخدم وسائل الإعلام المتطورة.

وفي المجال الإقتصادي والإنتاجي، لم يعد للتنظيم الحرفي أو الأعمال ذات الطابع الفردي، أي دور فاعل في الحياة الإقتصادية، ذلك أن الشركات الكبرى أخذت تستوعب الإنتاج والسوق بقوة، ولا تستطيع القوى الأخرى منافستها ما لم تكن على درجات عالية من التنظيم الذي يجمع الجهود، ويؤلف بينها، ويجعل منها كلا موحدا تمتد نشاطاته وفعالياته إلى خارج حدود الدولة الواحدة.

1- عصفور، محمد شاكر، أصول التنظيم والأساليب، دار الشروق، جدة، ط7، 1987، ص: 28.

وفي مجال التعليم والبحث العلمي أصبحت المؤسسات المنتجة للمعرفة على مستوى الأبحاث والدراسات، والتعليم، أكبر من أن تقوى على منافستها جهود الأفراد، وإن تعددت واتسعت، بل إن قوة العلماء وقدرتهم على العطاء العلمي، وإنتاج المعلومات أصبحت وقفاً على مقدار تفاعلهم مع المؤسسات العلمية التي تمتد نشاطاتها وتجاربها إلى خارج حدود بلدانها، وبات العالم المنفرد المستقل عن المؤسسات عاجزا عن المشاركة في إنتاج المعارف والمعلومات، وإن علت به معارفه، واتسعت تجاربه[1].

ويمتد الأمر إلى قضايا الصحة والخدمات والتعليم، وبمختلف أشكال النشاط الإنساني التي أصبحت بمجموعها خاضعة للتنظيم، وتستمد قوتها بمقدار اعتمادها على تنظيم مواردها وجمع قدراتها، مما يجعل لعلم إجتماع التنظيم مجالا واسعا يمتد من الصناعة إلى الزراعة، والسياسة، والسياحة، والتعليم والصحة والخدمات وبمختلف أشكال النشاط الإنساني.

فالتنظيم الإجتماعي بأشكاله المختلفة، ومظاهره المتنوعة، وفق هذا التصور يشكل **موضوع علم إجتماع التنظيم**، بما ينطوي عليه من مشكلات وقضايا تخص **آدائه بصورة عامة**، و**آداء العاملين** فيه بصورة خاصة، مما بجعل لعلم إجتماع التنظيم **ارتباطا وثيقا بموضوع العمل الإنساني** الذي يرتبط **بأنماط السلوك المهني والتنظيمي ضمن المؤسسات**.

وتبعا لهذا التصور يمكن توصيف موضوعات علم إجتماع التنظيم بالقضايا التالية:

- ✓ بنية التنظيم ومكوناته الأساسية، وطبيعة العلاقة بين هذه المكونات.
- ✓ قضايا التنظيم من حيث الأهداف، والمعايير، ومشكلات الإتصال، وكيفية اتخاذ القرار.
- ✓ السلوك الإجتماعي التنظيمي والعوامل المؤثرة فيه.

1- علام، اعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، مرجع سابق، ص: 21.

ب ـ على مستوى التحليل:

وقبل التعرض لمختلف الموضوعات التي يطرقها علم إجتماع التنظيم والعمل بالتحليل والفهم، وجب أولا الحديث عن الإطار المنهجي ومستويات التحليل التي من الضروري على الباحث في هذا المجال الإحاطة بها، وهي مستويات التحليل التي أتى على تبيانها "السيد الحسيني" في كتابه علم إجتماع التنظيم، والتي يرى أنها: "أربعة مستويات يتعين الفصل بينها عند تحليل الظواهر التنظيمية وهي:

- ✓ اعتبار التنظيم وحدة إجتماعية أو نسق إجتماعي.
- ✓ التنظيم في علاقته بالتنظيمات الأخرى الموجودة في المجتمع.
- ✓ التنظيم في ضوء السمات الشخصية والثقافية المميزة لأعضاء التنظيم.
- ✓ التنظيم في ضوء علاقته بالبيئة التي يمارس فيها وظائفه[1].

حيث يأخذ علم إجتماع التنظيم بدراسة موضوعاته في كل مجال من مجالات بحثه بالنظر إلى المؤسسة المعنية بمجال العمل على أنها تنظيم إجتماعي يتصف بجملة من المقومات التي تميزه عن غيره وتجعله قادرا على أداء مهامه بالصورة الأفضل، ولهذا يعد تحليل النظم الأساس الذي تبنى عليه موضوعات البحث في علم إجتماع التنظيم، وتشمل هذه الموضوعات عادة القضايا الرئيسية التالية:

- ✓ **التحليل الإجتماعي للآداء:**

يعد الأداء واحدا من أهم موضوعات علم إجتماع التنظيم، ذلك أن المؤسسات العامة والخاصة إنما يتم إنشاؤها لتحقيق غايات محددة، وأهداف واضحة يجمع عليها مؤسسوا التنظيم المعين، وغالبا ما تنفق لهذا الغرض أموال طائلة، وتجند لها أعداد غفيرة من العاملين، فإذا لم يأت آداء المنظمة كما هو مخطط له، في مقابل القدرات الموظفة فيها، ففي ذلك ما يدل على أن قدرا كبيرا من الهدر في الإمكانات والطاقات، والخسارة المادية والمعنوية التي تصيب المجتمع برمته، دون أن تعود المنافع إلى أي من المؤسسات الأخرى.

1- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص ص: 33-34.

وتصبح دراسة الأداء التنظيمي للمؤسسات أكثر أهمية عندما تأخذ بمجموعة كبيرة من العوامل الإجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في الآداء، وتجعله ينحرف عن أهدافه وغاياته الأساسية، ليصبح منتجا لأهداف وغايات ليست غاياته، وأهداف ليست أهدافه، وقد يصل مستوى الخلل حدا يجعل هذه المؤسسات تؤدي نتائج مناقضة لما هو مطلوب منها، كأن تصبح المؤسسات الثقافية مثلا منتجة لثقافة الآخرين، ومساعدة على الاختراق الثقافي الذي يهدد وحدة المجتمع، وتماسكه، مما يجعل تحليل الأداء التنظيمي للمؤسسات الثقافية ضرورة من ضرورات المحافظة على أهدافها، وضرورة من ضرورات المحافظة على الموارد التي يملكها المجتمع[1].

- ✓ **التحليل الإجتماعي لأنماط القيادة في التنظيم:**

ما دامت القيادة بمعناها العام كما عرفها "أوردوي تاد" (O.Tead) هي: النشاط الذي يمارسه شخص للتأثير في الناس، وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه[2]، وأنها كما عرفها "بلانشارد" (Blanchard) وآخرون بأنها: أسلوب يعتمد على حث وإثارة وتحقيق رضا ورغبات الموظفين في بيئة من الصراع والمنافسة أو التغيير والتي تبدو من خلال الموظفين في إتخاذ خطوة نحو العمل، وتحقيق رؤية مشتركة من الأهداف[3]، وكما يرى "ليكرت" (Lkert) بأنها: المحافظة على روح المسؤولية بين أفرد الجماعة وقيادتها لتحقيق أهدافها المشتركة[4]، فإن القيادة بأنماطها منوطة بمهام خطيرة على مستوى التنظيم، فهي تسهم في تحديد مستوى الأداء التنظيمي للمؤسسة، وفي اتجاه هذا الأداء، ودرجة توافقه مع الغايات الأساسية التي يسعى إليها التنظيم، أو تسعى إليها المؤسسة، فقد ينحرف التنظيم بكليته عن أهدافه بفعل انحراف قيادته، أو اضطرابها في إدارتها للمؤسسة، كما تسهم أنماط القيادة في تحقيق عملية التوافق بين مكونات التنظيم وتجعله أميل إلى التماسك والإرتباط، أو أكثر ميلا إلى التشتت والبعثرة مما يضعف المؤسسة، ويجعلها غير قادرة على أن تؤدي وظائفها بالشكل المخطط لها.

1- الأصفر أحمد، عقيل أديب، مرجع سابق، ص: 26.
2- كنعان، نواف، القيادة الإدارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 90-8
3- كنيت بلانشارد، القائد الذي بداخلك، ترجمة: دريا زيجامي وآخرون، مكتبة جرير، السعودية، مكتبة جرير للنشر والتوزيع، 2006، ص: 20.
4- العجمي، حمد حسنين، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2008، ص: 57.

- ✓ **التحليل الإجتماعي لوسائل الإتصال وقنواته في التنظيم:**

ترتبط آليات الإتصال ضمن التنظيم في جزء كبير منها بأنماط الإدارة التي تقوده، فالطرق المتاحة للفاعلين لتحقيق عملية التواصل بينهم قد تسهم في تعزيز الترابط بين مكونات التنظيم وتجعله قادرا على الأداء الأفضل لوظائفه، وقد تؤدي صعوبات التواصل بين المكونات إلى جعلها أكثر بعثرة وتشتتاً، مما يفقد التنظيم عاملا أساسيا من عوامل قوته، وإلى جانب ذلك قد تؤدي عمليات التواصل السهلة أيضاً إلى تعزيز أنماط سلوكية تبعد التنظيم عن غاياته وأهدافه، ولهذا فإن قنوات الإتصال تعد بحق بمثابة سلاح ذو حدين، فإذا لم يحسن استخدامه يؤدي إلى ضعف التنظيم وفشله في أداء المهام الموكلة إليه، في الوقت الذي يأخذ فيه المعنيون بالتنظيم بالبحث عن أسباب المشكلة خارج العوامل المؤدية إليها.

حيث من المهم إدراك أن حجم وأهمية الإتصال التنظيمي يبينان مدى حجم المنظمة المعنية، كما أنه يعبر عن كيفية تمثيل المنظمة لذاتها، من خلال: حاضرها، وتشكل مناخها التنظيمي وثقافتها، ومواقفها والقيم والأهداف التي تميزها وأعضائها، فعلى المنظمة كي تكون ناجحة أن يتميز أفردها بمهارة الإتصال، حيث أظهرت دراسة حول الإتصالات التنظيمية أن الإتصال الفعال في المنظمات يعتمد على مهارات الإتصال الفعالة بين أعضائها، كما أن هناك عددا من الدراسات الاستقصائية؛ (("ديفيس وميلر " (Davis & Miller)، (1996), "هولتر وكوبكا" (Holter & Kopka)، (2001)، "مايس، ويلدي، وايسنغول" (Maes, Weldy, & Icengole)، (1997)، "فيروسباج" (Verespej)، (1998)، " غاوت وبيريغو" (Gaut & Perrigo)، (1994))) أثبتت أن أكثر مسيري المؤسسات يرغبون في استعمال مهارات الإتصال "الشفوية والكتابية"، كما أقرت وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في تقرير لها أصدرته لجنة الأمين العام لتحقيق المهارات اللازمة سنة (1992)، أن كفاءة الإتصال هي أكثر المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح التنظيمي في القرن 21، وقد أقر "معهد المنتدى العام" (The Public Forum Institute) سنة (2001) "أن الموظفين بحاجة إلى مهارة العرض، والاستماع، والإتصال بين الأشخاص حتى يساهموا في ازدهار منظمتهم"[1].

1- لأكثر معلومات أنظر: www.publicforuminstitute.or

- ✓ **التحليل الإجتماعي لآليات اتخاذ القرار:**

يعتقد بعض كتاب الإدارة وعلمائها أن اتخاذ القرارات هو أساس (التنظيم) وقلبه، وفي كثير من الأحيان يرى المديرون أن عملية اتخاذ القرارات هي عملهم الأساسي نظرا لأنه يوجب عليهم بصفة مستمرة اختيار ماذا ينبغي عمله؟، ومن الذي سيقوم بهذا العمل؟، ومتى؟، وأين؟، وكيف؟، وبالتالي فان عملية اتخاذ القرارات هي بطبيعتها عملية مستمرة، ومتغلغلة في الوظائف الأساسية (للتنظيم)[1]، حيث تشكل عملية اتخاذ القرار واحدة من العوامل الأساسية التي ينبني عليها الأداء التنظيمي، ففي حين يجتهد عدد كبير من الإداريين في صياغة معايير لاتخاذ القرار من تجاربهم التي تتفاوت في مستوى عمقها، إلا أن العدد القليل منهم يعيد مظاهر الفشل إلى الأسس التي اعتمدها؛ ظناً منه أن عوامل الفشل إنما تعود إلى اعتبارات أخرى خارجة عن إدارته.

ولآليات اتخاذ القرار أشكال عدة تختلف باختلاف طبيعة التنظيم، ومجالات عمله، وليس من اليسير تطبيق أشكال محددة في المؤسسات المختلفة، ذلك أن ما يناسب تنظيما إجتماعيا معينا لا يناسب بالضرورة تنظيما إجتماعيا آخرا، والطرق المعتمدة لاتخاذ القرار في مؤسسة إدارية محددة قد لا تناسب مؤسسات إدارية أخرى برغم وجوه التقارب بينها[2].

- ✓ **التحليل الإجتماعي لمشكلات التنظيم:**

على العكس من النموذج العقلاني الشكلي، والذي يجعل من البيروقراطية تنظيما يتمتع بالاستقرار والأمن والفعالية عبر أنشطة تتميز بالدقة والسرعة والضبط والدوام والمردودية، فهو لا يترك المجال أو الفرصة للتأثير السلبي للعلاقات الشخصية والخاصة، أو الاعتبارات اللاعقلانية التي تنتج عن القلق والعدوانية، وكل السلوكات التي تغلب عليها العاطفة[3]، لكن الدراسات التي إستمرت حول مفهوم البيروقراطية، خصوصا مع بعض علماء الإجتماع كـ: "روبرت كينغ" (Robert K) و"ميرتون" (Merton)، و"فيليب سيلزنيك" (Philip Selznick)، "بيتر بلو" (Peter Blau)، و"ألفين غولدنر" (Alvin

1- توفيق، جميل أحمد، إدارة الأعمال: مدخل وظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص: 103.
2- الأصفر أحمد، عقيل أديب، مرجع سابق، ص: 27.
3- لحبيب، معمري، التنظيم في النظرية السوسيولوجية، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ص: 53.

Gouldner)، و"ميشال كروزي" (Michel Crozier) إسطدمت بعدم تطابق النموذج العقلاني للبيروقراطية مع حقيقة ما يجري في لواقع، وكانت الاشارة الاولى في هذا الإتجاه مقال لـ:"روبرت ميرتون"، أصبح مشهورا فيما بعد، يتحدث عن "النتائج غير المتوقعة" (Unanticipated consequences) للقرارات التي تصدر عن الإنسان، وبصفة عامة لكل الأفعال الإجتماعية المقصودة، والتي تجعل من عقلانية "فيبر" شيئا لا ينسجم مع الواقع[1].

لذلك فإن التنظيم يجابه في معظم الأحيان إختلالات أو مشكلات عديدة مصدرها كما عبر عن ذلك "ميرتون"، (الإنسان)، كما لا تتعلق هذه المشكلات لا بطبيعة القيادة، ولا بأشكال إتخاذ القرار فحسب، وإنما بطبيعة تفاعل التنظيم مع البيئة المحيطة به، وبطبيعة القيم والإتجاهات الإجتماعية خارج التنظيم، وبطبيعة الموازنات التي تقيمها المؤسسات الأكبر بين إعتبارات كثيرة، فقد تحول الإعتبارات السياسية في كثير من الدول دون تحقيق التنظيم لأهدافه الإقتصادية، بينما تعيق الإعتبارات الإقتصادية الأداء التنظيمي للمؤسسات السياسية في دول أخرى، وقد تؤدي الإعتبارات الإقتصادية إلى تعطيل الأداء المؤسسي لتنظيمات الرعاية الإجتماعية، وهو ما جعل "رايت ميلز" يربط بين أشكال الفعل الصادرة عن النخبة والمتمثلة بطبيعة القرارات الإقتصادية والسياسية والعسكرية والإجتماعية التي تتخذها، وبين مصادر القوة المجتمعية السائدة في المجتمع الحديث، والتي أصبحت مختلفة نسبيا عما كانت عليه في السابق، حيث يتخذ من المجتمع الأمريكي المعاصر نموذجا لتحليلاته، ويحدد "رايت ميلز" مصادر القوة في المجتمع الحديث في ثلاثة محاور أساسية: **السلطة السياسية**، و**السلطة الإقتصادية**، و**السلطة العسكرية**، ويميل إلى القول بأن إتحاد السلطات الثلاث، أو اتحاد العاملين في الميادين الثلاث الذين يطلق عليهم إسم **النخبة**، يساهم بتعزيز السيطرة الطبقية لفئة محددة من الناس بحكم وعي مصالحها، ويشير "ميلز" إلى أن القوة المجتمعية في الولايات المتحدة الأمريكية مركزة في أيدي كل من الإقتصاديين والسياسيين، والعسكريين، وتشكل وحدة

1- نفس المرجع، ص: 52.

مركزية في إدارتها وقوة قراراتها[1]، لذلك فإن النسق الخارجي للتنظيم وتجاذباته يؤثر بشكل مباشر على التنظيم، كما تشكل المنافسة الإقتصادية عاملا أساسيا من العوامل التي تؤدي إلى انتشار مشكلات لا يستطيع التنظيم تجاوزها بمفرده، وكل ذلك يشير إلى أن عددا من مشكلات التنظيم يمكن أن يعود إلى قضايا خارجة عن التنظيم كليا.

وقد تنتشر في بنية التنظيم مشكلات من نوع آخر تؤدي إلى تعطيل وظائفه، والحيلولة دون تحقيق أهدافه، ومن ذلك مظاهر الصراع الإجتماعي داخل التنظيم، وبخاصة بين القوى الفاعلة فيه، حيث يصبح الصراع حول السلطة وإدارة المؤسسة موضوعا أساسيا من مواضيع الصراع تارة، أو تحقيق أكبر قدر من المنافع والمصالح الشخصية على حساب الأداء التنظيمي تارة أخرى، وقد تنتشر مظاهر الصراع الإجتماعي ضمن المؤسسة لاعتبارات إجتماعية وثقافية وسياسية، وفي الحالات المختلفة يؤدي الصراع داخل التنظيم إلى فشل المؤسسة، وغالبا ما يأخذ الإداريون بتفسير ذلك بعوامل كثيرة أخرى قد تكون بعيدة عن العامل الحقيقي.

- ✓ **التحليل الإجتماعي لأنماط السلوك التنظيمي:**

تنتشر في التنظيم الإجتماعي عادة مجموعة كبيرة من أنماط السلوك، يقترب بعضها من بعضها الآخر تارة، ويبتعد بعضها عن بعضها الآخر تارة أخرى، وقد تتوافق في مجملها مع أهداف التنظيم، الأمر الذي يعزز وحدة التنظيم وفعاليته، وقد تأتي هذه الأنماط السلوكية بعيدة عن أهداف التنظيم مما يسبب قدرا كبيرا من الهدر، وتظهر هذه الأشكال في اللامبالاة، وغياب الإحساس بالمسؤولية، والتسيب وغير ذلك، وقد تأتي الأنماط السلوكية أيضاً مناقضة تماما لأهداف التنظيم وغاياته، الأمر الذي يؤدي إلى جعل المؤسسة تفشل في أداء وظائفها فشلا واضحا، وقد يجعلها تؤدي الوظائف المناقضة لما هو مطلوب منها، ومثال ذلك أن تظهر أنماط سلوكية يصبح هدف الأفراد من خلالها تأمين حاجاتهم الخاصة، بصرف النظر عما يترتب على ذلك من نتائج تمس المؤسسة برمتها[2].

1- الأصفر أحمد، عقيل أديب، مرجع سابق، ص ص: 141-142.
2- نفس المرجع، ص ص: 29.

2- منهجية البحث في الدراسات التنظيمية:

يأخذ علم إجتماع التنظيم في دراسة موضوعاته وتحليلها، في ضوء آليات التنظيم ذاته، والتي من شأنها أن تعزز وحدته وتماسكه من جهة، وفي ضوء القيم الأخلاقية والمعايير الإجتماعية الضابطة لهذه الآليات في المجتمع الأوسع من جهة ثانية، فالأداء التنظيمي للمؤسسات، وفق هذا التصور لا يرتبط بمكوناتها التنظيمية، وإنما بطبيعة العلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع المحيط بها أيضا، كما أن الأداء التنظيمي لكل مكون من مكونات التنظيم، إنما يرتبط أيضاً بطبيعة علاقته بالمكونات الأخرى، ويندرج الأمر ذاته على السلوك التنظيمي للأفراد والجماعات الذي يتأثر بالإعتبارات التنظيمية والآليات التي تحدد مستوى التفاعل الإجتماعي والمهني ضمن التنظيم. وتظهر خصوصية البحث في علم إجتماع التنظيم بمنحيين أساسيين يرتبط الأول بالفرضيات التي تفسر قضايا التنظيم، ويتعلق الثاني بمنهجية البحث وطرائقه في التفسير والتحليل[1].

أما فرضيات الأبحاث فلا بد من أن تستمد من البيئة التنظيمية ذاتها، ومن البنية الإجتماعية لهذه البيئة، ذلك أن ما يميز علم إجتماع التنظيم عن العلوم الإجتماعية الأخرى في معالجته لقضايا التنظيم لا يكمن في موضوع البحث، نظرا لاشتراك علوم أخرى في دراسة القضايا نفسها، وإنما بالمقولات النظرية المفسرة لهذه القضايا، فعلم النفس مثلا، يعيد أشكال السلوك التنظيمي إلى الاعتبارات النفسية المتصلة ببنية الشخصية، ومكوناتها، وطبيعته، بينما يأخذ علم الإجتماع العام بتفسير السلوك التنظيمي بعوامل إجتماعية عامة، كالجنس ومستوى التعليم، ومكان الإقامة، والإتجاهات الثقافية وغيرها.

أما علم إجتماع التنظيم فيأخذ بتحليل أنماط السلوك التنظيمي بصورة عامة، ويسعى للكشف عن تأثير العوامل التنظيمية، وبيئة التنظيم، في تلك الأنماط ودرجة انتشارها بين التنظيمات المختلفة في المجتمع الواحد، والمجتمعات المتعددة، كما أن علم إجتماع التنظيم يستخدم في دراسة موضوعاته الطرائق والأدوات والوسائل التي يستخدمها علم الإجتماع العام، أو تستخدمها ميادين علم الإجتماع الأخرى، كعلم إجتماع

1- الأصفر أحمد، عقيل أديب، مرجع سابق، ص: 22.

العائلة، وعلم الإجتماع الريفي، وتتمثل هذه الطرائق بالطريقة التاريخية، وطريقة المسح الإجتماعي، وطريقة المقارنة، والطريقة التجريبية وغيرها[1].

1- المرجع السابق، ص:23.

المحاضرة 03

- مجالات الدراسة في علم إجتماع التنظيم
- أنواع المنظمات

مجالات الدراسة في علم إجتماع التنظيم وأنواع المنظمات

بالنظر إلى تعدد مجالات التنظيم في الحياة الإجتماعية بصورة عامة، يأخذ علم إجتماع التنظيم بدراسة مختلف أشكال التنظيم المنتشرة في المؤسسات على اختلاف أنواعها في المجالات السياسية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والأمنية وخلافها، وفي كل مجال من مجالات البحث يتناول علم إجتماع التنظيم موضوعات مختلفة تتعلق بطبيعة المجال، وخصوصياته.

أ- مجالات البحث في علم إجتماع التنظيم:

نظرا لوجود خاصية ميزت هذا العصر وهي المسؤولة عن ظاهرة التنظيم في المجتمع الحديث، هي **"التمايز"** أو **"التباين"**، هذه السمة من شأنها أن تسمح بإقامة وحدات إجتماعية جديدة تهدف إلى آداء وظائف متخصصة، وبخاصة ما تعلق منها بالإنتاج، والتوزيع، وهو ما يعني أن تنوع الحاجات التي يريد المجتمع إشباعها، يصاحبه باستمرار اتجاه نحو إقامة تنظيمات متخصصة تتولى إشباع هذه الحاجات، بالإضافة إلى عنصر القصدية في إقامتها الأمر الذي يجعلها تؤدي وظائفها بكفاءة أعلى، وذلك لأن لها معايير خاصة بها، وبناء يخدم مباشرة أهدافها[1]، وعلى إعتبار أن علم إجتماع التنظيم أحد فروع علم الإجتماع الذي يهتم بدراسة وفهم التنظيمات الإقتصادية (الإنتاجية، والتجارية، والخدمية)، وتنظيمات المجتمع المدني غير الهادفة للربح مثل: (النقابات، الأندية، الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية)، بأشكالها المختلفة، وأحجامها المتباينة، حيث ينصب اهتمام علم إجتماع التنظيم على فهم **البناء الإجتماعي** (الرسمي وغير الرسمي)، و**العمليات**: مثل التعاون والصراع، والتنافس، وعملية صناعة القرار وديناميكياتها...الخ، كما يعطي قدرا متساويا من الإهتمام بالعلاقة المتبادلة بين التنظيم و**بيئته** الخارجية المحلية أو العالمية، محاولا التكيف معها بصورة مستمرة، من خلال ميكانيزمات داخلية، ويطور من خصائصه البنائية، في ضوء التحولات التكنولوجية والمعلوماتية، وثورة الإتصالات[2]، كما أن التكيف والتنوع في مجالات العمل الإنساني هو ما ساعد على تنوع وانتشار مجالات البحث في علم إجتماع التنظيم، فحيث يوجد العمل، يوجد مجال من

1- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 39-40.
2- علام، اعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، مرجع سابق، ص ص: 12-13.

مجالات البحث، وتأتي المؤسسات الإجتماعية التالية في مقدمة التنظيمات التي يتناولها علم إجتماع التنظيم، بالإضافة إلى مؤسسات عديدة أخرى يصعب حصرها:

- ✓ المؤسسات الإنتاجية كالشركات الزراعية والصناعية والتجارية وشركات النقل، والسياحة، والمصارف وشركات التأمين، وغيرها من التنظيمات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح المادية، سواء اتصفت بتبعيتها للدولة والقطاع العام، أو للقطاع الخاص.
- ✓ مؤسسات الخدمات العمومية، كمؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي (الجامعات، والمعاهد ومراكز الأبحاث وغيرها)، ومؤسسات الرعاية الصحية، (المستشفيات، المصحات،...)، ومؤسسات الخدمات الإجتماعية الخيرية (الجمعيات الخيرية والتعاونية والاتحادات التي لا تستهدف الربح المادي).
- ✓ المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام، وتوجيهه، ونشر المعارف والعلوم وتحقيق عمليات التواصل مع المجتمعات الأخرى، تبعا لحاجات المجتمع ومعاييره ونظمه الثقافية والحضارية، وغالباً ما تشمل هذه المؤسسات (الإذاعة والتلفاز والصحافة، ودور النشر..)، بالإضافة إلى المؤسسات المنتجة للثقافة، وبخاصة في مجالات الفنون والآداب والسينما وغيرها[1].
- ✓ المؤسسات السياسية كالأحزاب والتنظيمات والإتحادات ذات الأغراض السياسية، والتي تهدف إلى المشاركة في القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر كجماعات الضغط، وقوى المعارضة وغيرها من التنظيمات الإجتماعية المعنية بالمشاركة السياسية على اختلاف أشكالها.
- ✓ المؤسسات الأمنية المعنية بالمحافظة على أمن الدولة من المخاطر الثقافية والحضارية التي تهددها، وتشمل هذه المؤسسات مؤسسة الجيش المعني بحماية المجتمع من أي عدوان خارجي، وكذلك المؤسسات المعنية بالحماية من الجرائم[2].
- ✓ التنظيمات الإجتماعية ذات الأهداف الخاصة كإتحادات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة والحرفيين وغير ذلك من التنظيمات، والتي باتت تشغل

1- الأصفر أحمد، عقيل أديب، مرجع سابق، ص: 24.
2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

موقعا أساسيا وهاما في بنية الإنتاج بأشكاله المتنوعة الفكري منه والمادي والإقتصادي والتجاري وغيره.

✓ التنظيمات الإجتماعية غير الرسمية ذات الأهداف الخاصة، والأهداف غير المشروعة في كثير من الأحيان، كالتنظيمات الكبرى المعنية بإنتاج الفساد، والمخدرات والتي باتت تشكل مصدر خطر على المجتمعات في معظم دول العالم، حتى القوية منها، وغالباً ما تحمل هذه التنظيمات في مضمونها أبعادا سياسية تفوق في أهميتها الأبعاد الربحية التي تسعى إليها، إذ تهدف هذه التنظيمات إلى تقويض دعائم الدولة، وجعلها خاضعة لتأثير جماعات المصلحة التي أصبحت بمثابة الأدوات الجديدة التي تستخدمها الدول الكبرى في السيطرة على الدول الأضعف، من خلال ما تمارسه من تفكيك أواصر الإرتباط بين مكوناتها الثقافية والحضارية[1].

ب ـ أنواع المنظمات:

يساعد تصنيف التنظيمات على تحليل التنظيم، ويمكن من الدراسة المقارنة للتنظيمات ـ ويساعد ذلك على التعرف على أوجه الشبه والإختلاف بين التنظيمات التي يتم المقارنة بينها ـ، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى هذا التماثل والاختلاف، حيث يعتبر ذلك بمثابة الأساس الذي تنهض عليه صياغة التعميمات العلمية، ونمو نظرية التنظيم[2].

حيث يمكننا التمييز بين العديد من الأنواع وذلك تبعا لمجموعة من القواعد سواء إنطلاقا من طبيعة التكوين (تكوين المنظمات) أو بناء على الدوافع الذاتية للإنتماء، حيث يمكن تقسيمها أولا: بناء على نشاطها وثانيا: بناء على طبيعتها وذلك كما يلي:

أولا: <u>إنطلاقا من نشاط المنظمة</u>: حيث نميز بين العديد من الأنواع والتي نذكرها فيما يلي:

✓ **المنظمات الطبيعية:** ويطلق هذا المصطلح على المنظمات التي لا يلعب الفرد الواحد في تكوينها دورا ملحوظا، ويجد نفسه تلقائيا عضوا فيها، بحكم الإنتماء العائلي

1- نفس المرجع، ص: 25.
2- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مرجع سايق، ص: 22.

أو القومي، وكذلك تسمى (منظمات الأمر الواقع) ومن أمثلتها: الأمة، الأسرة، المؤسسة الدينية.

✓ **المنظمات المكونة:** وهي التي تسهم في تحقيق أهداف معينة في إطار الظروف البيئية وغيرها، كما أن التفاعل الإجتماعي بين الأفراد يساعد على تكوينها، لتسهيل تحقيق الاهداف الذاتية والجماعية لأفراد المجتمع الإنساني، ويشكل إشباع الحاجات الإنسانية ضرورة أساسية في الإنتماء إليها ومن أمثلتها: منشآت الأعمال، والجامعات والمدارس والمستشفيات والمنظمات الثقافية، والنوادي...الخ[1].

✓ **المنظمات العامة:** تعود ملكيتها في الغالب للدولة، و في حالة وجود من ملكية مشتركة تخضع أنشطتها لقوانين وأنظمة تهدف إلى خدمة المواطنين، فتقدم سلعا أو خدمات، وتكون أسعارها عادة أقل من أسعار منظمات القطاع الخاص في مثل هذه الخدمة أو السلعة، ومثال ذلك المنظمات العامة التي تعنى بتوفير وتوزيع المياه، الكهرباء، الهاتف، وإنشاء الطرق ومد الجسور، والمؤسسات الإستهلاكية العامة....الخ.

✓ **منظمات الأعمال:** وتكون ملكيتها في العادة بيد القطاع الخاص، وتعود منفعتها لأصحاب المنظمة والقائمين عليها، وقد تسهم الدولة في بعض مشاريع القطاع الخاص إما لتشجيعة، أو لكونها صناعة إستخراجية، وهنا يعود النفع على الدولة وأصحاب المنظمة، وتشمل كافة النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية، بإستثناء النشاطات التي تشرف عليها الدولة مباشرة[2].

✓ **المنظمات التجارية:** وتلعب دور الوسيط بين المنتج والصانع للسلعة أوالخدمة وبين المستهلك والمستخدم لها، ومن هذه المنظمات تلك التي تتعامل بتجارة الجملة أوالتجزئة، أو نشاطات الإستيراد والتصدير والتوزيع.

✓ **المنظمات الخدمية:** وتختص بتقديم خدمات تحصل بموجبها على إيرادات مالية لقائها، ومجال هذه المنظمات كبير جدا بحكم التوسع والتطور الذي طرأ على مختلف مجالات النشاط الإنساني، وهناك منظمات تقدم خدمات عادية للمواطنين كمنظمات النقل والمواصلات، والإتصالات، والخدمات الصحية، والمنزلية والمالية

1- الشماع، خليل محمد حسن، حمود، خضير كاضم، نظرية المنظمة، دار المسيرة، عمان، 2005، ص: 21.
2- شلابي، زهير بوجمعة، الصراع التنظيمي وإدارة المنظمة، دار اليازوري، الأردن، 2016، ص: 34.

والعقارية والترفيه. وهناك منظمات تقدم خدمات إستشارية متخصصة في مختلف المجالات.

✓ **المنظمات والهيئات التعاونية والتطوعية والخيرية:** وتمتاز بصبغة خاصة بسبب مجال نشاطها وطبيعة أهدافها، ومن أمثلتها منظمات العمل الإجتماعي الخيري في مجال الخدمة الإجتماعية التطوعية التعاونية، وكذلك النوادي والنقابات والمنظمات الدولية ذات الاهداف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتعود الفائدة المباشرة للمعنيين مباشرة في هذا المجال كأعضاء الجمعية والنادي، أما الفائدة غير المباشرة فتعود إلى المجتمع الذي تعمل فيه هذه المنظمات[1].

ثانيا: <u>إنطلاقا من طبيعة التنظيم</u>: عادة ما يميز كتاب الإدارة والمتخصصون في التنظيم بين نوعين من التنظيم الاداري هما التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي وسوف نتحدث عن هذا النوع من التنظيم على النحو التالي:

✓ **التنظيم الرسمي:** يعرف قاموس علم الإجتماع التنظيم الرسمي بأنه **"جماعة منظمة على مستوى عال، تتمتع بأهداف واضحة، وقواعد ولوائح مقررة رسميا، ونسق الأدوار المحددة"**، وهناك تعريف آخر مقارب للتعريف السابق، لكنه أكثر دقة وتحديدا والذي قدمه الدكتور عبد الباسط محمد حسن حيث يرى أن **"التنظيم الرسمي يتكون من مجموعة المستويات التنظيمية، وتتمثل في المديرين، والفنيين، والمشرفين والعمال، والذين يخضعون إلى مجموعة من التعليمات واللوائح ويشتمل على السياسات، والقواعد، التي تحدد العلاقة بين الفرد وغيره من الأفراد، والعلاقة بين التنظيم البشري، والتكنيكي"**.

وهكذا نستخلص من هذا التعريف أن هناك مستويين يتكون منهما التنظيم الرسمي، يتمثل المستوى الأول في المشرفين والمديرين والعمال، والمستوى الثاني يتكون من القواعد واللوائح الرسمية التي تحدد العلاقة بينهم[2].

1- المرجع السابق، ص: 35.
2- الجيلاني حسان، مرجع سابق، ص: 120.

ويعرف معجم مصطلحات التنظيم والإدارة التنظيم الرسمي أنه " التنظيم الذي يتقرر من الإدارة العليا، ويقصد به العلاقة التي ترسمها الإدارة بين العاملين بموجب الخرائط التنظيمية وغيرها، كالعلاقة الرسمية بين مديري الإدارات المختلفة بعضهم ببعض، أو بين مدير الإدارة والعاملين"، لذلك فإن التنظيم الرسمي يتمثل في صور القواعد الرسمية التي تحدد العلاقة بين المديرين والمشرفين، والعمال، بصورة واضحة ودقيقة.

أما محمد علي محمد فيذهب إلى التحديد أكثر، ويعرض لبعض الأسس التي يتألف منها التنظيم الرسمي، فيرى أن التنظيم الرسمي هو "نسق القواعد والأهداف التي تحدد أنماط السلوك والأدوار، وفقا لنمط مقرر رسميا، ويرتكز على تقسيم العمل، وتفويض السلطة و قنوات الإتصال والتنسيق"[1].

وانطلاقا مما ذكر فإن التنظيم الرسمي هو البناء الرسمي الذي يحدد العلاقات والمستويات الإدارية للأعمال التي يقوم بها الأفراد وتوزيع المسؤوليات والواجبات بطريقة تسمح بآداء المهام أوالوظائف لكل وحدة إدارية أو شخص في المنظمة، هذا التنظيم الرسمي يسهل إدراكه لأنه يمثل خريطة التنظيم التي تكشف عن علاقات متبادلة بين مختلف الوظائف والأدوار، كما تصور هذه الخريطة التسلسل الرئاسي للسلطة والنطاق المحدد لمسؤوليات المكانة الرسمية وقنوات الإتصال بين كافة المسؤوليات المتدرجة، كما في الشكل (01) أدناه (نموذج لتنظيم رسمي)[2].

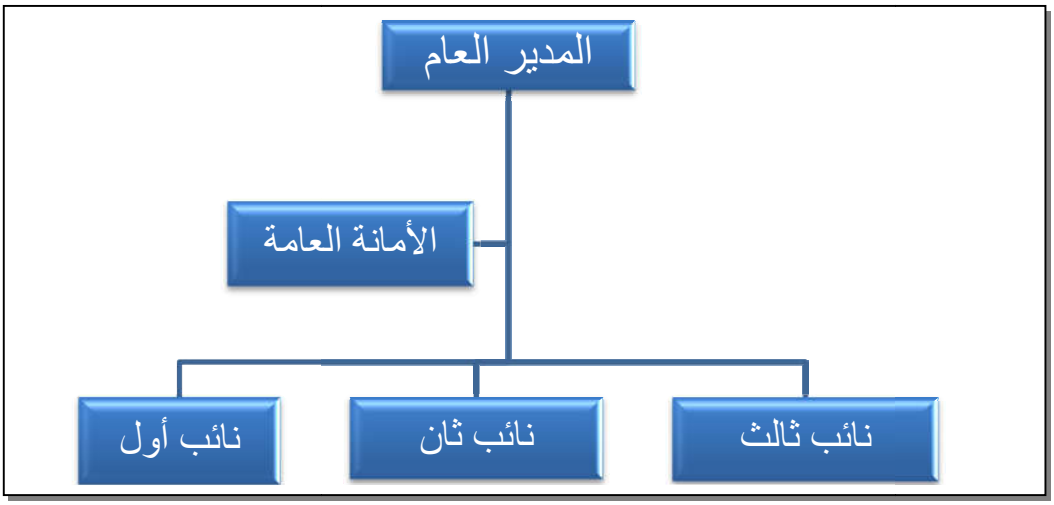

1- نفس المرجع، ص: 121.

2- الشميمري، احمد بن عبد الرحمن، هيجان، عبد الرحمان بن احمد، غنام، بشرى بنت بدير المرسى، مبادئ ادارة الأعمال الأساسيات والإتجاهات الحديثة، مكتبه عبيكان، ط 10، الرياض، 2014، ص: 131.

ومن أجل أن يحقق التنظيم الرسمي الأهداف المتوخاة منه فلا بد من توافر الشروط التالية:

1. سهولة الإتصال بين الأفراد.
2. وجود علاقة جيدة تجعل الأفراد يستقبلون الأوامر برحابة صدر.
3. توفير الامكانات اللازمة والتسهيلات التي يتطلبها العمل والتي من شأنها تنفيذه ورفع كفائته بصورة جيدة.
4. تحقيق أهداف المنظمة بأقل تكلفة وجهد ووقت، ومحاولة إستغلال الإمكانيات المتاحة مع توضيح كل خطوط ومسارات السلطة والمسؤولية والعمل على تطوير الأفراد بإستخدام الوسائل اللازمة.
5. تصنيف وجمع الأعمال ذات الصبغة الواحدة في مكان واحد لإكتشاف المهارات الفردية اللازمة والمطلوبة لكل مجموعة من هذه الوظائف[1].
6. تحقيق مبدأ التكافؤ بين السلطة والمسؤولية عند محاسبة كل فرد ومراجعة أعماله من قبل رئيسه المباشر.
7. الإستعانة بذوي التخصص أو الإستشاريين إذا إزداد حجم العمل وذلك لصعوبة قيام الرئيس أو المدير بالبت في كافة القضايا التي تعرض عليه.
8. تضييق نطاق الاشراف ـ أي عدد الموظفين الذين يشرف عليهم المدير ـ بسبب محدودية قدرات المديرين في الإلمام بكافة القضايا وعدم إستطاعتهم المتابعة والإشراف الكامل.
9. التأكيد على أهمية سهولة التنظيم ومرونته إستجابة لظروف التغيير والتطوير.

✓ **التنظيم غير الرسمي:** تبين لنا من العرض السابق مفهوم التنظيم الرسمي بأنه ماهو إلا إنعكاس لخريطة التنظيم أوالهيكل التنظيمي الذي يركز على الأعمال والمهام الواجب إنجازها من قبل المنظمة أو المنشأة، حيث يحدد مسؤوليات وواجبات العاملين بطريقه يتوقع أن تتيح لهم آداء ما هو مطلوب منهم بسهولة ويسر، وبالمقابل نجد أن التنظيم غير الرسمي يهتم بالدوافع والإحتياجات التي لا يمكن الإفصاح عنها بطريقه

1- نفس المرجع، ص: 131.

رسمية، ومن ثم فإن التنظيم غير الرسمي قد لا يتفق بالضرورة مع الهيكل التنظيمي الرسمي.

وتبعا لذلك يمكن تعريف التنظيم غير الرسمي بأنه "مجموعه من العلاقات التي تنشأ وتستمر بين العاملين بسبب وجودهم في مكان واحد للعمل واشتراكهم في أهداف ومشكلات متشابهة".

هذا النوع من التنظيم نتيجة العلاقات التلقائية أو الاختيارية بين الأفراد داخل المنظمة، حيث يقوم بدور رئيسي في تحديد الإتجاهات وسلوك العاملين والموظفين، كما أن له أثره البالغ في تحديد مستويات الإنتاج التي قد تختلف عن المستويات التي يتطلبها التنظيم الرسمي إما بالزيادة أو بالنقصان، كما أن وجود التنظيم غير الرسمي في أي منظمة لا يكون متفقا أو منسجما مع التنظيم الرسمي في المنظمة، فقد يملي هذا النوع من التنظيم ضرورة تخطي الرؤساء والمديرين والموظفين خطوط العلاقات الرسمية والتعويض عنها بخطوط إتصال غير رسمية، من ناحية أخرى فإن هذا النوع من التنظيم وإن كان غير رسمي فإنه لا يعمل بصورة غير منظمة، إذ غالبا ما يعمد أعضاء جماعة التنظيم غير الرسمية إلى إختيار شخص من بينهم على قدر من الخبرة والمعرفة والتأثير وحسن التعامل مع الآخرين ليكون قائدا رسميا لهم.

وجملة القول أن التنظيم غير الرسمي تنظيم قوي برغم عدم ملاحظته في الهيكل التنظيمي فضلا عن عدم إمكانية محاسبته على تقصيره أو مكافأته على إنجازه، ويمكننا توضيح الفرق بين التنظيم الرسمي وغير الرسمي في النقاط التالية[1]:

1- نفس المرجع، ص: 132.

	التنظيم الرسمي	التنظيم غير الرسمي
مصدره	ينتج من المهام والأهداف الرسمية	ينتج من تجمع الأفراد داخل التنظيم وعلاقاتهم بعضهم ببعض
أهداف التنظيم	تحقيق الاهداف بكفاءة وفعالية	إشباع حاجات كل فرد أو مجموعة أفراد في التنظيم
أهداف الفرد	تأدية الوظيفة	إشباع حاجاته المادية والمعنوية من الالتحاق بالعمل
علاقات الأفراد	علاقات إدارية رسمية وظيفية	علاقات إجتماعية وارتباطات شخصية
الإتصال	يتم وفقا للتسلسل الهرمي	يتم من خلال التأثيرات والنفوذ التي تقع تبعا لميزان العلاقات الإجتماعية

من هذا المنطلق يمكن اجمال فوائد وعيوب التنظيم غير الرسمي في الجدول الآتي[1]:

الفـــــــــوائد	العـــــــــيوب
• وجود فرق وجماعات في شكل لقاءات غير رسمية مما ينتج عنه إشباع الحاجات النفسية لدى العاملين في المنظمات وبالتالي زيادة الرضا الوظيفي لديهم. • ايجاد نوع من المرونة في اصدار القرارات مما يساعد على انجاز العمل. • تعويض العجز او التقصير الذي قد يوجد في التنظيم الرسمي من خلال الآراء والمقترحات والتوجيهات غير الرسمية التي يقدمها العاملون إلى المسؤولين. • دعم وسائل الإتصال و تقويته بحيث تكون اكثر سرعة في الإتصال بمستويات التنظيم الرسمي. • توفير التغذية المرتدة للمسؤولين عن إنطباعات وردود أفعال العاملين الحقيقية لأي قرار إداري.	• اتخاذ وإصدار القرارات في التنظيم غير الرسمي يؤدي إلى زيادة الوقت المخصص لإنهاء العمل. • خروج بعض السلبيات (إدارة غير رسمية) في التنظيم مثل الاشاعات غير الصحيحة، وتكون من الذين يعملون على إثارة النزاعات، وحث العاملين على التقاعس في العمل، وقد يكون ذلك في غير صالح التنظيم الرسمي وضد هدفه الحقيقي. • تحديد مستوى الإنتاج خاصة في المنظمات الصناعية حيث تأثر الجماعة على الفرد في تحديد كمية الإنتاج اليومي مثلا، وذلك في محاولة من أعضاء الجماعة لإزالة الفروقات بينهم في الخبرة والمهارة. • التستر على بعض الأخطاء التي قد مارسها أعضاء التنظيم غير الرسمي لحمايتهم من أي عقاب من قبل المسؤولين.

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

المحاضرة 04

- علاقة علم الاجتماع التنظيم بالعلوم الاجتماعية الأخرى

علاقة علم إجتماع التنظيم بالعلوم الأخرى

نتناول هنا علاقة علم إجتماع التنظيم بكل من علم الإجتماع الصناعي وكذا علم الإجتماع المهني أولا، وذلك من خلال المقاربة التي طرحتها الجمعية الدولية لعلم الإجتماع، وكذا لبعض أطروحات لفيف من العلماء من أمثال ""سميث" (J. H. Smith) "و"إتزيوني" (A. Etzioni).

أولا: علاقة علم إجتماع التنظيم بعلمي الإجتماع الصناعي والمهني

أصبح من المألوف أن يدرج ضمن دراسات علم إجتماع التنظيم بعض البحوث التي تنتمي إلى بعض ميادين علم الإجتماع مثل علم الإجتماع الصناعي، وعلم الإجتماع المهني، وكافة الدراسات التي تتناول تنظيمات سياسية أو ثقافية أو إدارية، ويحاول هذا الميدان أن يوسع من الأطر التصورية المستخدمة فيه من خلال الإلتقاء بين علوم الإقتصاد والسياسة، وعلم النفس والإدارة، أي أن هذا الميدان يحاول تطوير ما يسمى بمدخل العلم الإجتماعي.

وعلى الرغم من أن ميدان علم إجتماع التنظيم يعتبر من الميادين المستقلة نسبيا في علم الإجتماع إلا أن هناك درجة من التقارب والإعتماد المتبادل بين هذا الميدان وغيره من ميادين الدراسة في علم الإجتماع، وخاصة ميداني علم الإجتماع الصناعي وعلم الإجتماع المهني، وقد أدى هذا التقارب إلى أن قامت الجمعية الدولية لعلم الإجتماع بوضع هذه الميادين الثلاثة وثيقة الصلة بعضها ببعض تحت عنوان (العمل والتنظيمات)، كما نجد أن هناك إتجاها قويا بأن تضم هذه الميادين الثلاثة تحت عنوان علم الإجتماع التنظيم.
ولا شك ان هناك تداخلا واضحا بين ميداني علم الإجتماع الصناعي وعلم إجتماع التنظيم، ويبدو هذا التداخل من خلال بعض التعريفات التي وضعها العلماء لعلم الإجتماع الصناعي، وعلى سبيل المثال نجد "سميث" (J. H. Smith) يعرف علم الإجتماع الصناعي، بأنه دراسة العلاقات الإجتماعية داخل المصانع والمنظمات إلى جانب دراسة التأثير المتبادل بينها وبين المجتمع المحلي، ونلاحظ أن هذا التعريف يجعل ميدان علم الإجتماع الصناعي أكثر شمولا وإتساعا[1]، بحيث يشمل دراسة العلاقات الإجتماعية داخل

1- لطفي، طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص: 19.

جميع التنظيمات الصناعية وغير الصناعية، كما يرى بعض العلماء ـ مثل "إتزيوني" (A. Etzioni) ـ أنه يمكن اعتبار علم الإجتماع الصناعي فرعا من علم إجتماع التنظيم، وذلك على إعتبار أن النظرية التنظيمية على درجة عالية من النمو والتكامل بحيث تصلح كموجه للبحوث التي تجرى على التنظيمات الصناعية.

وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين ميداني علم إجتماع التنظيم وعلم الإجتماع الصناعي، إلا أن العالمين "ميلر" (D. C. Miller)، و"فورم" (W. H. Form) يريان أن علماء إجتماع التنظيم كانوا يوجهون أكثر إهتمامهم نحو دراسة بعض أنماط من التنظيمات مثل المصانع، والبنوك، والتنظيمات التي تحقق منفعة عامة، ومن الناحية التاريخية، نجد أن علماء الإجتماع الصناعي كانوا يهتمون بدراسة الأبنية الداخلية لتنظيمات العمل والعمليات الإجتماعية التي تحدث في هذه الأبنية، بينما تجد علماء إجتماع التنظيم يهتمون الدراسة المقارنة للتنظيمات الرسمية، وذلك بهدف التعرف على مدى التشابه أوالإختلاف بين مختلف أنماط تنظيمات العمل، إلا أنه لا يزال هناك خلاف حول مدى قدرة المداخل النظرية المختلفة في دراسة التنظيم على تقديم إطار يصلح للتحليل التنظيمي المقارن يشمل تنظيمات العمل وغيرها.

وكذلك نجد أن هناك درجة من التقارب والإعتماد المتبادل بين علم إجتماع التنظيم وعلم الإجتماع المهني مما جعل الجمعية الأمريكية لعلم الإجتماع تخصص قسما مستقلا للتنظيمات والمهن، وقد يكون هذا التداخل ناجما عن أن علم الإجتماع المهني يشكل كما يرى العالمان "نوسو" (S. Nose)، و"فورم" (W. H. Form)، مجالا فرعيا مستقلا داخل علم الإجتماع الصناعي، ويهتم علم الإجتماع المهني بدراسة خمسة موضوعات أساسية للدراسة هي: المهن الفردية أو البناء المهني وبين الجوانب العامة للبناء الإجتماعي، ودراسة العلاقة بين العمل وبين بعض الظواهر الإجتماعية مثل وقت الفراغ والتقاعد والبطالة وأخيرا دراسة إحدى المهن لإلقاء الضوء على احدى مشكلات المجتمع[1].

1- لطفي، طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص: 20.

وعلى الرغم من هذا الارتباط الواقع بين علم الإجتماع المهني وبين علم الإجتماع الصناعي إلا أنه يمكن النظر إلى ميدان علم الإجتماع المهني على إعتبار أنه يمثل ميدانا مستقلا عن البحث في علم الإجتماع الصناعي، ويتحدد محور إهتمام علم الإجتماع المهني بدراسة العمل كظاهرة إجتماعية تنتشر في كافة المجتمعات الإنسانية البسيطة والمركبة، ولا يقتصر على دراسة العمل في المجتمع الصناعي فقط، ذلك أن علم الإجتماع المهني يهتم بدراسة عدد كبير من المهن التي لا يتضمنها المجال الصناعي مثل مهنة الأطباء والمدرسين وعمال الزراعة.

كما يرتبط علم الإجتماع المهني بدراسات علم إجتماع التنظيم، حيث تتجسد تنظيمات العمل في شكل التنظيمات البيروقراطية التي أصبحت من أهم موضوعات الدراسة في علم إجتماع التنظيم، إلا أن تركيز عالم الإجتماع المهني يتحدد في النظر إلى الأدوار المهنية داخل التنظيمات الإجتماعية كوحدات ترتبط بالنسق الإجتماع العام.

ويهتم عالم إجتماع التنظيم بالأسلوب الذي تترابط به المهن بهدف وضع إطار الهيكل التنظيمي للبناء الإجتماعي، والعمل على تحقيق التكيف بين الأهداف المتغيرة وظواهر الصراع التي قد تنشأ خلال مرحلة التكيف مع الأوضاع الجديدة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن اعتبار علم إجتماع التنظيم أحد الميادين المستقلة نسبيا في علم الإجتماع، وذلك على الرغم من وجود الارتباط الواضح والإعتماد المتبادل بين هذا الميدان وبين غيره من ميادين الدراسة في علم الإجتماع، وخاصة ميداني علم الإجتماع الصناعي وعلم الإجتماع المهني[1].

1- نفس المرجع، ص ص: 21- 22.

ثانيا: علاقة علم إجتماع التنظيم بعلوم إجتماعية أخرى.

ليس من السهل على دارسي التنظيمات أن يتناولوا بالتحليل كل ملامح ومشاكل التنظيمات بمفردهم، فموضوع التنظيمات أصبح مركز إهتمام العديد من علماء العلوم الإجتماعية الأخرى، ومنها علم الإدارة، وعلم النفس، وعلم السياسة، وعلم الاقتصاد والتاريخ، وأصبحت دراسة التنظيمات بكافة أنواعها واختلاف أنماط نشاطها في المجتمع سواء أكانت التنظيمات رسمية أو غير رسمية موضع إهتمام علماء الإجتماع.

فعلماء الإدارة يهتمون بمفهوم التنظيمات من زاوية إرتباطها بمصطلحات محددة، مثل: المنظمة، والمؤسسة، أو المنشأة، وذلك على النحو الذي يهتم به علم الإدارة، وهم يهتمون كذلك بالبيئة الإدارية للعاملين (مديرين وعاملين) والآثار السلوكيه المترتبة على التفاعل الإداري في منظمات العمل[1]. كما ويهتم علم الإدارة كذلك بتحليل الجانب الرسمي للتنظيم المتمثل في وظائف الإدارة، وأهدافها، وسياساتها، والإجراءات الإدارية، وإختيار الأفراد وتدريبهم، والأقسام الداخلية والتنسيق بينها، وتحديد نظام الرقابة وأساليب الإشراف والإدارة، وما يتصل بذلك من التخطيط للإنتاج، والتفويض للسلطة، كما ويدرس علم الإدارة كذلك التنظيمات من أجل التعرف على وظائف الإدارة العليا أو المديرين لهذه التنظيمات وهذا يكون محل اهتمام طلاب علم إدارة الأعمال، في حين يهتم علم الإقتصاد من ناحيته بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك المتبادل، وهو يركز على الموارد الطبيعية ورأس المال والعمل والتنظيم، ولذلك فهو يهتم بالتنظيم والسلوك التنظيمي من حيث رفع الكفاءة الإنتاجية، ويطرق كذلك موضوع العلاقات المتداخلة التي تربط المؤسسة الصناعية بالإطار الإقتصادي العام، ومن ذلك ما يتصل بملكية المنشأة والإدارة، وتحديد العلاقة بين العمل ورأس المال وما يتصل بالتسويق....الخ، كما يهتم علم السياسة هو الآخر بمعرفة التنظيمات، وما تتمتع به من قوة وإدراك في أي من الظروف تمارس هذه القوة وهي التى تعد جزءا من علم السياسة.

1- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص ص: 29-31.

في حين يهتم علم القانون بالوضع القانوني للمؤسسة والعاملين فيها ويحدد العلاقات الرسمية للعلاقات بينهم، بينما يسعى علم النفس من جانبه إلى فهم سلوك الإنسان والعوامل والجوانب المؤثرة فيه، وفي هذا السلوك، والتي يمكن بواسطتها التنبؤ بالسلوك الإنساني مستقبلا، ومن ثم القدرة على التحكم فيه، ويدرس علم النفس كذلك عمليه التكيف والتطبع السلوكي للأفراد، وقد تفرع علم النفس إلى فروع نذكر منها علم النفس الصناعي، وعلم النفس الإجتماعي وعلم النفس الاداري، وعلم النفس العلاجي، وعلم النفس التنظيمي، حيث يركز هذا الاخير على توضيح دور المنظمات في توجيه سلوكيات الأفراد، والمساهمة في تنشأتهم خلال فترة معينة من أعمارهم، ويتناول كذلك تفاعل الأفراد في منظمات العمل من حيث القدرات والدوافع والتفاعل الجماعي، والإختيار والتعيين، ويعنى علم النفس التنظيمي كذلك بالظواهر النفسية المرضية التي تبعد الفرد عن العمل داخل المنظمات مثل: الملل والإحساس بالتعب،....وغيرها، حيث يعود إهتمام العديد من العلوم بظاهرة التنظيم إلى إعتبار الظاهرة التنظيمية مركبا متداخلا ومعقدا من النشاطات، والسلوك، والعديد من الظواهر البشرية المتعددة، مما يزيد الإحساس بالحاجة إلى مدخل جديد يعالج قضايا التنظيم، ويتطلب وتفهما لطبيعته وبنائه ووظائفه ودوره.[1]

1- نفس المرجع، ص ص: 29-31.

المحور الثاني

الإتجاهات الكلاسيكية في

دراسة التنظيم

المحاضرة 05

- كارل ماركس والتنظيم

البيروقراطي

الإتجاهات الكلاسيكية في دراسة التنظيم

تعتبر النظريات الكلاسيكية في دراسة التنظيم من أهم المحاولات الجادة التي تأثرت كثيرا بآراء المفكرين الأوائل لعلم الإجتماع من أمثال "أوجست كونت، وهربرت سبنسر، وإميل دوركايم"، ولمعاصرة تلك النظريات المناخ الفكري والإجتماعي لتحليلات وكتابات رواد علم الإجتماع، فجاء كثيرا من أفكارها وتصوراتها متشابها مع إسهامات هؤلاء الرواد، ومن ناحية أخرى، أثرت النظريات الكلاسيكية بدورها في فتح المجال لظهور الإتجاهات الحديثة المتخصصة في دراسة التنظيمات وتحليل قضاياه المتعددة على البعدين النظري والإمبريقي.

حيث سنتناول في هذا الفصل أبرز النظريات الكلاسيكية للتنظيم، ومن أهم هذه النظريات والتحليلات:

أولا: النظريات الماركسية ومتمثلة في أعمال كل من: أ- "كارل ماركس"(K.Marx)، و ب – "لينين" (Lenin)، باعتبارهما أهم من أسس النظرية الإشتراكية في التنظيم والإدارة، وكيف أدت آراءهما وتصوراتهما النظرية إلى قيام وتأسيس المجتمع الشيوعي، الذي يقوم على مفاهيم إيديولوجية معينة وتنظيمات سياسية وإجتماعية واقتصادية لها طابعها المميز، ومن ثم .

ثانيا: كتابات وتحليلات "روبرت مشيلز"، والتي ركزها على دراسة التنظيمات السياسية وخاصة الأحزاب في عديد من المجتمعات الرأسمالية والإشتراكية، وظهور ما يعرف بالقانون الحديدي للأوليجاركية، وتصوراته المميزة حول قضايا الحرية والديمقراطية والبيروقراطية، والقيادة في التنظيمات الحديثة.

أولا:الماركسية والتنظيمات البيروقراطية

أ- "كارل ماركس" (K.Marx) (1818-1883)

ولد في مدينة "تريف" بألمانيا، وكان أبوه محاميا يهوديا ثم اعتنق البروتستانتية (1824)، درس التاريخ والفلسفة والقانون وتحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة عام (1841)، مارس العمل الصحفي وشارك في الأعمال السياسية الثورية بما في ذلك تكوين الرابطة الدولية للعمال، مما جعله يطرد من ألمانيا، عارض بشدة الأفكار البورجوازية الإشتراكية التي كانت سائدة خاصة في فرنسا[1]. حيث أن ماركس لم يكن عالم إجتماع بأتم معنى الكلمة، ولكن حساسيته للتقلبات الإجتماعية التي أفرزت الثورة الصناعية، ومشاركته في الحركات العمالية مكنته من الانتقال من النسق الفلسفي الهيغيلي إلى نمطي التفكير الجديد، التاريخي والإقتصادي[2]. ولعل هذا ما دعى "هينري لوفيفر" (H. Lefebvere) إلى القول أن ماركس:"لم يكن عالم إجتماع ولكن توجد سوسيولوجيا في ماركس"[3].

لكن "ماركس" عرض رؤيته للواقع الإجتماعي في مجموعة من المؤلفات الأساسية من أشهرها "البيان الشيوعي"، الذي صدر بالاشتراك مع زميله "إنجلز" (1848)، ورأس المال (1867-1894)، الذي ينطوي على القضايا الأساسية ذات الأهمية بالنسبة لعلم الإجتماع والنظرية الماركسية حول طبيعة المجتمع الرأسمالي[4].

تعتبر كتابات "كارل ماركس" من أهم الكتابات التي ساهمت في تحليل كثير من موضوعات وقضايا علم إجتماع التنظيم، ولربما تظهر أهمية "ماركس" عموما من خلال ما تعالجه كتاباته لطبيعة الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية، وجدير بالذكر أن الإهتمام بدراسة هذه الكتابات يؤدي بالضرورة إلى فهم العديد من أنواع التنظيمات المختلفة والموجودة في المجتمعات المعاصرة والتي تسيطر عليها كل أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة في هذه المجتمعات من أجل استغلال عامة الشعب أو ما يعرف

1- حامد، خالد، مدخل الى علم الاجتماع، جسور للنشر، الجزائر، 2008، ص: 74.
2- جان، بيار دوران، روبير، فايل، علم الاجتماع المعاصر، ترجمة: ميلود طواهري، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2012، ص: 67.
3- نفس المرجع، ص: 68.
4- حامد، خالد، مرجع سابق، ص: 75.

بالطبقات العاملة الكادحة، ومن ناحية أخرى أيضا أن الإهتمام بتحليل كتابات "ماركس" يساعد على التعمق لفهم طبيعة واتجاهات وأهدف التنظيمات البروليتارية[1].

وقد تصور "ماركس" مفهوم الدولة الحديثة، واعتبرها شيئا أعلى يسمو فوق كل الصراعات الجزئية، والتي تمثل المصالح العامة، وتتجسد فيها الملكية والنظامية والدستورية، وهي مصدر الحرية الفردية، وهي الأفكار التي يحدث داخلها الصراع من أجل تحقيق مصالح المجتمع المدني[2]. والقنطرة التي تربط بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة هي التنظيم البيروقراطي حسب رأي "ماركس"، حيث طور فكرته عن البيروقراطية ـ وإن لم تشغل مكانة بارزة في فكره ـ لما كان مشتغلا بدراسة جهاز الدولة وإدارتها، وخاصة حينما كان بصدد نقد فلسفة "هيجل" عن الدولة، فالجهاز الإداري في رأي "هيجل" يحقق الصلة الدائمة بين الدولة والمجتمع، الذي يضم فئات متباينة مثل: أصحاب المهن الفنية العالية، والشركات، والمنظمات التي تحقق أهدافا متنوعة[3].

ووجد ماركس أن الطبقة العاملة هي الطبقة العالمية، والتي يجب أن تظهر عن طريق تكوين النشاطات الثورية، وأن كلا من الملكية الخاصة والطبقات سوف تختفي بالفعل، وأشار إلى العلاقة الوظيفية بين كل من البناء الفوقي والبناء التحتي في المجتمع، فالبناء الإقتصادي يحدد طابع البناءات الإجتماعية والثقافية والفكرية، والمتمثلة في نوعية السياسة، والقانون، والأخلاق، والدين باعتبارهم من أهم مكونات الإنتاج الفكري لأفراد المجتمع، كما فسر نظام الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وحلل مفهوم الإغتراب، وتقسيم العمل، وأشار إلى أن تقسيم العمل سوف يتلاشى بعدما يصل المجتمع إلى مرحلة الشيوعية، وهي مرحلة سوف تقضي تماما على مشكلة الإغتراب، وتظهر الحياة الجديدة للناس والتي تتسم بطابع الحرية الفردية ومظاهر الديمقراطية الحقيقية[4].

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 176.
2- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص: 53.
3- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 70-80.
4- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص: 53.

كما لم يهتم "ماركس" بمفهوم التنظيم البيروقراطي لكنه ركز على التنظيمات في علاقتها ببناء القوة في المجتمع، واستخدم البيروقراطية في إطار ضيق (في إدارة الدولة وجهازها)، وقد جاءت أفكاره حول التنظيمات البيروقراطية في إطار تناوله لعلاقة الرأسمالية بتقسيم العمل ودراسته لبيروقراطية الدولة وقضايا الصراع الطبقي وجهاز الدولة الرأسمالية وحتمية المجتمع الشيوعي وأزمة الرأسمالية، ويكشف عن العلاقة القائمة بين الرأسمالية وتقسيم العمل من خلال طبيعة النظام الرأسمالي وبناء التنظيمات الإقتصادية، وبالنسبة إليه الرأسمالية تعتبر اليد العاملة سلعة وأحد عوامل الإنتاج التي ينبغي أن تستخدم بشكل مربح، (البحث على الأشكال الفعالة واستغلال اليد العاملة)[1].

التنظيم والإغتراب:

تحدثنا عن التنظيم وعن البيروقراطية، لكن مفهوم الإغتراب يمكن أن نتكلم عنه ولو قليلا حتى تتضح المقاصد منه في الدراسات السوسيولوجية التي ما انفكت تستخدمه، بعد أن نحته وأخرج مدلوله "ماركس" للوجود، حيث يرى بعضهم أن هذا المفهوم صار كثيرا ما يستعمل في الدراسات والكتابات السوسيولوجية وبصورة ملحوظة، في السنوات الأخيرة، حيث إتخذ معاني متعددة، ويمكن الإشارة هنا إلى خمسة إستخدامات مختلفة له.

الأول: بمعنى "فقدان القوة" (Powerlessness)، وهو جوهر فكرة الإغتراب كما ظهرت في النظرية الماركسية عن ظروف العامل في المجتمع الرأسمالي.

الثاني: بمعنى "إنعدام المعنى" (Meaninglessness).

الثالث: يرجع إلى فكرة "دوركايم" عن "الأنومي" (Anomie)، أي حالة فقدان المعايير، وتمييع القيم، والقواعد التي تحكم السلوك (Normlessness).

الرابع: يرتبط بفكرة "العزلة" (Isolation)، كما تستخدم في الكتابات الإيكولوجية.

الخامس: وهو "إغتراب الذات" (Self- Strangement)، وهو مفهوم شائع بين علماء النفس، وبخاصة أصحاب الإتجاه التحليلي منهم[2].

1- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص ص: 81-82.
2- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 72.

ولأن تنظيم العمل في الرأسمالية يتضمن شراء واستخدام جهد العامل، لتحقيق الربح لصاحب العمل أو لمساعديه، فإنه يؤدي إلى حدوث صراع بين مصلحة صاحب العمل والعامل، لذلك يجب توجيه عمل العامل وتنسيقه بدقة، ولأن إلتزام العمال بهذا التوجيه غير مؤكد، فإنه يجب إخضاعهم لنظام ثابت، ولضبط أعضاء التنظيم الذين يفوضون للقيام بهذه المهمة، وبهذه الكيفية يتم استغلال القوى العاملة استغلالا كاملا، ومعها يزداد تعاون العمال لمقاومة سيطرة رأس المال، إذ تصبح العلاقة قائمة بين طرفين غير متكافئيين هما الرأسمال من جهة وقوة العمل من جهة ثانية، وتميل الكفة لصالح رأس المال على حساب العمل وذلك نتيجة الترسانة الإقتصادية والمالية الكبيرة والتشريعات وغيرها، ولذلك فإن الضبط الممارس من الرأسماليين هو ليس ضبطا للسيطرة على عملية العمل فقط، وإنما يمثل وظيفة من أجل استغلال القوى العاملة، ويصبح الضبط متجذرا في العلاقة العدائية بين الرأسماليين والعمال، لذلك فإن لعلاقة التلازم بين الفعالية والضبط في ظل النموذج الرأسمالي آثارا كبيرة على المظاهر التنظيمية، منها الإدارية ومنها الخاصة بتقسيم العمل والتكنولوجيا، ففي ظل النظام الرأسمالي يزداد الميل إلى التقليل من نفقات الإنتاج، ليزداد ربح الرأسماليين، وذلك من خلال التقليل من القوى العاملة، والقيام بعملية ثورية لوسائل الإنتاج، ولهذا يرى "ماركس" أنه كلما زاد العمال في الإنتاج كلما زاد **شقاؤهم وبؤسهم**، وأن تقسيم العمل في المعمل يدفع بظهور السلطة الكاملة للرأسماليين وخضوع العمال وامتثالهم التام. كما يؤكد "ماركس" أن تقسيم العمل في التنظيمات هو انعكاس لتقسيم العمل في المجتمع ككل، عن طريق الإدارة الرأسمالية تتم المحافظة دائما على علاقات السيطرة والخضوع وتثبيتها قصد الوصول إلى أعلى المستويات من الربح[1].

كما يرى أن حالة الإغتراب تحدث لما ينفصل الإنسان عن الطبيعة التي هو جزء منها، فيبتعد عنها، وعوضا أن تكون للإنسان القدرة على تسخير الطبيعة لصالحه، من خلال تطور قوى الإنتاج والوسائل التكنولوجية الحديثة، إلا أنه صار بعيدا عنها ولم ينتفع بها، لأنه أصبح يتحرك في بيئة غريبة عنه بعد أن كون حدودا بينه وبين بيئته، وكلما تطور تقسيم العمل لمسايرته للتقدم التكنولوجي كلما تكونت فواصل اصطناعية بين

1- نفس المرجع، ص ص: 82-84.

الإنسان والطبيعة وتتعمق حالة الإغتراب هذه من خلال إقامة الفواصل بين العامل وأدواته، حيث أن ظاهرة الإغتراب ملازمة للبيروقراطية التي تمثل وجودا مستقلا عن سيطرة الإنسان بل إن وجودها يمثل ضغطا وسيطرة عليه، كما أن من صور الإغتراب أيضا فرض تسلسل رئاسي محدد، وإتباع دقيق للنظام، واحترام مفرط للسلطة[1].

كما لم يحصر الإغتراب في العلاقة القائمة بين العمال في التنظيمات البيروقراطية وسائر أفراد المجتمع، بل يرى بوجوده داخل التنظيمات نفسها كذلك، كما أكد أن المنشغلين في هذه التنظيمات تنعدم لديهم القدرة على الإبداع والخلق والابتكار والمبادرة، ويترسخ لديهم الخوف من تحمل المسؤولية، وفقدان التطلع إلى تدعيم أوضاعهم وتحسينها، وهذا لا يعفيهم من الصراعات التي تنشأ بينهم من أجل الترقية والمكافئات وما يتعلق بذلك من أوهام طفيلية ترتبط بالمكانة والهيبة[2].

البيروقراطية والدولة:

يرى ماركس أن المحتوى الحقيقي والقانوني للتنظيم البيروقراطي - الذي هو جسر بين الدولة والمجتمع المدني- غير بارز بشكل واضح، لأن مضمونها الرسمي يعبر عن صورتها المشوهة، وأن البيروقراطية في المجتمع الرأسمالي تتمثل في فرض النظام الذي يكرس التفاوت الطبقي ويدعمه (وسيلة سيطرة وتحكم)، لكن "هيجل" يرى أن التنظيمات تتخذ شكلها من الإختلاف بين المصالح الخاصة للجماعات والمصالح العامة للدولة، وأما "ماركس" فبالعكس لا يعترف بهذا الإختلاف طالما أن الدولة لم تمثل بعد المصالح العامة، لكنها في الحقيقة تمثل المصالح الخاصة للطبقات المستغِلة التي هي نفسها تشكل جزء لا يتجزء من المجتمع المدني، وعليه فماركس نظر إلى التنظيمات البيروقراطية كأداة بيد الطبقة الحاكمة للسيطرة، وأن وظيفة البيروقراطية واضحة في المجتمع الرأسمالي، لأن مهمتها الرئيسية هي من تفرض على المجتمع بأكمله قدرا كبيرا من النظام الذي يدعم الإنقسام الطبقي ويؤكده[3].

1- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص: 42.
2- نفس المرجع، نفس الصفحة.
3- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 71.

وقد أكد ماركس على أن البيروقراطية كتنظيم تعمل على تحطيم قدرة وكفاءة الأفراد بينما تدعم مكانة البيروقراطيين الذين يعتقدون أنهم ماداموا ضمن التنظيم الرشيد فإنهم قادرون على تأدية كافة الأعمال، كما توسع نطاق وظائفهم وإختصاصاتهم وتدعم إمتيازاتهم ومكاناتهم، وهذا ما يؤدي إلى ما يسميه ماركس "المادية الحقيرة" (Sordid Materialism)، حيث أصبحت هذه هي ميزة التنظيمات البيروقراطية، التي ظهر فيها صراع الأفراد للحصول على المكافئات والترقيات والبحث عن مستقبل وظيفي أحسن، وهكذا تصبح التنظيمات البيروقراطية لدى "ماركس" تمثل أداة في يد الطبقة الرأسمالية، فهي التي توطد سلطة القادة وتحطم المرؤوسين داخل التنظيم ولا يمكن تخطي البيروقراطية إلا بالثورة البروليتارية، وظهور المجتمع اللاطبقي لتتلاشى الدولة وما تتضمنه من تنظيمات، عن طريق امتصاص المجتمع امتصاصا تدريجيا لهذه التنظيمات، وحين ذاك لن توجد بناءات إجتماعية منفصلة ومعادية لبقية المجتمع، ذلك لأن كل أعضاء المجتمع سوف يقومون حينئذ بالوظائف التي كانت تؤديها هذه التنظيمات، ومن ثم تفقد الوظائف الإدارية طابعها الاستغلالي، وتظهر بعد ذلك إدارة للأشياء بدلا من إدارة الأفراد[1].

كما ينتقد "ماركس" رأي "هيجل"، في أن الدولة تعتمد على الأجهزة الإدارية لتحقيق أهدافها بواسطة الطبقات التي تتمتع بدرجة عالية من الذكاء والشعور بالوعي، ومن ثم فالبيروقراطية كما يراها "هيجل" تعتبر قنطرة بين كل من الدولة والمجتمع المدني[2]، ويرى أنه أخفق في فهم الصورة الذاتية للدولة وخاصة البيروقراطية فهي عنده (وعي الدولة) وأنها مجتمع مغلق خاص داخل الدولة تتوسع قوتها وقدرتها بالتحكم و الإخفاء، وأن الحل في رأيه بحدوث التحول الذي لا يقوم فيه المجتمع على أساس تقسيم العمل، وهو ما يعتقده.

1- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص: 42.
2- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 177.

نقد بعض أفكر ماركس:

- تميزت تحليلات "ماركس" بأنها **تحليلات وصفية**، بالرغم من إشاراته لبعض المشكلات الهامة، فحينما حاول "ماركس" أن يتناول هذه المشكلات في سياق معالجته لبناء المجتمع ككل، كان ينتقي الشواهد، وينظمها بصورة معينة، تخدم نظريته العامة، وهذا بدوره جعل تنبؤاته بصدد البيروقراطية غير حقيقية تماما، مما دفع كثيرا من الماركسيين إلى التركيز على تطويع نظريته، بصورة تجعلها ملائمة لدراسة التحول نحو البيروقراطية في المجتمع السوفيتي، لا الإنهيار والزوال الذي كان محور تنبؤات ماركس[1].

- بالرغم من أن تحليل "ماركس" كان تحليلا وصفيا في طابعه، إلا أن هذا التحليل قد أثار مشكلات تمكن "فيبر" وتلاميذه فيما بعد من توضيحها ودراستها دراسة علمية مستفيضة، لعل أبرزها مشكلة **قدسية الوظائف** التي يشغلها العاملون في التنظيمات البيروقراطية، ومشكلة **استبدال الأهداف**[2].

- الجهاز الإداري الذي ظهر بعد الثورة - التي علق ماركس عليها آماله - لم يكشف عن أية علامة على الانهيار، بل كان على العكس من ذلك، يؤكد نفسه باستمرار، وينمو بمعدل سريع، وهو ما اضطر "لينين" إلى تفسير وجود هذه الظاهرة بعدم اكتمال التحول الإشتراكي، وبما نجم عن الحرب الأهلية، والحالة الفوضوية التي مر بها الاقتصاد[3].

- عدم تحقق نبوءة "ماركس" في زوال الجهاز البيروقراطي، أدى بعد محاولات "لينين" كما تم ذكره سلفا، ببعض الكتاب المتعاطفين مع القضية من أمثال "برونو ريزي" (Rizzi)، و"بيرنهام" (Burnham)، إلى محاولة تعديل الإتجاه الماركسي ذاته، لكي يتلائم مع وجود هذه التنظيمات البيروقراطية، مما يعني قبولهم ابتداء بوجود هذه التنظيمات كسمة أساسية من سمات النظام السوفيتي، ثم حاولوا بعد ذلك البحث عما تستطيع الماركسية أن تسهم به في تحليل هذا الموقف الذي لم يتنبأ به ماركس، أي أنهم أعادوا

1- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص ص: 78-79.
2- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص: 44.
3- المرجع السابق، ص: 43.

وضع التنظيمات البيروقراطية في موضعها الطبيعي، ثم أوضحوا بعدها أن هذه التنظيمات ليست مجرد تعبير عن امتيازات مجموعة متسلطة، بل إنها تشكل بالفعل طبقة جديدة تميز شكلا جديدا من أشكال النظام، ذلك النظام الذي هو ليس إشتراكيا أو ماركسيا بالضرورة، كما أنه ليس هو المجتمع الذي تنبأ به ماركس على وجه التحديد[1].

1- نفس المرجع، ص: 44.

المحاضرة 06

- لينين والنظرية الإشتراكية

التنظيم

ب- "لينين" (Lenin):

يعتبر من أهم رواد النظرية الماركسية وقائد ثورة أكتوبر في روسيا سنة (1917)، ومؤسس الإتحاد السوفيتي، وله فضل كبير في بناء وتكملة النظرية الإشتراكية للتنظيم (The Socialist Theory of Organization)، التي تركها له رائدها الأول "كارل ماركس"[1]، حيث أن هذا الأخير لم يوفق إلى حد ما في بلورة مبادئ واقعية لتنظيم وإدارة الإنتاج في ظل نظام إشتراكي على الرغم من أن نظريته قد رسمت قوانين للتطوير من أسلوب الإنتاج الرأسمالي إلى الإشتراكي، وأوضحت الخصائص الرئيسية التي تميز النظام الإشتراكي، في حين أن "لينين" هو من تكفل ببلورة القضايا النظرية في التنظيم وفقا للإتجاه الماركسي، وفي نفس الوقت عمل على تطبيقها في الواقع[2].

ولأن كتابات "ماركس" لا تتضمن في كتلتها الإجمالية أكثر من مجرد إشارات مجزوءة أو عابرة إلى طبيعة المجتمع الذي سيحل محل الرأسمالية، وتمييزا لموقفه عن موقف أولئك الداعين إلى الإشتراكية الطوباوية، يرفض "ماركس" تقديم أي مخطط شامل لمجتمع المستقبل، حيث سيتم بناء النظام الإجتماعي الجديد، بوصفه "التعالي الجدلي" على النظام الرأسمالي وتجاوزه وفقا لمبادئ لا يمكن أن يلمحها إلا على نحو غامض ضبابي أولئك الذين يعيشون في الشكل الحالي للمجتمع، أما هيكلة خطط تفصيلية عن مجتمع المستقبل فليست إلا مشروعا غارقا في بحر المثالية الفلسفية، لأن مثل هذه الخطط لا أساس لها إلا في دماغ المفكر، وبالتالي فإن جل ما لدى "ماركس" ليقوله عن المجتمع الجديد متعلق بالمرحلة الأولى أو التمهيدية لتشكله، حيث يكون لا يزال مطبوعا بأختام ميلاد المجتمع القديم الذي يخرج من رحمه[3]. وهو ما دعى "لينين" في النهاية إلى إيضاح الجانب الواقعي من الرؤية الماركسية. حيث فسر "لينين" هذه الظاهرة بأنها تشير إلى عدم نضوج الإشتراكية[4].

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 190.
2- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 94.
3- غيدنز، أنطوني، تر: فاضل جتكر، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص: 115.
4- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 76.

وقد عمل "لينين" على التوفيق بين الدراسة النظرية والخبرة الواقعية وجمع بينهما في صياغة قضايا التنظيم والإدارة، مركزا في ذلك على إعتقاده بأن التحليل الشامل للمعطيات العملية الواقعية المختلفة، والتحليل المقارن للخبرة التاريخية في بلاد متباينة وحدها، لا يمكن أن تؤدي بنا إلى ما نبغيه، كما أن النظرية العلمية وحدها، لا تساعدنا على استخلاص الموجهات الأساسية للعمل، إذا لم تول أهمية للظروف التاريخية الحقيقية، حيث كان إهتمام "لينين" مركزا حول التنظيم والإدارة بما تتضمنه من قواعد التنظيم العلمي للعمل، ومبادئ التخطيط الشامل، والإدارة المركزية الديمقراطية، والحوافز المادية والمعنوية، والأسلوب الجديد في الإدارة بمراعات العوامل الإجتماعية والنفسية فيها، ومساوئ الإدارة ومحاربة البيروقراطية والتنظيم الرسمي[1].

ولقد تركزت تحليلات "لينين" بصفة خاصة حول هذه النظرية كدليل واضح للتعبير عن أهمية دور بيروقراطية الدولة، وكما عبر عن ذلك "رايت" (Wright)، بأن وجهة نظر "لينين" نحو البيروقراطية باعتبارها البناء الأساسي الذي تستخدمه الطبقة الرأسمالية الحاكمة في ترسيخ قواعدها وشرعيتها، لأنها أقيمت أساسا من أجل السيطرة الرأسمالية، ومن ثمة فتحليلات "لينين" تكشف عن إعتبار هام مؤداه: "أن التنظيم البيروقراطي ما هو إلا إدارة للقهر والسيطرة البرجوازية وبعيد كل البعد عن الإهتمام بمصالح العامة"، وعلى هذا الأساس يجب إستبعاد هذه الإدارة أو الجهاز البيروقراطي (في المستقبل)، في المجتمع الشيوعي[2]. وهو ذات ما اعتقده "ماركس" من قبل، في أن هذا الجهاز البيروقراطي تحكم بواسطته الطبقه الرأسمالية، وعليه فهي تنسجم مع السيطرة الرأسمالية فقط، وكذلك نظرته للتنظيم البيروقراطي للدولة على أنه وظيفة للراسمالية يجب تحطيمه، وبذلك تنهار الدولة الرأسمالية، حيث يوضح ذلك في كتابه "الدولة والثورة"، فقد إعتبر الدولة أداة الطبقة المسيطرة، إذ تميل هذه الطبقه لتحقيق سيطرتها الطبقيه اي تحقيق سلطاتها من خلال الإستحواذ على جهاز الدولة، لذلك فإن الأهمية التي تكتسبها الدولة

1- كعباش، رابح، مرجع سايق، ص ص: 94-95.
2- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 190.

بصفتها أداة للسيطرة الطبقية وتحقيق رغبة وإرادة الطبقة هو ما يؤهلها لأن تكون هدفا للعمل السياسي[1].

ويوضح "لينين" إمكانية القضاء على الدولة باعتبار أن التنظيم البيروقراطي للدولة ما هو إلا أداة وظيفية للرأسمالية والتي تحاول من خلاله السيطرة على وسائل الإنتاج وطبقات الشعب، وهو ما ناقشه في كتابه المذكور سلفا، وتعرض لذلك الاجابة على التساؤل التالي: "كيف يمكن حدوث هذا؟"، حيث يجيب "لينين" على هذا السؤال، بالعودة مرة أخرى إلى تحليلات "ماركس"، وبصفة خاصة في تحليله للجنة باريس رقم: 1871، والتي إعتبرها "ماركس" نموذجا للتحول من بيروقراطية البرجوازية إلى التنظيم الشيوعي، وأنه لا يمكن للطبقة العاملة أن تؤيد أجهزة الدولة والتي هي بالطبع بعيدة كل البعد عن مصالحها الخاصة، ولكن أولا يجب التخطيط لتحويل الوظائف الإدارية للبيروقراطية من السيطرة البورجوازية إلى السيطرة العمالية، بشرط أن تكون هذه السيطرة تقوم أساسا على اللامركزية، ومن ثم يجب إنتخاب لجنة من العمال تمثل بدورها الطبقات العاملة كلها، فتكون بمثابة الجهاز الإداري للبيروقراطية، ولكن من الملاحظ على ذلك أنه ليس من السهل تشكيل هذه اللجنة بسرعة وجيزة[2]. كما يعطي "لينين" إهتماما ملحوظا لدور الحزب الشيوعي كأعلى جهاز إداري في الدولة الشيوعية والذي يقوم بعملية تنظيم عناصر "البروليتاريا"، وباعتبار أن تكوين هذا الحزب وعضويته ترجع أساسا إلى طريقة الانتخاب التي تتم بين الطبقة العاملة بصورة نظامية محددة، ويهدف هذا التنظيم لمهمة إقصاء الدولة البرجوازية وإحلال الدولة البروليتارية والحفاظ عليها من تهديدات الثورة المضادة (The Counter Revolution)[3]. وكما رأى "ماركس" بأن هذه الطبقة العاملة لا تستطيع الاستيلاء ببساطة على جهاز الدولة القائم وتسخيره لأغراضها، فقد أكد "لينين" على هذه الفكرة في كتابه، معتبرا ان الجمهورية الديمقراطية البرجوازية هي افضل كيان سياسي لرأس المال، لأنها لما تستولي على هذا الكيان فإن رأس المال يؤسس نفوذه في أمان، إذ لا يزعزعه لا تغيير في الأفراد ولا في المؤسسات ولا في

1- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 95.
2 - عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص ص: 190-191.
3- المرجع السابق، ص: 192.

الأحزاب، أما نظرته للدولة في المجتمع الإشتراكي فتتغير وظيفتها بحيث تصبح تستخدم بيروقراطيتها في صالح الشعب، وليس للسيطرة عليه، وهذا ما دفع به للقول: "إسحق الآلة البيروقراطية للدولة الحديثة وستحصل بذلك على آلة من أعلى تجهيز تقني، متحررة من الطفيليين قادرة على أن يستخدمها العمال المتحدون أنفسهم[1].

ولقد تركزت تحليلات "لينين" أيضا على تحديد بعض الفئات المهنية والعمالية داخل دولة البروليتاريا، حيث يميز بين دور كل من البيروقراطيين والخبراء الفنيين، ويركز أيضا على أهمية الرقابة والمحاسبة التي يجب أن يقوم بها أفراد مدربون ملمون بهذه الوظائف، كما يشير إلى أهمية فئة المهندسين والتي تعمل كغيرها من الفئات المهنية والعمالية الأخرى، والتي تعمل سويا من أجل زوال الرأسمالية ولكن "لينين" يميز بين كل من طبيعة الأعمال السياسية والفنية والتكتيكية، ويعتبر أن الرقابة العمالية تكون ذات طابع سياسي وليس فني تكتيكي، بل إن وظائف الرقابة والمحاسبة تدخل فيها القوة البيروقراطية، ويجب التوسع في إنشاء المزيد من هذه المهام أو الوظائف الفنية، فهي وظائف مستقلة عن المحك السياسي، علاوة على ذلك أنها تحدد تحديدا فنيا متخصصا، ويجب أن لا يكون ولاؤها معتمدا على التحدي السياسي[2]. فكان يرى أن مساوئ النظام الرأسمالي تركت أثرا كبيرا في التنظيم الإجتماعي للعمل، فجعلته لا يستفيد من الموارد والقوى الإنتاجية الرشيدة وغير قادر على تطوير قدراته والعمل بفعالية، مع وجود حدود سيكولوجية جعلت العامل في وضعية يؤدي فيها العمل قسريا، بحيث كان من الواجب تجاوز هذه الظروف لتأسيس التنظيم الإجتماعي الفعال للعمل في ظل النظام الإقتصادي الجديد[3].

1- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 95.
2- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 194.
3- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص: 96.

ويكون حسب نظر "لينين" في أعلى هرم الدولة الحزب الشيوعي الذي يحتل الجهاز الإداري للدولة وينظم عناصر البروليتارية، وترجع عضوية الحزب إلى الإنتخاب الذي يتم بين الطبقة العمالية بطريقة منظمة، والهدف من هذا التنظيم هو إقصاء الدولة البرجوازية وإحلال الدولة البروليتارية محلها، التي يرى "لينين" أنه على الدولة البروليتارية أن تسعى للكفاح من أجل القضاء على البيروقراطية ولها ان تتبع الخطوات التالية:

- يجب أن يتوفر لدى كل موظف مدني التأهيل اللازم لعمله.
- يجب أن تخفض مستويات أجور ومرتبات موظفي الخدمة المدنية للمستويات العادية لأجور العمال.
- يجب أن تخلق الظروف الملائمة التي تساعد على فرض وسائل الرقابة والمحاسبة بسهولة.

وقد أكد لينين هنا على وجود خصائص معينة لابد من توفرها في الإداري ومنها أن يكتسب المهارات المتخصصة والخبرة الكافية والقدرة على العمل مع الجماهير بالمعرفة الفنية والعلمية التي تسمح له بمتابعة أعمال مرؤوسيه والإشراف عليها، وأن لا تكون محصورة في طرق الإنتاج فقط، وإنما يكون له الاطلاع الواسع حول وظيفة الإدارة في حد ذاتها، كما يجب أن يتحلى بقدرة الإقناع لإرضاء عدد كبير من العمال وكسب ولائهم، أي أن يتمتع بقدرات تسمح له بخلق مناخ ودي، ومحيط ملائم في جماعته مبني على الصداقة والإخاء بمعنى الإعتماد على العوامل النفسية والإجتماعية في التنظيمات[1].

كما يؤكد على أهمية تبني النظرية التايلورية، كنظريه للتنظيم، بل يجب تطوير فكرة الديمقراطية المركزية، والتي توصي نظريا بضرورة تركيز الإدارة بصورة دائمة لتضمن المشاركة الواسعة من الطبقات العاملة في تنظيمات الإنتاج، كما يشير إلى ذلك "جفيشياني" (Gvishiani) أن النظرية الديمقراطية المركزية كانت ديالكتيكية، حيث كان "لينين" دائما يعتبر أن تقوية عناصر الديمقراطية في الإدارة الإقتصادية القومية تكون عن طريق الوحدة الديالكتيكية، الأمر الذي يتطلب بدوره تقوية المركزية، ومن ثم كانت

1- نفس المرجع، ص ص: 96-97.

وجهة نظره تتركز أساسا على أهمية تطبيق فكرة الديمقراطية المركزية على الإدارة الإنتاجية، وهكذا كان "لينين" دائما ما يركز على مبدأ جوهري مزدوج، وهو الذي يقوم أساسا على الديمقراطية الشاملة في الإنتاج والتي يجب أن تشمل على كل من وحدة الفعل والمسؤولية الشخصية، وعمليا فإن مبدأ وحدة الفعل وإدارة الفرد الواحد يرفض أي وحدة ديالكتيكية، هذا المبدأ الذي يتكون بصورة مستمرة من مبدأ مجلس العمال ذو الطابع الجماعي (ذلك المبدأ الذي كان يناصره "لينين" قبل قيام الثورة)، والذي أعتنق في الدولة بصورة سريعة بالرغم من المعارضة من جانب كبير من قادة الثورة، وأصبح بالفعل الطابع السياسي الرسمي للدولة، فإدارة الفرد الواحد تتطلب طاعة مطلقة للعمل ـ كما لاحظ ذلك "جفيشياني" ـ أن العنصر الهام في تنظيم العمل الذي كانت تعتنقه الإدارة كان نظام العمل، ذلك النظام الذي يتحرك حول مشكلة معينة وهي مشكلة الدافعية او كيفية تشجيع الناس على العمل، وهذا ما يمكن إجراؤه عن طريق تقديم المزيد من تبني الافكار ذات الدفعية[1].

كما رأى بأهمية وجود المحاكم كنوع من البناءات التنظيمية والتي يجب استخدامها لتطبيق نظام العمل، فأي فرد يعمل على تقويض متطلبات العمل يجب إكتشافه قبل تقديمه للمحاكمة لتوقيع الجزاء عليه، وهذا ما لاحظه بالفعل بعض الكتاب على سبيل المثال "بندكس" (Bendix) على تحليلات "لينين" وإهتمامه بإدخال وتبني بعض التنظيمات الغربية الرأسمالية إلى الإتحاد السوفياتي، علاوة على ذلك ومن أجل تشجيع هذا الإتجاه، أقيم المعهد المركزي للعمل (The Central Institute for Labour) من أجل تجميع وتحليل كتابات كثير من المفكرين والكتاب الغربيين في مجال الإدارة من أمثال "تايلور" و"فايول" وغيرهم.

1- المرجع السابق، ص ص: 194- 195.

وطبقا لآراء "لينين" فإن من أهم المتطلبات الهامة على الحكومة السوفيتية أن تعمل على إعداد جميع أفراد الشعب وحثهم على التعليم من أجل العمل (Learen To Work)، ودراسة النظام تايلوري باعتباره آخر صيحات التقدم الرأسمالي الصناعي الغربي، بالرغم من إعتباره في نفس الوقت شيئا ملازما للسيطرة الرأسمالية[1].

وأخيرا من التحليلات والكتابات الرأسمالية الغربية التي تشيد بالتفوق التنظيمي والإداري داخل الاتحاد السوفياتي ومحاولته المستمرة إلى الإهتمام بترتيب الأساليب العلمية والتكنولوجية لتنظيمات ومؤسسات المجالات المختلفة، بل إن حقيقة إستمرار هذا التقدم يمكن أيضا في الثورة الإدارية الحديثة التي يشهدها الاتحاد السوفياتي في العقدين الأخيرين، وحرصه بتحليل النظم الإدارية الغربية أيضا للإستفادة منها مع ما يتلائم مع واقع المجتمع الإشتراكي، وهناك العديد من الكتب التي تعكس فلسفة التنظيم والإدارة في الاتحاد السوفياتي، منها على سبيل المثال كتاب "الإدارة العلمية للمجتمع" (The Scientific Management of Society) الذي سوف يعرض فيه لقضايا التنظيم والإدارة، والإنتاج، والتدريب، وإتخاذ القرار وغيرها في المجتمع السوفياتي[2].

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 195.
2- المرجع السابق، ص: 196.

المحاضرة 07

- ماكس فيبر ودراسة التنظيم

ثانيا- "ماكس فيبر" (Max Weber) (1864-1920) ودراسة التنظيم

هو من أوائل الذين ساهموا في تقديم نظرية منظمة شاملة عن التنظيمات البيروقراطية، ويعد "ماكس فيبر" من أهم البنائيين الأوائل الذين اهتموا بوجه خاص بتوزيع القوة بين المراكز التنظيمية، وفي النموذج المثالي للبناءات البيروقراطية المختلفة سواء كانت تنظيمات إدارية حكومية أو سياسية أو عسكرية أو إقتصادية، وقد إستخدم أسلوبا يقوم على المسح التاريخي للبيروقراطية عبر العصور الوسطى والحديثة، واستطاع أن يصوغ نموذجا وظيفيا (A Function Model) يقوم على قاعدة ثنائية الإرتكاز هي: "الرشد والقانون" (Legal Rational Model)، ويربط في الوقت ذاته بين الخصائص البنائية والكفاءة (Efficiency)، ويقترن هذا النموذج باسم "ماكس فيبر" ويعرف بالنموذج المثالي للبيروقراطية[1].

كما أن دراسات "ماكس فيبر" المبكرة كانت دراسات تاريخية تفصيلية، ولم يبادر "فيبر" إلى توسيع نطاق مؤلفاته لإحتضان مسائل ذات طبيعة نظرية عامة إلا من داخل سياق مشكلات محددة عملت المدرسة التاريخية الألمانية، بالدرجة الأولى، على تسليط الأضواء عليها، ومن فيض المدارس والإختصاصات المتنافسة في ميادين التاريخ، القضاء، الاقتصاد، السوسيولوجيا، والفلسفة، فما لبث "فيبر" أن اجترح موقفا مدينا لعدد كبير من المنابع[2].

1- ماكس فيبر ودراسة السلطة والبيروقراطية:

الإهتمام حاليا بتحليلات "ماكس فيبر" وكتاباته حول السلطة والتنظيمات السياسية ونظريته عن البيروقراطية، تكشف عن مدى أهمية هذه التحليلات والتي تعتبر إمتدادا للنظريات الكلاسيكية في دراسة التنظيمات، تلك النظريات التي تأثرت بالمناخ الفكري والإجتماعي الذي كان سائدا في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي تأثر به العديد من الفلاسفة وعلماء الإجتماع الأوائل، من أمثال "أوغست كونت"، "هربرت سبنسر"، "إميل دوركايم"، الذين وضعوا الجذور الأولى لعلم الإجتماع وفروعه

1- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص ص: 100-101.
2- غيدنز، أنطوني، مرجع سابق، ص: 198.

المختلفة، ومنها بالطبع علم إجتماع التنظيم، ومن ثم تعتبر النظريات الكلاسيكية هي حلقة إتصال فكري بين الإسهامات الأولى لرواد علم الإجتماع وبين الإتجاهات الحديثة في دراسة التنظيمات[1].

حيث تركزت تحليلاته للبيروقراطية على تصوره لطبيعة علاقات القوة في المجتمع، حيث عرف "القوة" (Power)، بأنها: "قدرة شخص معين، وإمكانياته في فرض إرادته على سلوك الأخاص الآخرين"، إلا أن القوة بصفة عامة، ليست هي محور إهتمامه في هذا الصدد، بل إن هناك نموذجا بالذات لعلاقة القوة يجب الإهتمام به، ذلك هو الذي يطلق عليه مصطلح، "السلطة"، وهي علاقة القوة بين الحاكم والأفراد، حين يمارس الحاكم القوة باعتبارها حقا مشروعا له، كما يعتقد الأفراد أن من واجبهم طاعة الحاكم، والإمتثال لأوامره[2].

كما أن مشكلة السلطة تعتبر من أهم المشكلات التي تشغل إهتمام كافة المشتغلين في العلوم الإجتماعية، وتتميز دراسة "السلطة" بطابع خاص يتمثل في تعذر تفسيرها، إلا في ضوء تحليل بناء المجتمعات المعاصرة، ومقارنتها بالحضارات القديمة، ويرجع الإهتمام بهذه المشكلة ذاتها باعتبارها ظاهرة إجتماعية متعددة الجوانب، ولإرتباطها بالظواهر المجتمعية التي تحيط بها ككل، فهي إذن موضع إهتمام كل من الحكام والساسة، والمواطنين العاديين عامة، والمتخصصين من العلماء وطلاب العلم خاصة[3].

وتظهر السلطة كقوة مميزة، تستخدم من خلال أنساق تنظيمية بالغة التعقيد والأهمية، محددة بإجراءات وقواعد معينة، حيث تعتمد على القهر، والإجبار، أو الإقناع والخضوع، لجميع أفراد المجتمع، والإمتثال والإلتزام بها، حتى يمكن إستمرار وجود المجتمع أو التنظيم نفسه، فالسلطة إذن مرتبطة بالضرورة بالتنظيم أو بالنسق الذي ينطوي عليها، فلا وجود للسلطة بدون تنظيم ولا تنظيم بدون سلطة، وإن كانت تختلف طبيعة كل منهما، حسب نوعية البناء القائم وتغيرهما على مر العصور والأزمنة بمرور الأجيال والمجتمعات معا.

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 205.
2- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 80.
3- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص ص: 205-206.

كما أن العديد من رجال السياسة والإجتماع وغيرهم من المهتمين بدراسة وتحليل الظواهر الإجتماعية، قد تناولوا مشكلة السلطة السياسية ووجودها في كل المجتمعات، ولكنهم لم يفلحوا في معالجتها بصورة مركزة، كما تناولها عالم الإجتماع "ماركس فيبر"، كما أنها تعتبر من أهم الإسهامات التي أدلى فيها بدلوه، لإثراء النظرية السوسيولوجية عامة، وتطوير علم الإجتماع السياسي، وعلم إجتماع التنظيم خاصة، حيث أن "فيبر" قد تناول هذه المشكلة من منظور متميز، يعبر عن بصيرة ورؤية نافذة للواقع التاريخي الأشمل وقدرة منهجية تحليلية مقارنة، وإن كانت هذه هي ملامح لمعالجة الموضوعات التي حملها ووضعها بشكل عام إلا أنها تبدو أوضح ما تكون في مشكلة السلطة فلم يقدمها كصورة جاهزة، بقدر ما تتبع جذورها الأساسية معتمدا على تحليله للحضارات القديمة المتعددة، حتى يعرف حقيقتها وجوانبها المختلفة والمعقدة، وكيف وصلت إلى ما هي عليه في وقتنا الحاضر وفي المجتمع الغربي الحديث بالذات[1]. وما ميزه في هذا أنه لم يقصر تحليله على الظروف المحيطة، السياسية، والإقتصادية، التي سادت هذه المجتمعات، ولكنه إهتم بدراسة ذلك:"الإختراع الإنساني العظيم" الذي إبتدعه الانسان والذي يتمثل في البيروقراطية[2].

أ- مفهوم السلطة والمفاهيم المرتبطة به:

عديدة هي المفاهيم والتصورات التي ظهرت في تحليلات وكتابات "فيبر"، فهي ذات صلة وثيقة بتصوراته المنهجية التاريخية النظرية بشكل عام، لذلك من المهم هنا التعرف على هذه المفهومات أو التصورات أو ما كان يطلق عليه "فيبر" بـــ "النماذج المثالية" وخاصة التي ترتبط بظاهرة السلطة عنده.

ويعرف "فيبر" **"السياسة"** بأنها تعني **محاولة توزيع القوة أو النفوذ، أو محاولة تقسيمها بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة**، ويعرف **"القوة"** بأنها **"إحتمال قيام أحد الأفراد، بفرض سلوكه على الآخرين"**، أما تعريفه لـ**"السلطة"** بأنها **"إحتمال أن تطيع جماعة معينة أوامر تصدر إليهم من قبل جماعة الأشخاص"**[3].

1- نفس المرجع، ص: 206.
2- الفوال، صلاح مصطفى، معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص: 118.
3- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 208.

حيث أن تركيز نظريته على السلطة، إنطلاقا من أن التنظيم البيروقراطي عنده يستند إلى مفهوم "الشرعية"، لأن أي تنظيم بيروقراطي لكي يؤدي وظائفه، ويقوم بدوره بصورة متماسكة لا بد أن يستند إلى "الشرعية"، وهي قناعة وإيمان أعضاء التنظيم بشرعيته. فهي تستند إلى السلطة حسب وجهة نظره، حيث أنها تختلف عن التسلط الذي هو نوع من علاقات القوة تكون فيه أطراف المعادلة غير متساوية، مثل وجود فرد متسلط يفرض إرادته، ورغباته دون حدود على الآخرين، وفي هذا الموقف تغيب الشرعية تماما، أو تكون مقامة على القوة، والقهر، وفي هذه الحالة لا بد أن يكون هناك تنظيم يربط بين طبقة إدارية تكون مهمتها تنفيذ أوامر وتعليمات المتسلط، كما أن هذه الجماعة الإدارية تتصرف، كحلقة وصل بين الحاكم والمحكومين. ولأن السلطة هي إحتمال أن تطيع جماعة معينة من الناس الأوامر المحددة التي تصدر من مصدر سلطة معينة، فإن الطاعة لازمة من طرف المرؤوس لرئيسه[1].

وقد أنجز "فيبر" عدة دراسات مقارنة حول أشكال القانون والأنماط الدينية وطرائق التنظيم الإقتصادي والسياسي، إعتمادا على الأدوات منهجية كالمنهج الاستيعابي ومنهج "النمط المثالي"، منطلقا من تساؤل محوري يهيمن على أعماله هو: **"ما الذي يصنع فرادة المجتمع الحديث؟**، وتبعا لمؤلفه **"الاقتصاد والمجتمع"**، فإن **"عقلنة الحياة الإجتماعية"** هي السمة الأكثر دلالة للمجتمعات الحديثة، فما الذي يجب فهمه من كلمة "عقلنة"؟، حيث يميز "فيبر" بين ثلاثة أنماط من الأنشطة البشرية[2]، أو الأسس التي تقوم عليها أفعال البشر:

أولا- الأسس العقلانية: حيث تقوم على الإعتقاد العقلاني، لأنماط من القواعد المعيارية، حيث تمارس السلطة، وفقا لهذه القواعد التي تبحث أوامرها، ولهذا تسمى بالسلطة العقلانية[3]، والفعل العقلاني هنا هو أداتي، يتجه صوب القيم أو صوب هدف نفعي، وينطوي على المواءمة بين الغايات والوسائل، حيث تنتمي الإستراتيجية (العسكرية أو الإقتصادية) إلى هذه الفئة، فالإستراتيجي عقلاني من باب أنه يرتب بالشكل الأفضل

1- حسان الجيلالي، الجماعات في التنظيم، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص: 79.
2- فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، 2010، ص: 48.
3- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 208.

الجدوى من فعله، سواء أكان موجها صوب هدف مادي (كغزو الأراضي)، أو موجها عن طريق القيم (كالمجد).

ثانيا- الأسس التقليدية: حيث تقوم على الإعتقاد بقدسية التقاليد القديمة المتوارثة، وشرعية السطة فيها، حيث تستمد من المكانة الإجتماعية القائمين بالسلطة، ولهذا تسمى بالسلطة التقليدية، وهو ما يستند عليه الفعل التقليدي الذي يتعلق بالعادات في الأنشطة اليومية مثل الأكل أو التحية بالأيدي والتي تتأتى من الفعل التقليدي.

ثالثا- الأسس الكارزمية: وهي تقوم على الإعتقاد المطلق لقدسية معينة أو إستثنائية لبطولة مثلا، أو كصفات غير عادية تفوق الشخص العادي، ولهذا سميت بالسلطة الكاريزمية[1].

ويمكن في الحقيقة تبيان أن الأنماط الثلاثة تتواشج في النشاط الواحد مثلما هو الحال في نشاط المستهلك، فهو يختار في العادة المنتج الملائم لمدخوله (فعل عقلاني)، لكن يقاد أيضا في اختياره عن طريق عاداته الإستهلاكية (فعل تقليدي) أو عن طريق رغباته التي لا تقاوم (فعل وجداني)[2].

وهذه الأنماط الثلاثة للسلطة كما حددها "فيبر" ما هي إلا تصنيف مميز للسلطة، وكأسلوب تحليلي بحت، وكنماذج مثالية لا تمثل الواقع بصورته الحقيقية بل إنها أنماط مجردة خالصة أو تكوينات تصورية لا تمثل الواقع تماما، لأنه لا يمكن أن تكون هناك مماثلة حقيقية بين هذه التصورات المجردة، أو الفكرة الخالصة، وبين الواقع، بل إن أغراضها بصفة خالصة تحليلية تفيد الباحثين لمعرفة ما هو واقعي مثالي تصوري، حيث يوضح "فيبر" أن شرعية السلطة تظهر من خلال الوسائل أو الطرق التالية:

أولا: العناصر الذاتية الخالصة التي تظهر بدورها عن طريق:

- ✓ وجود اتجاه أو عاطفة ذات تأثير كبير.
- ✓ الاعتقاد المباشر والفعلي بشرعية السلطة المطلقة، وإرتباطها بالقيم الأخلاقية.
- ✓ ومن خلال الإتجاهات الدينية الخالصة، والتي تنشأ عن طريق الإعتقاد بالإخلاص المطلق لشرعية السلطة الموجودة.

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 208.
2- فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، مرجع سابق، ص: 48.

ثانيا: العناصر الذاتية الخالصة، التي تكون توقعا لنتائج معينة بالذات:

فطاعة السلطة وشرعيتها تكون غالبا محددة بإرتباطها بالواقع، مثل الإهتمامات الذاتية، ومتضامنة تقليديا، أو ذات شرعية قانونية، أي وجود علاقة سببية بين الإعتقاد الذاتي لشرعية السلطة والسلوك الإجتماعي الموجه لها، وبين السلوك الإجتماعي الموجه لها وبين السلوك الإجتماعي الذي يتطلب توجيها إقتصاديا، وبالتحديد شرعية السلطة وأنواعها الثلاثة، بمضمون ظاهرة القوة، التي تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، ذات إرتباط وثيق بكل نمط من أنماط السلطة الثلاثة وهي:

أولا: القوة التي تعتمد على جماعات المصلحة في السوق أو جماعات المكانة.

ثانيا: القوة التي تعتمد على إقامة السلطة (عقلانية، تقليدية، كارزمية).

ثالثا: القوة التي تقوم على القيادة (العناصر الشاذة للفرد، وإدراك اتباعه لها).

ويلعب مفهوم الشرعية دورا هاما ووظيفة سوسيولوجية مميزة، حيث يظهر هذا الدور واضحا في طبيعة العناصر الداخلية التي تقوم عليها شرعية السلطة أيا كان نوعها، سواء أكانت تلك العناصر ذات طابع إقتصادي أم سياسي أم إجتماعي، حيث يقصد "فيبر" بهذا المفهوم تحليل العلاقات المتبادلة بين عناصر السلطة ذاتها من جانب، وبين الأنماط الأخرى للسلطة، وطبيعة البناء الإجتماعي ودعم توازنه وإستمراره من ناحية أخرى، كما أنه إعتبره أداة توضيحية لتفسير نشأة أو زوال أي نوع من أنواع السلطة الموجودة، وأخيرا كما يشير في هذا الصدد "إميتاي إيتزيوني" (A. Etzioni) أن دراسة "فيبر" لمفهوم الشرعية يعد محكا، أو بعدا شاملا جديدا لدراسة البناء التنظيمي الإجتماعي، فهو يستخدم **الشرعية** ليقدم مقدار هذا القبول والموافقة على شرعية ممارسة السلطة، ويستخدم **السلطة** ليحلل العناصر التركيبية المتبادلة بين كل من القوة والشرعية[1]، كما أن القوى والعوامل التي تحدد هذه الشرعية، والقوى والعوامل التي تؤدي إلى الطاعة هي هذه السلطة، ومهما كان نوعها لابد من أن تستند إلى شرعية أو مبررات، لتؤدي إلى قيادة الأفراد بشكل سهل ومنظم ومحدد، وهنا يميز "ماكس فيبر" بين ثلاثة أنواع من الشرعية التي تقود إلى ثلاثة أنواع من السلطة هي:

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص: 211.

1- السلطة المقامة على شرعية مقبولة: وهي التي تستوجب الطاعة لأنها نابعة من مصدر شرعي مثل سلطة الأب في الأسرة وسلطة التعاليم الروحية في الدين، فهذه السلطة يطيعها الفرد عن رضا وطيب خاطر.

2- السلطة المقامة على التسلط: وهي التي تستوجب الطاعة لأنها نابعة من مصدر القوة وإستعمال الردع والعنف، بمعنى أنها نابعة من إستخدام القوة مثل سلطة الحاكم العسكري في المناطق المحتلة أثناء الحروب فهذه السلطة يطيعها الفرد مكرها وتفاديا للردع والعقاب، ومن المحتمل أيضا أن هذا النوع من السلطة يتصف بعلاقات الصراع وسوء التكيف بين أعضائه.

3- السلطة المقامة على التأثير والإقناع: وهي السلطة التي تستوجب الطاعة لأنها نابعة من الإقتناع بمصدر السلطة، فهذه السلطة يطيعها الفرد بعد أن يقتنع بها ويؤمن بها.

ويجب ملاحظة أنه لا يمكن عمليا تجريد هذه الأنواع الثلاثة من السلطة بحيث تنفصل عن بعضها عمليا، فهذا أمر نظري فقط، إذ أنه في الواقع تتداخل هذه الأنواع من السلطة، فقد تحتاج السلطة الشرعية إلى إستعمال سلطة الإقناع في موضوع معين، وقد تحتاج إلى إستعمال الردع والعنف في أوقات معينة مثل أوقات الحروب أو الظروف غير العادية التي قد تمر بالجماعة، ويلاحظ "ماكس فيبر" أيضا أن السلطة تنمو في الجماعات كبيرة الحجم، بمعنى أن نمو الجماعة وتطورها يساعدان على نمو وتطور وتعقد شكل ومضمون السلطة، وذلك مثل نمو السلطة في المجتمع والدولة والأمة، والمؤسسات الكبرى، كما أن القيم الجماعية تساعد على نمو هذه السلطة وحتى في مثل هذه المؤسسات الجماعية الكبرى يصعب فصل السلطات الثلاث، بل وفي الغالب تتداخل مع بعضها البعض[1].

1- الحوات، علي، مرجع سابق، ص ص: 60-61.

المحاضرة 08

- نماذج السلطة عند ماكس فيبر

ب- نماذج السلطة:

عندما حلل "فيبر" التاريخ الإنساني، خاصة تاريخ الحضارة الغربية وتاريخ الحضارات الشرقية، طور ثلاثة أنواع من السلطة، والتي يمكن النظر إليها على أنها ثلاثة أنواع من التنظيم الإجتماعي، أو بمعنى أضيق ثلاثة أنواع من البيروقراطية، وقبل مواصلة تحليل هذه الأنواع الثلاثة لا بد من الإشارة إلى أن تعميمات "فيبر" عن الحضارات الشرقية لا يمكن قبولها بشكل مطلق، لأنه يبدو أن آرائه متأثرة بتاريخه الشخصي، كمواطن ألماني وبانتمائه كمفكر للحضارة الغربية، وعلى أي حال فإن الأنماط الثلاثة للسلطة هي:

السلطة الروحية: وتقوم على وجود شخص أو تنظيم إداري يتمتع بخصائص نادرة تجعل الأفراد يرغبون في طاعته، فالإيمان بأفعال وأعمال هذا الشخص، أو التنظيم تشكل مصدر الطاعة المطلقة، مثل طاعة الأنبياء والرسل، أو طاعة المعبد أو الكنيسة كتنظيم في الجماعات الدينية، ومن ذلك طاعة القادة السياسيين والوطنيين، فهؤلاء القادة تشكل رؤيتهم للتاريخ مصدرا شبه روحي، يلهم أفراد مجتمعاتهم ويقودهم إلى طاعتهم، بل وحتى إلى تقديسهم في بعض الأحيان[1].

وهذا النوع من السلطة الروحية يستدعي أيضا نوعا معينا من التنظيم الإداري المميز الذي يأخذ الفرد فيه شخصية تشبه شخصية رسول أو نبي أو قائد ذو سلطة مطلقة، وهنا يصبح التنظيم الإداري تنظيما مركزيا، ويرى "فيبر" بأن التنظيمات اللامركزية المرتبطة به هي عبارة عن عوامل مساعدة على تحقيق أهداف القائد الروحي، ولعل من أحسن الأمثلة على ذلك تنظيم الكنيسة الكاثوليكية الذي يعتبر تنظيما روحيا محضا، فالحبر الأعظم فيه هو القائد الروحي للتنظيمات الكاثوليكية المختلفة في أنحاء الأرض، كما أن تنظيم الكنائس المختلفة يتم بحسب شعائر وقواعد معينة لا يملك أي مسيحي في هذه الجماعة مخالفتها أو الشك فيه[2].

1- الجيلاني، حسان، مرجع سابق، ص: 79.
2- الحوات، علي، مرجع سابق، ص: 62.

السلطة التقليدية: حيث تستمد شرعيتها من قدسية العادات والتقاليد، ويرث القائد مكانته، ويبدي الأفراد والتابعون ولائهم له، وحقه في ممارسة السلطة عليهم[1]، كما وتقوم هذه السلطة على تقديس التقاليد والعرف، والإيمان بخلود الماضي، ومجموعة هذه التقاليد تشكل نوعا من السلطة على أفرادها، فالقائد الروحي في الجماعة الكبيرة أو القبيلة هو عبارة عن سلطة، تختلط فيها العناصر الروحية مع العناصر التقليدية[2]، كما أن التنظيم الروحي هو في الواقع خليط من العناصر الروحية والعناصر القانونية[3].

ويتصف التنظيم التقليدي والإدارة التقليدية بصفات هامة من أهمها ما يلي:

1- للقائد التقليدي سلطة عشوائية تدعمها التقاليد المقدسة التي يزاول على أساسها إرادته.

2- تتصف السلطة أو الإدارة التقليدية بلا مركزية السلطة الناتجة عن توسع الملكية أو الأجهزة الإدارية، كما تتصف أيضا بفرض المسؤولية الجماعية لضمان ولاء أفراد الجماعة ويفسر "ماكس فيبر" هذا النوع من الإدارة، بأنه نوع من الإستجابة لمشكلات إدارية يعاني منها التنظيم التقليدي، بمعنى أن القائد التقليدي ومن خلال إدارته لا يملك أجهزة ردع تكفي لضمان ولاء أفراد الجماعة، وبالتالي تصبح الجماعة مسؤولة عن تصرفات أفرادها، وقد وجد هذا النوع من نظام المسؤولية في كل من بريطانيا، واليابان والصين قديما، حيث نظمت جماعات الجيرة وسجلت في جماعات من خمسة أو عشرة أشخاص، وكل واحد من هؤلاء الأفراد الخمسة أو العشرة مسؤول عن التصرفات الخلقية والإجتماعية والسياسية لأعضاء جماعته أوجيرته.

3- كما يصف "ماكس فيبر" السلطة التقليدية بأن إدارتها هي الإدارة المتغيرة غير المستقرة، فهي متغيرة من موقف إلى آخر، لأنها تقوم على تصرف السلطة الفردية أو الشخصية، مع مراعاة بعض التقاليد المقدسة، وبعض الحقوق الأساسية للأتباع، وغالبا ما تواجه هذه الإدارة التقليدية صعوبات كبيرة عندما تصطدم

1- علام، إعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، مرجع سابق، ص:48.
2- الجيلاني، حسان، مرجع سابق، ص ص: 79- 80.
3- الحوات، علي، مرجع سابق، ص: 63.

الحقوق الأساسية للأتباع مع إرادة القائد التقليدي، كما أن هذا النوع من السلطة أو الإدارة التقليدية يواجه صعوبة كبرى عندما تضمحل شخصية القائد التقليدي بفعل التغيرات التاريخية، أو بفعل تصرفات أتباعه المستقلة، خاصة البعيدين عنه في المناطق الأخرى، وهنا يظهر الصراع على السلطة لفترة معينة، قد تتعايش السلطة المركزية والسلطة اللامركزية في المناطق البعيدة، إلا أن ذلك عادة ما يقود إلى تقويض بناء السلطة التقليدية وظهور سلطات تقليدية جديدة في الجماعات المحلية البعيدة عن القائد التقليدي[1].

السلطة القانونية: تقوم على سيادة القانون ويعتقد "فيبر" أن السلطة القانونية هي أرفع أنواع السلطة التي وصل إليها الفكر الغربي، بفعل نمو "العقلانية" (Rationalism)، و"السببية" (Reason)، والحرية (Freedom)، وهذه السلطة في رأيه خاصية غربية ـ رغم أننا لا نتفق معه ـ جاءت تدريجيا في ثنايا نمو الفكر الغربي، ولقد تطور القانون الحديث في أربع مراحل أساسية هي:

1- القانون الناتج عن تصرفات الرجال العظام.
2- القانون الناتج عن المواقف العملية، أي وضع القانون بواسطه مشاهير الأفراد.
3- فرض القانون بواسطة قوة علمية أوتقنوقراطية.
4- تشريع القانون بعد دراسته وتنسيقه، وظهور الإدارة المحترف للقانون والقضاء[2].

فالسلطة القانونية تقوم على شرعية عقلية، فهي تختلف عن السلطة الروحية والتقليدية في أن الطاعة فيها ليست لشخص وإنما لمجموعة من المعايير والقواعد الموضوعية التي تظهر في شكل قواعد قانونية تنظم السلوك نحو أهداف واضحة ومحددة مثل ما نلاحظ في التنظيمات الحديثة التي تنتظم فيها الحقوق والواجبات. ويرى "ماكس فيبر" ظهور السلطة القانونية يرتبط بظهور الديمقراطية في التاريخ الإنساني، بمعنى أن البيروقراطية القائمة على القانون نمت بمساعدة الحركات الديمقراطية، التي طالبت بالمساواة أمام القانون وطالبت بالضمانات القانونية ضد القرارات العشوائية في مجالات

1- الحوات، علي، مرجع سابق، ص ص: 63-64.
2- الجيلاني، حسان، مرجع سابق، 81.

الإدارة والقضاء الموجود في نموذج السلطة التقليدية، كما أن قيام البيروقراطية القائمة على القانون هو إتجاه أكثر ديمقراطية، حيث أن الموظفين الإداريين لا يأتون من جماعة معينة، وإنما يأتون من مختلف المستويات الإجتماعية، طبقا لقدراتهم العقلية وكفاءاتهم الإدارية.

ويعتقد "ماكس فيبر" كذلك بأن قيام البيروقراطية الحديثة، أدى إلى صفة أساسية لم تكن موجودة في البيروقراطيات التاريخية في الشرق القديم والغرب، وهي التفرقة والفصل بين رجل الإدارة ورجل السياسة، فالإدارة التقليدية يلعب فيها القائد دور رجل الإدارة ورجل السياسة في آن واحد، بينما نجد في الإدارة الحديثة أن الإداري لا يقوم بدور السياسي، فهناك فصل بين القرار والرأي الشخصي للموظف بمعنى أن الموظف ملزم بتنفيذ القرار على الرغم في كثير من الأحيان من عدم قناعته الشخصية به، ويقدم "فيبر" مثالا على ذلك شخصية "بيسمارك" في ألمانيا الذي كان سياسيا وإداريا في آن واحد، فهو لم يسمح للبرلمان بأي دور حقيقي في السياسة، مما أدى إلى صراعات كبيرة بين الإدارة والبرلمان في أيام حكمه في ألمانيا.

ويلاحظ "فيبر" ملاحظة أخيرة وهي أن البيروقراطية الحديثة تسعى إلى العدل، إلا أنها أي الإدارة الحديثة لم ولن تحقق هذا المطلب، ذلك أن الصراع بين العدل الشكلي والعدل الحقيقي سيضل قائما، حبث نجد في تحليله للبيروقراطية ما يؤيد هذا الإفتراض وما يؤيد القول بأن نموذج فيبر للبيروقراطية لم يكن يهدف إلى تقديمه على أنه النموذج الأمثل في الإدارة [1].

1- الحوات، علي، مرجع سابق، ص: 66.

وبعد التعرض للأنماط الثلاثة للسلطة، فإنه يلح علينا السؤال التالي: ما هي الحدود الفاصلة بين هاته الأنواع الثلاثة من السلطة؟، وهو ما نجد جوابه في رأي "إميتاي إتزيوني" عن بصعوبة وضع حدود فاصلة بين الأنماط الثلاثة، في الممارسة الفعلية للسلطة، كما توجد بعض أشكال من التنظيمات به تقليدية أو شبه بيروقراطية تتواجد فيها هذه الأنماط مجتمعة، كما هو الحال في مصر الفرعونية وإمبراطورية الصين، في الوقت ذاته يضيف "اتزيوني" أن أي شكل بيروقراطي يكون عرضة للتحول من نمط بيروقراطي للسلطة إلى نمط كاريزمي، كتنظيمات الجيش التي تتسم بالبيروقراطية وقت السلم، بينما تتسم أثناء الحرب بخصائص قائدها ومدى تحكمه وسيطرته على أفراده، وقد تنخفض درجة البيروقراطية أو تتلاشى[1].

1- علام، إعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، مرجع سابق، ص:48.

المحاضرة 09

- ماكس فيبر ودراسة البيروقراطية

ج- ماكس فيبر ودراسة البيروقراطية

هناك شبه اجماع بين المشتغلين في علم إجتماع التنظيم على أن "ماكس فيبر" يعتبر من الأوائل الذين ساهموا مساهمة كبيرة من خلال تقديمه نظرية منظمة شاملة عن التنظيمات البيروقراطية، وقد إحتلت نظريته مكانة مرموقة في علم الإجتماع لإتساقها المنطقي الذي تميزت به، وإمكانية تجاوبها مع الواقع الإمبريقي في التطبيق، وتأتي نظريته حول البناءات التنظيمية في إطار نظرية سوسيولوجية أوسع، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن القضايا والمفاهيم الأساسية التي أعتمدت عليها نظريته.

فقد إعتمد "فيبر" عددا من الخصائص الإجرائية والبنائية للبروقراطية، وقد اتسمت أفكاره بتقسيم دقيق للوظائف والقواعد والمبادئ للآداء الوظيفي، حيث يرجع إهتمام "ماكس فيبر" بالبيروقراطية إلى ما مثلته في وقته، في أنها الصفة المميزة للمجتمع الحديث مقارنة بالمجتمعات السابقة وخاصة الأشكال التقليدية منها، ولأنها كانت تمثل الوجه المميز للعقلنة والترشيد، حيث كان يرى في البيروقراطية على أنها قادرة على تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفعالية، ومن هنا اكتسبت أهمية ومكانة مرموقة دفعته لتحليلها والتنظير فيها.

لهذا يعتبر "ماكس فيبر" هو مؤسس الدراسة المنظمة والمنهجية للبيروقراطية، وقد أسهم في تحليل قضاياها ومفاهيمها، حيث أقام تصوره للتنظيم على مفهومي **القوة** و**السلطة**، مفرقا بينهما بناء على توفر الشرعية أو فقدانها، وأن القوة لا تفرض وجود الشرعية بل هي التأثير والفرض وإجبار الآخرين على الطاعة والإمتثال والإستجابة للأوامر بالقسر.

كما ركز "ماكس فيبر" في نموذجه المثالي للتنظيم على التنظيم الرسمي، حيث أصبح يعتبر حجر الزاوية في دراسة التنظيمات، وأعتبر بأن التنظيم الرسمي يمثل التصرفات بناء على نسق مستقر نسبيا من القواعد واللوائح التي تحكم وتنظم قرارات الفرد وأعماله، وتعد أداة لتأكيد إمكانية حساب السلوك المتوقع في البروقراطية، ولتحقيق أعلى درجات الترشيد الإنساني، وتفضي إلى أن يتخذ أعضاء التنظيم أساليب موضوعية لا شخصية في علاقاتهم، بإبعادهم عن الإعتبارات الشخصية والعاطفية، بحيث يتحدد

سلوك الأفراد داخل التنظيم بواسطة الأوامر الصادرة عن الرؤساء، ويتجاهل أي أثر للصراع الذي يمكن أن يحدث بين الأفراد و تأثيره على السلوك التنظيمي.

ولهذا فقد إحتلت أعمال "فيبر" المتصلة بنماذج السلطة والبيروقراطية مكانة مرموقة، حيث أعتبر أول من نظر للسلطة البيروقراطية المتمثلة في الهيكل التنظيمي الرسمي، كما اعتقد أن أي شكل للتنظيم أي "البيروقراطية" قد أصبح يمثل الخاصية المميزة للمجتمع الصناعي الحديث، وكان إهتمامه منصبا بالأساس على المقارنة بين البيروقراطية وأشكال التنظيم الموجودة في المجتمعات ما قبل الصناعية، وقد تركزت أعماله السوسيولوجية على نماذج السلطة والبيروقراطية، وهو ما جعله يعد من الذين أسهموا في وضع نظرية عن السلطة البيروقراطية بحيث تعتبر البيروقراطية أحد نماذج السلطة[1].

كما أن "فيبر" يرى أن البيروقراطية هي **"مجموعة صارمة وثابتة من القواعد والعقوبات الجزائية، والمكاتب التي تحكم المنظمة ككل، والمسؤولية موكلة بصفة خاصة لبعض الموظفين، حيث يتم تنفيذ الواجبات طبقا للائحة ثابتة، كما أن تنظيم المكاتب يتبع مبدأ التسلسل الهرمي"**، وهذه النظرة لمفهوم البيروقراطية هي التي عرضته إلى إنتقادات كثيرة من قبل الكثير من الباحثين الآخرين، خصوصا لما حدد هذا المفهوم في العقوبات الجزائية، وربط المسؤولية داخل التنظيم ببعض الموظفين فقط، إضافة إلى مبدأ الصرامة في التسلسل الهرمي الذي يجب أن يكون عليه هذا التنظيم، ومن جهة أخرى فإن إنتشار هذا المصطلح في العلوم الإجتماعية مرده إلى التعريف الكلاسيكي الذي قدمه، والذي لم يشر فيه إلى أية مضامين سلبية، وقد إعتقد أن البيروقراطية هي أعظم إختراع إجتماعي توصل إليه الإنسان، وأن التنظيم البيروقراطي يعد أكثر الأشكال التنظيمية التي ابتدعها الإنسان حتى اليوم كفاءة، وذلك لأن التنظيم البيروقراطي بالنسبة إليه يتميز عن بقية أشكال التنظيم الأخرى بالتفوق من الناحية التقنية، وقد يعود هذا إلى

1- كعباش، رابح، مرجع سابق، ص ص: 43- 45.

وضوح الأدوار التي على الموظفين خاصة وأفراد المجتمع على العموم القيام والإلتزام بها دونما تدخل عوامل خارج التنظيم[1].

د- النموذج المثالي للبيروقراطية:

مما لاشك فيه أن خير إلتقاء بين علم الإجتماع والتاريخ يظهر بوضوح في كتابات "فيبر"،عن النموذج المثالي (Ideal Type)، ويعتبر أهم معالم نظرية المعرفة لديه، بل أهم كتاباته ككل، ففكرة النموذج المثالي تعتبر تنظيما دقيقا له علاقات تاريخية متداخلة، بالأحداث التي تحيط بها، وكما يتضح من العملية العقلانية فإن بناء النموذج المثالي يعتبر محاولة للتعبير عن كل النظم العملية، التي تتقدم بطريقة عقلانية داخل النموذج نفسه، وإن كانت هذه النظرية عن الأنماط المثالية (التي قسمها إلى ثلاثة أنواع وهي: أولا: الأنماط المثالية ذات الخصوصيات التاريخية مثل: الرأسمالية، المدنية الغربية، ثانيا: الأنماط المثالية التي تتميز بالعناصر المجردة من الواقع التاريخي..،وهذا النوع يتضمن الأنماط المثالية للبيروقراطية والاقطاع، وأنماط السيطرة الثلاث، وأنماط السلوك والفعل، ثالثا: الأنماط التي تمل البناءات العقلانية الجديدة، كأنماط السلوك الإقتصادي)، والتي تواجه بعض الصعوبات، حيث يرى "روبرت بريثيوس" (R. Presthus)، أن أهم الموضوعات الحيوية، التي تركها لنا "فيبر" هي دراسته عن النموذج المثالي للبيروقراطية وفتحه المجال لدراسة التنظيمات الكبرى في عدد من الأقطار الرأسمالية، ومعرفة الجذور التاريخية لتطور البيروقراطية، فلقد نظر "فيبر" لتاريخ أوروبا الغربية كعملية مزدهرة متميزة عن كل المراحل السابقة عليها، وذلك بفضل نشأة الرأسمالية الصناعية، ونظمها البيروقراطية المعقدة، ومن ناحية أخرى يعتبر هذا الاسهام الفيبري إسهاما منهجيا بفضل النموذج المثالي للبيروقراطية وتحليله التصوري[2].

ويتميز مصطلح النموذج المثالي للبيروقراطية لدى "فيبر" كنوع من التنظيم التسلسلي والبعد العقلاني الذي يتضمن قطاعات كبيرة، وخاصة في المجالات الإدارية الكبرى، أما استعماله لهذا المفهوم كان للتمييز بين نوعين من البناء وبخاصة التنظيم

1- بن نوار، صالح، مرجع سابق، ص: 115.
2- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص ص: 254- 255.

العقلاني بإعتباره الخط الفاصل، لمعرفة العناصر البعيدة عن الكفاءة والفعالية، ولرفضه للتعريفات الشائعة عن البيروقراطية التي ظهرت في العديد من الكتابات المختلفة، فـ"فيبر" كان يرمي لتكوين نمط مثالي خالص للتنظيم العقلاني للبيروقراطية، كصفة مجردة لها محاكاة ومقاييس معينة تستخدم من قبل الباحثين والدارسين في مجال التنظيمات البيروقراطية، وبعيدا كل البعد عن تلك التعريفات الشائعة لها، والتي ظهرت قبل "فيبر"، والتي تختلف عنها كمفهوم علمي مميز[1].

وعليه فإن النظرية البيروقراطية تنزع نحو الإحاطة بأبعاد الواقع من خلال مفاهيم محددة ومجردة، ومن نتائجه العقلانية وإزدهار العلم وإزدياد الإعتماد عليه كنسق فكري وجه للسلوك والعمل، بدلا من الإعتماد على التفسيرات والقيم الغيبية والميتافيزيقية، ويمكن تلخيص خصائص النظام البيروقراطية عند "ماكس فيبر" في النقاط التالية:

1- تنظيم مستمر في الوظائف الرسمية التي تحكمها القواعد، وهذا من شأنه أن يعمل على توفير الجهد بدلا من التفكير في الحلول اللازمه لكل حالة فردية.

2- نطاق اختصاص معين لكل مكتب ويتطلب هذا:

أ ـ التزامات وظيفية معينة قائمة على أساس مبدأ تقسيم العمل.

ب ـ سلطة لشاغل المكتب تقابل الواجبات التي يلتزم بآدائها.

ج ـ تحديد واضح لوسائل الإلتزام الضرورية، بحيث لا يكون إستخدامها إلا في الحالات المنصوص عليها.

د ـ تنظيم المكاتب قائم على أساس تسلسل السلطة، فكل وظيفة تخضع لحكم وإشراف وظيفة أعلى منها، وكل موظف في هذا الهرم الإداري مسؤول أمام رئيسه عن قرارات مرؤوسيه، وأعمالهم كما أنه مسؤول عن قراراته وأعماله.

3- القواعد التي تحكم سلوك المكاتب عبارة عن قواعد فنية، ومعايير عامة، ولكي يتم تطبيق هذه القواعد والمعايير على أساس رشيد، فإن من الضروري إستخدام الخبراء والمتخصصين، كما أن توظيف الأفراد يتم على أساس الكفاءة وحدها.

1- نفس المرجع، ص ص: 255- 256.

4- فصل الإدارة عن الملكية، فالعاملون لا يمتلكون وسائل العمل والإنتاج وإنما يزودون بها في صورة نقود، وآلات، ولذلك ينبغي الفصل بين ممتلكات المنظمة والممتلكات الشخصية لشاغل الوظيفة.

5- عدم وجود أي حق في إحتكار الوظيفة أو في تملك المكتب أو ما فيه.

6- جميع الإجراءات الإدارية والقرارات والقواعد توضع وتثبت كتابة.

7- قيام الموظف بآداء وظيفته بروح رسمية، بعيدا عن الإعتبارات الشخصية والعواطف[1].

هذه أهم المرتكزات التي يقوم عليها التنظيم البيروقراطي الذي قدمه "ماكس فيبر"، وهو يعتبر أوضح إطار نظري شامل للتنظيم حتى اليوم، على الرغم من الإنتقادات العديدة التي وجهت إليه، فقد صمد نموذج "فيبر" وتحدى مختلف التيارات والإتجاهات، وما يهمنا في هذا الصدد هو أن نموذجه يعتبر البذرة الأولى لنظرية متكاملة للتنظيم، وضع أسسها "فيبر" ودعم عناصرها وأوضح مسالكها.

1- جيلاني، حسان، مرجع سابق، ص ص: 82- 83.

تقييم النظرية البيروقراطية:

لقد أجريت العديد من الدراسات والأبحاث الإمبريقية، أدت إلى عدم مطابقة كثير من خصائص التنظيم البيروقراطي للواقع، إلا أن نموذج "فيبر" للتنظيم ظل ثابتا، ومرجعا أساسيا يرجع إليه الباحثون والدارسون في مجال التنظيمات، في حين أن أغلب الإنتقادات التي وجهت إلى نموذجه للتنظيم البيروقراطي، قد صدرت من أصحاب الإتجاه الوظيفي في علم الإجتماع، وهي انتقادات ترتبط بالجانب الوظيفي للتنظيم كما عبر عنه النموذج المثالي، فإذا كان "فيبر" قد إهتم بتوضيح إسهام العناصر التنظيمية المختلفة في تحقيق فعالية التنظيم، إلا أنه لم ينجح في الكشف عن المعوقات الوظيفية التي تنطوي عليها هذه العناصر، فالنموذج المثالي كما يذهب "ميرتون" يفتقد إلى تلك الموازنة الضرورية بين الوظيفة، والخلل الوظيفي، وقد ذهب بعض علماء الإجتماع إلى أبعد من ذلك، حين أجروا بحوثا إمبريقية كشفت عن تجاهل التنظيم البيروقراطي مشكلات **القوة** و**الصراع**، والتغيير في التنظيمات، وذلك لأن البيروقراطية قد أكدت الجانب المستقر للتنظيم.

كما أن نموذج "فيبر" قد بالغ في تأكيد الجوانب الرسمية للتنظيم، متجاهلا العلاقات غير الرسمية التي تلعب دورا بارزا في التنظيمات، وتتوقف عليها كفاءة الأفراد الإنتاجيةّ، كما أن نجاح التنظيم وفعاليته لا يتوقفان على الخصائص الذاتية أو الداخلية فحسب، بل أيضا على الظروف الإجتماعية، والبيئة المحيطة بالتنظيم، أي أن البيروقراطية تعالج التنظيم على أنه نظام مغلق، وليس نظاما مفتوحا يؤثر في البيئة الإجتماعية ويتأثر بها.

وعموما فإن الإنتقادات التي وجهت إلى النموذج المثالي للتنظيم، لم تقلل من قيمته، بوصفه أداة منهجية تساعد على فهم الواقع، فقد ظل هذا النموذج نقطة إنطلاق لدارسي التنظيم، وأخيرا فإن كل إنتقاد لا يهدف إلى هدم هذا النموذج أو إثبات قيامه على أساس خاطئ، إنما يعد محاولة لإستكمال مقومات هذا النموذج، ليتيح للباحثين إستخدامه بطريقة فعالة في تحليل التنظيمات البيروقراطية، فقد كان التركيز في ذلك الوقت على الجوانب الرسمية، وعلى الرشد في رفع الإنتاجية، ولم يرد في نموذج "فيبر" المثالي أي ذكر

للعلاقات الإنسانية التي تنشأ داخل التنظيمات الرسمية، كذلك لم يشر إلى **الجماعات غير الرسمية**، ومدى تحكمها في **الإنتاج**، وفي تأثيرها على **التنظيمات الرسمية**[1].

1- نفس المرجع، ص ص: 83- 84.

المحاضرة 10

- روبرت مشيلز ومشكلة

الديمقراطية في التنظيم

ثانيا: "روبرت مشيلز" (Robert Michels) ، ومشكلة الديمقراطية في التنظيم

إذا كان "ماركس" قد عالج التنظيمات البيروقراطية في ضوء مفهوميه عن **الصراع الطبقي** و**الإغتراب** وتصوره للمجتمع الشيوعي، وإذا كان "فيبر" قد إهتم عموما بدراسة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها التنظيمات **البيروقراطية** على البناء السياسي للمجتمع، فإننا نجد "روبرت ميشلز" يقدم تحليلا جذابا للسياسة الداخلية التي تتبعها التنظيمات كبيرة الحجم، متأثرا في ذلك بكثير من القضايا الميكيافيلية، وخاصة المتعلقة منها بسيطرة الصفوة، وما يترتب على ذلك من ضآلة ممارسة الديموقراطية، ولكي يكشف "ميشيلز" عن أبعاد مشكلة الديمقراطية في التنظيمات الحديثة كبيرة الحجم، درس عددا من الأحزاب الإشتراكية ونقابات العمال في أوربا فيما قبل الحرب العالمية الأولى، ثم قدم قانونا شهيرا أطلق عليه "**القانون الحديدي للأولجاركية**" **(Iron law of oligarchy)**[1].

وقد ركز "ميشلز" توجهه حول العمليات السياسية داخل التنظيمات الكبرى، حيث حاول أن يعيد بناء منهج "ماركس" من جديد، لكن بمدخل أكثر شمولية، ذلك أن النظرة المكتملة للأشياء تنتج عن فعل قِوى متعدد ومتباينة الطبيعة، فلا شك أن النمو الإقتصادي عامل رئيسي في التغيير الإجتماعي، لكن ما أغفله "ماركس" في نظر "ميشلز" أن هناك قوى أخرى تجعل تحقق الديموقراطية، والإشتراكية على النحو الذي تصوره "ماركس" أمرا بالغ الصعوبة، حيث تتألف هذه القوى من:

1- طبيعة الكائن الإنساني.

2- طبيعة الصراع السياسي.

3- طبيعة التنظيم في حد ذاته.

وأول هذه النتائج أن الديمقراطية تحمل في جوانبها الأوليجاركية، وضآلة فرص الديمقراطية، لأنه من الصعوبة وجود مجتمع يخلو من الإنقسام الطبقي في العصر الحديث[2].

1- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص: 62.
2- الجيلاني، حسان، مرجع سابق، ص ص: 84- 85.

ولكي يزيد "ميشيلز" هذه القضية وضوحا درس بصفة خاصة البناء الداخلي للحزب الإشتراكي الألماني الذي كان من أكثر الأحزاب قربا إلى المبادئ الديمقراطية وقتئذ، واتضح له أن هذا الحزب كان يحكم بنائه أيضا حزب أوليجاركي تسيطر عليه أقلية صغيرة العدد، ومن خلال هذه النتيجة قدم "ميشيلز" إستنتاجا مؤداه أن كل التنظيمات كبيرة الحجم تشهد نموا كبيرا في جهازها الإداري، نموا يستبعد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية، برغم ما تعتنقه هذه التنظيمات من إيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية[1].

وعند دراسته للحزب الإشتراكي الألماني، الذي يفترض أن يكون تنظيمه قائما على أسس ديمقراطية أكثر من أي تنظيم آخر، إنتهي "ميشيلز" إلى نتيجة هامة هي أن النظام المتبع في هذا الحزب يتسم بالأليجاركية، فالديمقراطية شعار لا وجود له واقعيا، ويتردد فقط في اللوائح التنظيمية المدونة، وهكذا لا تتيح التنظيمات الكبرى التي تعتمد على البيروقراطية فرصة تحقيق الديمقراطية الداخلية وذلك لسببين رئيسيين:

السبب الأول: أن الديمقراطية الحقيقية تعني المشاركة الفعلية من جانب أعضاء التنظيم في العملية السياسية المتمثلة في صياغة سياسته، والإشراف على تنفيذها، ولا شك أن ذلك أمر غير واقعي، بل يكاد يكون مستحيلا، أذا أخذنا في الإعتبار التزايد الهائل في أعداد من يشغلون وظائف إدارية تتصل بالأعمال الروتينية في التنظيمات، فتضخم عدد الذين ينتمون إلى الحزب الإشتراكي يجعل المناقشة والتنفيذ الفوري أمورا غير ممكنة، إذ أن عدد أعضاء الحزب في برلين فقط يزيد عن تسعين ألفا.

السبب الثاني: فهو تعقد المشكلات التنظيمية، وحاجتها إلى خبرة فنية متخصصة، وتدريب راق على نظم الإدارة وإتخاذ القرارات، الأمر الذي لا يتوافر إلا لدى عدد قليل من أعضاء التنظيم الذين يشغلون مراكز إدارية عالية، يضاف إلى ذلك أن الخصائص البنائية للتنظيم تدعم تمركز القوة، وانحصارها بين مجموعة قليلة من القادة، فالتسلسل الرئاسي، وسهولة الإتصال، على مستوى قمة التنظيم وتوافر المعلومات والبيانات، ومناقشة الأمور الخاصة بسياسة التنظيم الداخلية والخارجية في المستويات الإدارية

1- الحسيني، السيد، مرجع سابق: 62.

العليا، كل هذه العوامل تعتبر من العوامل الهامة التي تجعل القائد مستقرا في مركز القوة، وهذا القائد سوف يحبط كل محاولة تظهر من منافسيه، أو التمرد عليه، فالأوضاع التي يشغلها القادة تعمل على إيجاد نظام سياسي داخلي، يقوم على حكم الأقلية وهذا الحال يؤدي إلى إغتراب بقية أعضاء التنظيم عن العملية السياسية[1].

لذلك أوضح "ميشيلز" أن الديمقراطية الحقيقية مطلب عسير التحقيق في التنظيمات كبيرة الحجم، خاصة إذا ما كانت هذه الديمقراطية تعني مشاركة كل أعضاء التنظيم في العمل السياسي المتعلق بإصدار القرارات، فمشاركة هؤلاء الأعضاء مستحيلة فنيا، لأن كثيرا منهم ينتمون إلى طبقتي العمال وصغار الموظفين، فضلا عن أن كثيرا من مشكلات التنظيم تنطوي على تعقيد يفرض ضرورة وجود معرفة متخصصة وتدريب فني لا يتوفر لدى هؤلاء العمال والموظفين، ويقابل ذلك موقف قادة التنظيم، فبحكم موقفهم هذا يتحكمون في قنوات الإتصال وما يرتبط بها من سلطة وقوة، مما يدعم في النهاية أوضاعهم ويزيدها رسوخا واستقرارا، وما يلبث هؤلاء القادة أن يكتسبوا من خلال ممارستهم لوظائفهم معرفة متخصصة ومهارات سياسية تبعدهم بالتدريج عن المشكلات الحقيقية لتنظيماتهم، وتشجعهم على السعي لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة، تلك المصالح التي تتمثل في المحافضة على الأوضاع التي يشغلونها، وهكذا يحدث تحول عن الأهداف الديمقراطية للتنظيم، فتقل رغبة القادة في الاقدام على مخاطر النشاطات الثورية خشية اغضاب الحكومة وتعريض التنظيم للخطر، وبذلك يعمد التنظيم إلى آداء وظائفه في هدوء وسكينة فيفقد ثوريته ويصبح محافظا.

ويتضمن مؤلَف "مشيلز" بالإضافة إلى ذلك، تحليلا لديناميات العلاقة بين الصفوة والجماهير من خلال مناقشته لقضية الديمقراطية، فبمجرد وصول القادة إلى مراكز القوة، يصبحون جزءا مكملا للصفوة وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة بالضرورة مع مصالح الجماهير، لأنهم حينئذ سوف يسعون لتحقيق أوضاعهم حتى ولو كان ذلك على حساب التنظيم[2]، لذلك لا يمكن أن تسمح الأوليجاركية بظهور أية محاولة من شأنها أن تحدث

1- الجيلاني، حسان، مرجع سابق، ص ص: 85- 86.
2- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص ص: 63- 64.

خللا في البناء القائم، قد تكون سببا في إنهياره التام[1]، ويضطر القادة إلى ذلك تحت تأثير ضغوط البنائية التي تمارس تأثيرها عليهم، فضلا عن السمات السيكولوجية العامة التي تدفعهم إلى ذلك، ومنح "ميشلز" هذه السمات السيكولوجية أهمية خاصة في تحليله، وأوضح أن القائد أو الزعيم الذي حصل على السلطة وتعود على ممارستها، يجد بعد ذلك صعوبة في التنازل أو التخلي عنها، فضلا عن أن ممارسة القوة ذاتها تحدث تحولا سيكولوجيا في شخصية القائد، فيزداد إيمانه بنفسه، ويبالغ في عظمته، ثم يلجأ في النهاية إلى نسب التنظيم له وربطه به، ومن الواضح أن "ميشيلز" قد تأثر هنا بوضوح بالمبدأ **الميكافيلي** الذي يسلم بأن سلوك أية جماعة مسيطرة أو حاكمة ينبع من مصلحتها **الذاتية**، ثم درس بعد ذلك الأيديولوجيات المختلفة التي تستخدمها الأقليات الحاكمة في تبرير أوضاعها، فذهب إلى أن هذه الأقليات الحاكمة تسعى بإستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والإستقرار حتى يمكن مواجهة ما يهدد المجتمع من أخطار خارجية، وطبقا لهذه الإيديولوجية تنظر الأقلية الحاكمة إلى أية معارضة تنشأ بوصفها عنصرا تخريبيا يفيد منه الأعداء، وقد تتبنى هذه الأقلية أسطورة الديمقراطية التي تجعل من القائد المنتخب إنتخابا ديمقراطيا، تعبيرا دائما عن إرادتها الجمعية[2].

ولقد إنعكس هذا الطابع التشاؤمي أيضا على معالجة "ميشلز" لمشكلة الديمقراطية في المجتمع ككل، فقد تنبأ قبل حدوث الثورة الروسية بسقوط الديمقراطية الإشتراكية، وأوضح أن الثورة ستتحول بعد ذلك لتصبح ديكتاتورية يمارسها أولئك القادة المهرة، الذين بلغوا من المهارة درجة إنتزعوا بها صولجان القوة والسيطرة في ظل كلمة براقة هي "الإشتراكية" بل لقد ذهب "ميشلز" إلى أبعد من ذلك حينما قال أن" التاريخ يخبرنا أن الحركات الديمقراطية ما هي إلا موجات متعاقبة تتحطم دائما على نفس الصخرة... ولكنها ــ مع ذلك ــ ما تلبث أن تعود إلى الظهور من جديد" وأن "المثاليات الديمقراطية تفقد نقاوتها وقدسيتها وطهارتها حينما تنتشر وتسود"[3].

1- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 90.
2- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص ص: 64.
3- نفس المرجع، ص ص: 64- 65.

حيث يتبنى "ميشلز" نظرة دورية للتاريخ، إذ أن الأوليجارية ستضل قائمة لفترات معينة من الزمان حتى يظهر قائد ملهم لديه القوة التي تمكنه من تصفية كافة الضغوط التي تؤثر في التنظيمات، والنظم الإجتماعية العديدة في الحياة الحديثة، فيصبح أحد مصادر التغيير الأساسية، وقد وجد "ميشلز" في القائد "موسوليني" مصدر إلهام يستحق الإعجاب[1].

واذا كان "ميشلز" قد إهتم بتحليل مشكلة الديمقراطية الداخلية بصفة خاصة فإن أفكاره قد مهدت لمناقشة ما يسمى **بالديمقراطية الخارجية**، أو بعبارة أخرى لقد إهتم عدد من الدارسين الذين اقتفوا الخط الفكري لـ"ميشلز" بدراسة أثر التنظيمات البيروقراطية في النسق السياسي الديمقراطي ككل، وكان هذا النوع من الدراسات شائعا بين عدد من المفكرين الإجتماعيين في بداية القرن العشرين، ممن روَّعتهم نتائج التحول الملحوض من الديمقراطية إلى البيروقراطية، في المجالين السياسي والإقتصادي، ففي المجال الإقتصادي كان تدخل الدولة لتنظيمها الأنشطة الإقتصادية، والإتجاه نحو توسيع نطاق إختصاص الحكومات، هو الذي أدى تدريجيا إلى فشل كثير من المشروعات الحرة وهدد النظم الديمقراطية في المجال السياسي.

وعموما فإن "ميشلز" يؤكد أن حرية البحث والنقد، ومراقبة القادة من العوامل الأساسية التي تدعم الديمقراطية، والتي يمكن غرسها بإستمرار في نفوس الجماهير، على حد قوله أن: "**تزايد التعليم يتضمن ارتفاعا مصاحبا في القدرة على ممارسة الضبط.. والغاية القصوى من التربية الإجتماعية هي رفع المستوى الفكري للجماهير، حتى تكون لديهم القدرة، في حدود ما هو ممكن لمقاومة الإتجاهات الأوليجاركية التي قد تظهر في حركة الطبقة العاملة**"، وهكذا يختتم "ميشلز" مؤلفه عن الأحزاب السياسية[2] بأن: " **جوانب النقص التي تنطوي عليها الديمقراطية واضحة، ولكننا يجب أن نعترف بأنها ـ أي الديمقراطية ـ كشكل للحياة الإجتماعية، لابد من إختيارها بإعتبارها أقل الشرور**"[3].

1- الجيلاني، حسان، مرجع سابق، ص: 87.

2- هذا المؤلف كان في الأصل مجموعة محاضرات ألقاها "روبرت مشيلز" عن علم الاجتماع السياسي في جامعة روما بعد مرور ستة عشر عاما من صدور مؤلفه: الأحزاب السياسية، لأول مرة عام 1927، وقد حاول "مشيلز" في هذه المحاضرات أن يدحض تصورات ماركس عن المجتمع وحركة التاريخ، فقدم مجموعة ملاحظات نقدية أشارمن بينها إلى أن الفيلسوف العربي "ابن خلدون" الذي عاش في القرن الرابع عشر، ربما كان أول دارس علمي أكد التصور الإقتصادي التاريخ.

3- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 92.

المحاضرة 11

- تقييم آراء روبرت مشيلز
- نقد وتقييم الإتجاه النظري

البيروقراطي

تقييم آراء "روبرت مشيلز" (Robert Michels) :

آراء "مشيلز" حول قانونه الحديدي الاوليجاركي أو تحليلاته لمشكلة انعدام الديمقراطية سواء داخل أو خارج التنظيمات، ربما تكشف عن كثير من النقاط الهامة التي تحتاج لمزيد من الأمثلة على ذلك منها:

1- عند مناقشته للأحزاب السياسية الإشتراكية والرأسمالية لم يفسر تغيير الإتجاهات والميول من قبل أعضاء التنظيم حول تغيير القادة من المستويات البورجوازية أوغير البورجوازية.

2- لم يفسر في تحليلاته أن هناك كثيرا من القادة الشيوعيين تم إقلاعهم عن أفكارهم وتبنوا الكثير من آراء النظام الراسمالي، (وربما خير مثال على ذلك إنقسام قادة نقابة عمال المناجم البريطانية وعدولهم عن العديد من أفكارهم الإشتراكية، خاصة بعد فشل آخر إضراب لهم على أيدي الحكومة المحافظة).

3- زيادة الإنقسامات داخل الطبقة العاملة يؤدي بالضرورة لتضاؤل فكرة الوعي الطبقي.

4- في تصوره لفكرة الإيديولوجية لم يقدم أي مقترحات حول الديمقراطية وعملياتها في حالة عدم تحقيقها حتى ولو كانت هذه المقترحات ذات صفة مثالية.

وأخيرا وعلى الرغم من ما وجه من تعليقات لتحليلات "ميشلز" إلا أنها قد أثرت في العديد من المفكرين وعلماء الإجتماع السياسي المعاصرين، الذين وجدوا في كتاباته دافعا قويا وإمتدادا فكريا لكثير من آرائهم ومن أهمها:

أولا: **"روبرت ماكينزي" (R. Mackenzie)** في كتابه الأحزاب السياسية البريطانية، والذي اهتم فيه بتحليل توزيع القوة على الأحزاب المحافظة والعمالية في المملكة المتحدة، وقد تبنى نفس أسلوب "ميشلز" وتحليلاته من ناحية ظهور إتجاه القيادة الاوليجاركية لهذه الأحزاب.

ثانيا: عالم الإجتماع المعاصر **"ليبست" (Lipest)** الذي أعطى إهتماما كبيرا وتعاطفا لتحليلات "ميشلز" في مناقشة تنظيمات النقابات العمالية، محللا كيف أدت الزيادة في إتجاه التحول نحو البيروقراطية، لإعطاء مزيد من عناصر القوة والسيطرة، وجعلها

في أيدي الأوليجاركية الإدارية، تلك الفئة التي تسعى جاهدة لإستغلال كل العوامل والوسائل التنظيمية المتاحة تحت يديها من أجل زيادة سيطرتها ونفوذها على بقية أعضاء التنظيم وإمكاناته وموارده المتاحة، بل يتعدى هذا النفوذ للتنظيمات المحلية الأخرى في المجتمع[1].

وخلاصة القول أن تحليلات "ميشلز" تكشف عن القضايا والموضوعات الهامة التي مازالت تشغل إهتمام كثير من المتخصصين في علم إجتماع التنظيم والعمل، وعلم الإجتماع السياسي، وخاصة تحليله للبناءات السياسية التنظيمية أو الأحزاب في المجتمعات الرأسمالية والإشتراكية على حد سواء، والتي إنعكست نتائجها على انطباعاته الخاصة تجاه قضية الديمقراطية، والعلاقة بين التنظيم والفرد والقيادة، ومفهوم الحرية العامة، وفئة الصفوة والأقلية صاحبة الإمتيازات، والعلاقة بين الديمقراطية الداخلية والخارجية، وغيرها من المفاهيم الهامة التي ساهمت بها النظريات الكلاسيكية لدراسة التنظيم، مثل النظريات الماركسية التي عالجتها فيما سابق.

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، مرجع سابق، ص ص: 201- 202.

نقد وتقييم للاتجاه النظري البيروقراطي:

إن هذه النظريات تشترك جميعها في خاصية أساسية، هي محاولة تحليل المشكلات الخطيرة التي نجمت عن الحضارة الصناعية، وما ترتب عليها من نمو تنظيمي هائل بهدف تقديم حلول حاسمة لهذه المشكلات، ولهذا يمكن القول بأن كتابات "ماركس" و"فيبر" و"ميشيلز" تشكل عموما إطارا فكريا متسقا يعكس بصفة عامة المشكلات المختلفة التي فرضها النمو الكيفي والكمي الذي طرأ على التنظيمات في المجتمعات الحديثة.

كما وقد رأينا أن التنظيم البيروقراطي لم يشغل المكانة الأساسية في نقد "ماركس" للمجتمع الصناعي، ذلك لأنه قد نظر إلى مشكلتي البيروقراطية والإغتراب، بوصفهما جزءا من مشكلة عامة هي الاستغلال والسيطرة الطبقية، وعلاج هذا الموقف عند "ماركس" يكمن في إلغاء الطبقات، لأن في ذلك قضاء على كل ضروب الإغتراب، وفي المجتمع الشيوعي الذي رسم "ماركس" أبعاده، سيختفي الإستغلال الطبقي تماما، ومن الواضح أن التحليل الماركسي قد ضيق من نطاق مصطلح التنظيم البيروقراطي ليقصره على التنظيمات الإدارية في الدولة، كما أن موقف "ماركس" من هذه التنظيمات مرتبط أساسا بفكرة الصراع بين الطبقات وما يسفر عنه من إنتصار البيروليتاريا، وإقامة مجتمع لا طبقي تختفي فيه التنظيمات البيروقراطية إختفاء تدريجيا، وهو موقف يعد إنعكاسا لفلسفة تفاؤلية سادت بين مفكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تلك الفلسفة التي كانت تنظر إلى التاريخ بوصفه مراحل وحقبا متعاقبة تؤدي بإستمرار إلى مزيد من الحرية والسعادة الإنسانية، وبالتالي فإن تفاؤل "ماركس" المتمثل في إيمانه بحتمية ظهور مجتمع لا طبقي، قد أعاقه عن تحديد المشكلات التنظيمية بصفة عامة، كما أن النمو الحديث للتنظيمات البيروقراطية الذي شهدته مجتمعات ذات أنظمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية مختلفة، كشف بجلاء عن عدم تحقق تنبؤ "ماركس" بالإنهيار التدريجي في التنظيمات الحكومية، ومن هنا يمكن أن نعتبر تحليلات "فيبر" و"ميشيلز" مكملة لنقد ماركس للرأسمالية[1].

1- الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص ص: 66- 67.

كما أن "فيبر" قد إنطلق منذ البداية من قضية أساسية هي أن: التنظيم البيروقراطي شكل من أشكال التنظيم يتصف بالعمومية، وأن تصور إختفاءه ما هو إلا ضرب من السذاجة، والواقع أن قضية "فيبر" هذه تشير إلى تحول خطير في النظرة إلى التنظيم وما يترتب على ذلك من تغير في المفاهيم، فلم يعد صراع الطبقات هو مدخل دراسة التنظيم، بل التسليم بضرورة وأهمية هذا التنظيم بوصفه أكفأ الوسائل لتحقيق الأهداف المجتمعية، ولم يعد الإستغلال الطبقي هو محور الإهتمام، بل الإستغلال التنظيمي، المتمثل في قطاع التنظيمات كبيرة الحجم وسيطرتها على الفرد والمجتمع، ولقد ترتب على ذلك تغير في معاني المفاهيم المستخدمة، فالنمو التنظيمي أصبح يعني السيطرة الكاملة للتنظيم الرشيد على كل النظم الإدارية الحديثة، وبرغم الإختلاف الشديد بين وجهتي نظر "ماركس" و"فيبر" إلا أننا نستطيع أن نلمس عنصرا مشتركا في إتجاهيهما هو دراسة مشكلة التنظيم من وجهة نظر واسعة ومن منظور تاريخي، فالمشكلات التي أثاراها مشكلات تتعلق بالمجتمع ككل، ذلك المجتمع الذي يعد وحدة أساسية في تحليلاتهما.

أما موقف "روبرت ميشيلز" من التنظيم فيختلف إلى حد كبير عن موقف سلفيه، فلقد نظر إلى التنظيم بوصفه نظاما للسيطرة السياسية وأداة تستخدمها قلة حاكمة، وهي لذلك تسعى جاهدة إلى إبعاد القوة عن مصدرها الشرعي لتكون في يدها أداة لخدمة مصالحها الخاصة، وكما أنه اكتفى بتحليل دور الأقليات الحاكمة في التنظيم وما يرتبط بذلك من مشكلات ديمقراطية.

كما أنه لو أمعنا مرة أخرى النظر في تحليلات كل من "ماركس" و"فيبر" و"ميشيلز" لوجدنا أنها تنطوي على عناصر مشتركة، لعل أهمها اتساع نطاق معالجتهم لظاهرة التنظيم، ذلك أنهم لم يدرسوا التنظيمات في فراغ سياسي وإجتماعي كما تفعل بعض النظريات الحديثة بل ربطوا هذه الظاهرة بالبناء الإجتماعي وما يتضمنه من صراع ومشكلات، فلقد تتبعوا المشكلات الأساسية في المجتمع حتى وصلوا إلى إنعكاساتها على الواقع التنظيمي، ثم عادوا مرة أخرى فدرسوا التأثيرات التي تحدثها التنظيمات البيروقراطية على بناء القوة في المجتمع، ولقد أثروا تحليلاتهم هذه بمنظور تاريخي واسع مكنهم من دراسة المجتمعات والتنظيمات دراسة دينامية، ولقد ساعدهم ذلك

أيضا على إدراك المشكلات التنظيمية الأساسية وتحديد نتائجها وآثارها، كما يجدر التأكيد هنا على أن هذه التحليلات الكلاسيكية لم تستند في الغالب إلى شواهد واقعية بالمعنى المعروف في الدراسات الحديثة، ولكن مع ذلك تكشف عن وعي عميق بالفارق بين ما يقوله الناس وما يفعلونه، بين علاقاتهم الإجتماعية كما تعبر عنها اللوائح والقواعد الرسمية، وعلاقاتهم الواقعية في ضوء القوة والسلطة[1].

ومن اليسير بعد ذلك أن نكشف عن سمة مشتركة تسم التحليلات الكلاسيكية عموما، هي إهتمامها بدراسة تأثير التنظيمات البيروقراطية على وجود الفرد وحريته فـ"ماركس" يؤكد فكرة إغتراب الإنسان وضياعه وضعفه أمام الطبقة المتسلطة التي تسيطر على التنظيمات البيروقراطية، و"فبير" يكشف عن انهيار شخصية العامل، نتيجة لزيادة حدة تقسيم العمل، ثم يؤكد بعد ذلك سيطرة التنظيمات كبيرة الحجم على المجالات الإقتصادية والسياسية والتعليمية والعسكرية، مما ترتب عليه زيادة الصورية والآلية والجهل بما يحيط به، وعدم القدرة على استيعاب الأهداف التنظيمية والتوحد* معها، وأخيرا يهتم "ميشيلز" بتوضيح الجانب السياسي لإغتراب الفرد، والضياع الذي يعاني منه أعضاء التنظيم نتيجة لإنصراف القلة الحاكمة عن شؤون التنظيم ومشكلاته.

والملاحظ أن هذه النظريات تناولت مشكلات التنظيم من منظور واسع أفقدها في كثير من الأحيان الدقة التي قد تتصف بها النظرية، كما أن هذه النظريات قد استخدمت في بعض الأحيان مفاهيم غير دقيقة، وكنتيجة لذلك كله نجد هذه النظريات تتضمن تعميمات وأحكام عامة لا تصدق إلا تحت ظروف معينة، ولقد أثارت هذه النقطة بالذات إهتمام الدارسين المحدثين للتنظيم، وحاولوا إختبارها إختبارا واقعيا، بهدف التعرف على الظروف التي تكشف عن مدى صدقها وملاءمتها، ولقد اقتضى ذلك تحول الإهتمام من المستوى المجتمعي إلى المستوى التنظيمي ومن النظرة الرحبة واسعة النطاق إلى نظرة

1- نفس المرجع، ص ص: 67- 68.

*- وهو يعني التماثل في الخصائص العامة والمصير بين الفرد والمنظمة، وللإثراء في هذا المفهوم الذي كتبت بشأنه الكثير من الدراسات التي إتجهت إتجاهات ثلاثة، نذكر على سبيل المثال شخصية واحدة لكل إتجاه وهم على التوالي: الإتجاه الأول "برون" (1969)، الذي يرى أنه هو الإلتزام، والاتجاه الثاني: "وينر" (1982)، والذي يرى أنه أحد مكونات الإلتزام التنظيمي، والإتجاه الثالث: "مايل" (1992)، الذي نظر إلى الالتزام والتوحد على أنهما مفهومين مختلفين تماما، وللإستزادة أكثر أنظر: نظرية الإلتزام التنظيمي، لصاحبه، درويش أحمد محمد، دار عالم الكتب، 2008، ففيه الكثير من الفائدة في هذا الموضوع.

ضيقة محدودة نسبيا، كما أنهم لم يدرسوا المعوقات التنظيمية بشيء من الدقـة والتحليل بل كانت تحليلاتهم لها، في السياق العام للمشكلات التنظيمية[1].

1- نفس المرجع، ص: 69.

المحور الثالث

الإتجاهات الإدارية في دراسة التنظيم

المحاضرة 12

- التايلورية والإدارة العلمية
- نظرية التكوين الإداري

الإتجاهات الإدارية في دراسة التنظيم:

نتعرض هنا بالمناقشة والتحليل لمختلف الأبحاث التي جاءت في هذا الإتجاه، إنطلاقا **أولا:** من "تايلور" ونظرية الإدارة العلمية، ومن ثم نعرج **ثانيا:** على نظرية التكوين الإداري لصاحبها "هنري فايول"، وأخيرا **ثالثا:** إلى نظرية العلاقات الإنسانية مع "إلتون مايو".

أولا: التايلورية والإدارة العلمية:

تقترن هذه النظرية بالكاتب الأمريكي "فريدريك تايلور"(Frederick Winslow Taylor (1856-1917) ، بشكل أساسي، ولكن هناك كتاب آخرون من قبله ومن بعده، قد أسهموا كذلك في هذه النظرية، ومن أهمهم: "جيس وات" (James Watt)،"روبرت أوين" (Robert Owen)، "شارلز بابيج" (Charles Babbage)، "فرانك جالبيرث" (Frank Bunker Gilbreth Jr)، "هنري جانت" (Henry Gantt)، ويعد "تايلور" المنظر الرئيسي لهذه النظرية[1]، كما أن دراسته تعتبر من أشهر الدراسات التي أجريت على التنظيمات الصناعية آنذاك، والتي كانت قائمة على أسلوب علمي بالإعتماد على الملاحظة والتجربة، بدل الإعتماد على مجرد الخبرة الشخصية والتخمين، حتى أن هذه النظرية وصفت تحت مسمى "نظرية الآلة"، لأنها أغفلت آدمية الفرد أو العامل الإنساني[2]، حيث يقول في ذلك أن "الثورة الكبرى تحدث في الإتجاهات العلمية لكلا الفريقين العامل وصاحب العمل طبقا للإدارة العلمية"، أي يجب على كل من الطرفين الخضوع للبحث العلمي والمعرفة بدلا من الإعتماد على الآراء القديمة المتعلقة بالعمل، ومن هنا يمكن أن نبين أهم الأسباب التي ألحت على "تايلور" وأثرت عليه ليضع نظريته للإدارة العلمية، وهي ثلاثة أسباب رئيسية:

أولا: إهتمامه الأساسي بدراسة الكثير من المشروعات والتنظيمات الصناعية، وما يدور بداخلها، لكي يكشف عن الوسائل والطرق التي يمكن أن تؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية من هذه المشروعات، ومحو الإسراف في جهود العمال للتقليل من تعبهم وإجهادهم.

1- حريم، حسين محمد، إدارة المنظمات: منظور كلي، دار الحامد، عمان، 2009، ص: 20.
2- علام، إعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، مرجع سابق، ص: 33.

ثانيا: العمل على توفير سبل علمية لقيام نظم إدارية حكيمة تقوم بالإشراف على المشروعات، والسعي إلى رفع مستويات الكفاءة، ورفع المستويات المهنية والتدريبية للعمال.

ثالثا: التخطيط العلمي لقيام وتأسيس علم الإدارة كعلم يقوم على مجموعة من القوانين العلمية، والقواعد والأصول المعروفة والمحددة، والتي تستمد من نتائج الدراسات النظرية والتطبيقة[1].

كما سعى "تايلور" إلى وضع مجموعة من المبادئ تقوم عليها نظريته ونعرضها فيما يلي:

1. استخدام دراسات الحركة والزمن للوصول إلى الطريقة المثلى والوحيدة لأداء العمل وهي الطريقة التي تسمح بتحقيق أقصى إنتاج ممكن، أي اعتبار أن العامل تابع للآلة وأن سلوكه هو في جوهره سلسلة من الأنشطة الفيزيقية المنظمة.

2. تقسيم العمل الفعلي بين الإدارة والعمال، أي يجب أن يعطى لكل عامل مهمة تناسب قدرته وحالته الجسمية وهو بدوره مطالب بأن يقدم أكبر مجهود ممكن من العمل.

3. اختيار وتدريب العمال بطريقة علمية لتحسين مهاراتهم، لأن العمال في نظره لا يميلون إلى أخذ الأمور بجدية بل إنهم يأخذونها بالتساهل والتكاسل.

4. تزويد العمال بحافز تشجيعي يدفعهم إلى أداء العمل وفقا للطريقة التي تم التوصل إليها، بأسلوب علمي ويتحقق ذلك بواسطة منح العامل مكافئة محددة تزيد عن مستوى الأجر اليومي إذا استطاع أن يحقق المستويات المطلوبة والمقننة للإنتاج، وهذا ـ في نظره ـ يشجع العامل على البقاء في العمل.

5. يجب أن يكون هناك تعاون كامل بين الإدارة والعمال، وأن يعاد توزيع العمل بينهم على أساس تولي الإدارة مهام التخطيط والتنظيم والرقابة، وتولي العمال مهام التنفيذ، وذلك لإبراز أهمية التخطيط بالنسبة لمجموعة كبيرة من الأعمال اليومية لكل عامل[2].

1- عبد الرحمن، عبد الله محمد، علم الإجتماع الصناعي: النشأة والتطورات الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، 80.

2- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 131.

وحسب هذه المبادئ فقد ركز "تايلور" أفكاره فقط على ما يجري داخل التنظيم، وهو بذلك إعتبره نظاما مغلقا، أي أن بيئة العمل الداخلية، لا تتأثر إلا بقرارت الأفراد العاملين مهما كان عملهم أو مركزهم الإداري في التنظيم، وليس بعوامل خارجية أخرى مثل تلك المتغيرات التي تحصل في السوق أو السياسات الحكومية المتغيرة، فالنظرية لم تتطرق إلى البيئة الخارجية، أو إلى أصحاب المصالح ذات العلاقة مثل المساهمين، والموردين، والحكومة، والجامعات...الخ، وهي بذلك أهملت إلى حد كبير أهمية التفاعل والتنسيق بين البيئتين الداخلية والخارجية، مما يشكل نقصا فنيا كبيرا في بنية هذه النظرية[1].

كما تقوم افتراضاته على ضرورة إعتماد الأسس العلمية في دراسة الوقت والحركة وتهيأة الظروف المادية والتنظيمية لكي يقوم العامل بإنجاز عمله بأعلى كفاءة أو بأقل كلفة مادية ممكنة، وقد بنى "تايلور" أفكاره على نفس الأسس تقريبا التي إعتمدها "ماكس فيبر" من حيث الرشد والعقلانية في آداء الفرد و الإهتمام بالجوانب المادية فقط، لتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها، وتتلخص أسس حركة الإدارة العلمية بما يأتي:

1. تطوير حقيقي للإدارة بتجزئة وظيفة الفرد إلى أجزاء صغيرة، ومعرفة أنسب الطرق لآداء كل مهمة.
2. الإختيار العلمي للعاملين، ويأتي ذلك باختيار الفرد بطريقة تناسب العمل، ويجب أن يدرب عليها بالطريقة المصممة والسليمة.
3. الإهتمام بتنمية وتطوير العاملين، وقيام الإدارة بمهام تصميم الوظائف والأجور والتعيين، ويضطلع العمال بآداء وتنفيذ المهام الموكلة إليهم.
4. التعاون الحقيقي بين الإدارة والعاملين.

أما تطبيق المنهج العلمي في الإدارة فتقوم خطواته على الآتي:

1- توضيح المشكلة.
2- تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بها.
3- تحليل هذه المعلوامت والبيانات.

1- مساعدة، ماجد عبد المهدي، إدارة المنظمات: منظور كلي، دار المسيرة، عمان، 2013، ص: 50.

4- التوصل إلى الحل المناس للمشكلة.

5- إختيار وتقييم الحل للتأكد من صلاحيته أو عدم كفائته[1].

1- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، مرجع سابق، ص: 56.

ثانيا: نظرية التكوين الإداري لـ "هنري فايول":

كما يطلق عليها أيضا نظرية "العملية الإدارية"، وتنسب هذه النظرية إلى الكاتب الفرنسي "هنري فايول" (Henry Fayol)، ولكن هنالك كتاب آخرون قد أسهموا في هذه النظرية أيضا، وأهمهم: الإنجليزيان "ليندال إيرويك"(Lyndall Urwick)، و"لوثر جوليك" (Luther Gulick)، والأمريكيان "موني" (Mooney)، و"رايلي"(Reiley)، وكانوا جميعا مهتمين بتطوير مبادئ عالمية في الإدارة، تصلح لكل مدير في أي منظمة.

كان "فايول" مهندسا وقد عمل مديرا لمدة طويلة في أحد مناجم الفحم في فرنسا، وقد تميز عن "تايلور" في جانبين هامين وهما:

1- إعتمد "تايلور" على الدراسة والتجربة العلمية، بينما إعتمد "فايول" على خبرته، كمدير ممارس.

2- ركز "تايلور" على تنظيم العمل على مستوى ورشة العمل، بينما سعى "فايول" لتطوير نظرية عامة للإدارة، من خلال تطوير مبادئ عامة تصلح لكل مدير في كل مستوى في جميع المنظمات وجميع الظروف[1].

إهتمت نريته بالعمليات الداخلية في المنظمة ومظاهر الأداء المادي للعمل، وبالجوانب الفيزيولوجية للعمال، وليس بالجوانب الإنسانية للأداء، وقد ركزت على دراسة مستويات الهيكل التنظيمي، عكس نظرية الإدارة العلمية التي ركزت على المستوى الفني والإنتاجي.

وعموما إتجه "هنري فايول" من خلال دراسته وتحليله للعمليات الإدارية، إلى إيجاد مبادئ وقواعد تعد بمثابة مرتكزات رئيسية، يعتمد عليها المدراء في أعمالهم وفي تحقيق الأهداف الإقتصادية للمنظمات التي يعملون فيها، ومن خلال الدراسات الاستقرائية والتحليل الميداني لواقع الفعاليات الفنية والإدارية، خلص "فايول" إلى وجود ستة أنشطة أساسية في أية منظمة وهي:

1-النشاطات الفنية، كالإنتاج أو التصنيع.

2-النشاطات التجارة، كالبيع والشراء والمبادلة.

1- مساعدة، ماجد عبد المهدي، مرجع سابق، ص: 22.

3-النشاطات المالية، تأمين رؤوس الأموال وإستخدامها في الفعاليات الاستثمارية.

4-النشاطات المحاسبية لتحديد المركز المالي للمنظمة وإعداد الإحصائيات.

5- نشاطات الوقاية والضمان مثل التأمين لحماية الممتلكات والأفراد.

6- النشاطات الإدارية وهي التخطيط والتنظيم، والرقابة وإصدار الأوامر والتنسيق[1].

كما أكد "فايول" على جانب النشاط الإداري كمحور رئيسي لتحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة سيما وأنها تعتمد أسلوب التخطيط والتنسيق بين الجهود الفردية والجماعية، ويمكن تلخيص أهم المبادئ والمفاهيم الأساسية التي جاءت بها نظرية التقسيمات الإدارية فيما يلي:

1- **مبدأ التدرج الهرمي:**

أكد هذا المبدأ على أهمية الصلاحيات والمسؤوليات والأوامر النازلة من المستويات التنظيمية العليا إلى الدنيا منها بشكل عمودي، حيث يتم الإتصال بين المشرفين ومرؤوسيهم بواسطة هذه الأوامر.

2- **مبدأ وحدة الأوامر:**

لا يجوز حسب هذا المبدأ، تلقي المرؤوس للأوامر الإدارية اللازمة لتنفيذ المهمات، إلا من رئيس واحد، وذلك لغرض معالجة ظاهرة الصراع التي تسببها كثرة مصادر اتخاذ القرار والأوامر الموجهة إلى المرؤوسين.

3- **مبدأ الإدارة بالاستثناء:**

والمقصود به تحويل صلاحيات إصدار القرارات إلى بعض المستويات الإدارية الدنيا لممارسة العمل الإداري في الأمور التي تولدت وتكونت عنها خبرات عملية، ويعد هذا المبدأ تطويرا لعملية تحويل الصلاحيات وعدم إقحام المستوى الإداري الأعلى بالأمور التفصيلية في الأداء واقتصار دوره على الجوانب الإبداعية والجديدة والقرارات الأساسية والاستثنائية التي تتطلب جهدا فكريا كبيرا في اتخاذها.

1- نفس المرجع، ص: 23.

4- مبدأ نطاق الإشراف:

يمثل نطاق الإشراف عدد المرؤوسين الذين يستطيع الرئيس الواحد الإشراف عليهم، وقد تم تحديد العدد الأقصى بخمسة أو ستة أفراد، ويؤدي تحقيق الحد الأمثل لنطاق الإشراف إلى زيادة كفاءة الإشراف والهيكل التنظيمي والعلاقات بين الرؤساء ومرؤوسيهم.

5- **مبدأ التخصص الوظيفي:**

يشير مبدأ التخصص إلى أن الكفاءة التنظيمية تزداد كلما ازدادت درجة التخصص الوظيفي حيث من الضروري القيام بالتحديد المسبق لجميع الأعمال والفعاليات المتعلقة بتحقيق الهدف، وتجميعها في تقسيمات وظيفية، ويشمل المبدأ المستويات العليا التنفيذية والمستويات الأدنى منها.

6- **مبدأ التمييز بين التنفيذيين والاستشاريين:**

يؤكد هذا المبدأ ضرورة التميز بين الاستشاري الذي يقدم الإرشاد والنصح والتوصيات والمقترحات الكفيلة بتطوير الأداء، من جهة والأطر التنفيذية التي تمتلك حق إصدار الأوامر لمرؤوسين في المنظمة[1].

1- الشماع، خليل محمد حسن، حمود، خضير كاضم، مرجع سابق، ص: 52.

المحاضرة 13

- التون مايو ونظرية العلاقات الإنسانية
- نقد وتقييم الإتجاه الإداري

ثالثا: "إلتون مايو" ونظرية العلاقات الإنسانية

بتتبع التطور التاريخي والفكري لحركة العلاقات الإنسانية، نجد أن هناك ثلاثة مدارس فكرية مختلفة، فهناك الإتجاه الكلاسيكي الذي تمثله مدرسة "إلتون مايو"، وزملائه من الباحثين أمثال "روثلزبرجر"، و"ديكسون"، كما أن هناك اتجاه مدرسة شيكاغو الذي تمثله أعمال "لويد وارنر" ولجنة العلاقات الإنسانية في الصناعة بجامعة (شيكاغو) برئاسته وعضوية بعض العلماء أمثال "جاردنر" و "هاريسون"، وأخيرا نجد أن هناك الإتجاه التفاعلي الذي أسهم فيه بعض الباحثين من أمثال "إليوت شابل" و"كونارد أرنسبرج" من جامعة هارفارد[1] .

قد تبلور ظهور اتجاه العلاقات الإنسانية في نهاية العشرينيات من القرن الماضي كرد فعل لظهور اتجاه الإدارة العلمية، هذا الأخير الذي كان يؤكد على الترشيد في التنظيم من خلال محددات أساسية تمثلت في:

أ- الاختيار العلمي للعامل.

ب- تأكيد الحوافز المادية.

ج- دراسة الزمن والحركة، ذلك وعلى اتساع اتجاه العلاقات الإنسانية، فسنقتصر في هذا المقام على أشهر هذه الدراسات.

دراسات إلتون مايو

ولد في أستراليا وهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والتحق هناك بجامعة بنسلفانيا سنة 1922، ثم التحق بجامعة هارفارد في عام 1926 وبقي بها حتى سنة 1947، وقد قاد فريقا من الباحثين أجرى معهم مجموعة من البحوث أهمها "دراسة مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل"، و"تجارب هاوثورن"[2].

1- **دراسة مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل**: عهد إلى مايو بدراسة مشكلة ارتفاع معدل دوران العمل في مصنع للغزل والنسيج في فيلادلفيا، حيث أظهرت هذه الدراسة أن

1 - لطفي، طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص101.
2 - توفيق، جميل أحمد، مرجع سابق، ص 46.

الإهتمام بالعلاقات الإنسانية عن طريق تقديم فترات للراحة ومشاركة العمال في بحث المشكلات وفي اتخاذ القرارات، يساعد على تحقيق مصالح العمال والإدارة [1] .

2- **تجارب هاوثورن:** تعد دراسات "هاوثورن" الشهيرة نقطة الانطلاق لدراسة العلاقات الإنسانية، حيث أجريت هذه الدراسات فيما بين سنتي :1927 و1932 بإشراف "إلتون مايو" وقد كانت تمثل مشروعا تعاونيا بين مصنع ويسترن إليكتريك وجماعة هارفارد، ونشرت نتائجها في:(Roethlisberger,F.and Dickson,W,Management and the Worker,) وهي دراسات كان الهدف الأول منها هو دراسة الظروف الفيزيقية للعمل وعلاقتها بالإنتاجية[2]. أي تحليل تأثيرات الإضاءة، وبإعادة تصميم الأعمال، وتغييرات في ساعات الدوام اليومي والأسبوعي، وإدخال فترات راحة، وأسس احتساب الأجور، وتأثير ذلك على حجم ونوعية إنتاج العاملين في مستويات التشغيل[3].

وقد أظهرت تجارب هاوثورن أن هناك عوامل أخرى غير العوامل المكونة لظروف العمل المادية والمؤثرة على الحالة الجسمانية للعامل لها تأثيرها الهام على الإنتاجية، وهذه العوامل هي عوامل إجتماعية في طبيعتها، فالعمال محل الدراسة أصبحوا محل اهتمام من الإدارة ومن رئيسهم المباشر، كما شعر العمال بإشراكهم في التجارب التي تهتم بها الإدارة، وبالتالي فإنهم استجابوا لهذه العوامل الإجتماعية بدلا من استجابتهم للعوامل المادية المتعلقة بظروف عملهم[4] .

"وقد تبين من تجارب هاوثورن أن الفرد العامل ليس أداة بسيطة، ولكنه شخصية معقدة تتفاعل مع المجموعة في محيط العمل كما ظهرت الحاجة إلى أنه يجب ألا تترك المشاكل الإنسانية لمحض الصدفة، وإنما يجب أن تعالج بالدراسة، مما جعل منها ميدانًا جديدًا للبحث"[5].

---

1 - نفس المرجع، ص: 46.
2 - الحسيني، السيد، مرجع سابق، ص 134.
3 - حريم، حسين، مرجع سابق، ص26.
4 - المرجع السابق، ص 49.
5 - الشنواني، صلاح، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل الأهداف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 497.

"ومن هذه الدراسات تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أن الإنسان إجتماعي بطبعه وهو حيوان اقتصادي ويجب النظر إليه على هذا الأساس.

2- أن الفرد يعتبر عضوا في جماعة، وبالتالي فإن هذه الجماعة يجب إشراكها عند مناقشة مشاكلها وتحديد الحلول الملائمة.

3- أن الأفراد المسؤولين عن إدارة المنشأة يجب أن يكونوا في موقف صحيح خلال ما يبذلوه من جهد مخلص لتوفير ظروف عمل ملائمة لهؤلاء الأفراد، وعلى هذا فإن نجاح أي برنامج للعلاقات الإنسانية يتطلب توافر قادة قادرين ومخلصين وأن يشعر الأفراد بهذه المقدرة والإخلاص"[1].

كما أكدت هذه الدراسات على قضية أساسية مؤداها أن القوة الدافعة للإنسان هي (حاجته) إلى التفاعل مع الزملاء داخل التنظيم، وإنشاء علاقات معهم، ثم قبولهم له، وهذا ما أكده بدوره "جورج هومانز" بقوله: " إن الحقيقة التي لا أشك فيها لحظة واحدة هي أن الإنسان حيوان إجتماعي. لقد تأكد لي أن العامل يأتي إلى المصنع شخصا إجتماعيا يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى إتاحة الفرصة لإقامة علاقات وثيقة مع الآخرين، فالعمال يميلون باستمرار إلى تشكيل جماعات متماسكة تظم أولئك الذين يقومون بنفس العمل أو الذين يعملون في مكان عمل واحد "، كما أكد "هومانز" في نفس السياق أن (الانسجام الصناعي) يستطيع أن يمنح جماعات العمل حرية أكبر حينما يسمح بالمشاركة في صنع القرارات.

1 - توفيق، جميل أحمد، مرجع سابق، ص 50.

كما يعد "ابراهام سيلزنيك" من أكبر المتأثرين بنتائج دراسات هاوثورن ومن أبرز ممثلي هذا الإتجاه، وقد قدم إسهاما هاما في فهم جماعات العمل الصغيرة، وقد برر إسهامه هذا بقوله "أعتقد أن فعالية التنظيمات كبيرة الحجم تعتمد إلى حد كبير على نمو جماعات صغيرة فعالة، ذلك لأن الإنسان يرغب أولا وقبل كل شيء في تحقيق الإشباع من خلال الدخول في علاقات شخصية وثيقة، وهذا يدفعني إلى القول بأن إشباع الجماعات الصغيرة للحاجات الإنسانية الهامة يحقق لها بقاءها كشكل من أشكال التنظيم"[1].

1 - السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 129.

نقد وتقييم الاتجاه الإداري:

تشكل النظريات التي تعرضنا لها فيما سبق نسقا فكريا يعكس إتجاها متميزا، وهو الإهتمام بدارسة التنظيمات، وتحليل بنائها في ضوء الكفاءة الإدارية والإنتاجية، ومع ذلك، فهناك فرقا بين النظريات الثلاث، يرجع إلى المنظور الذي تبناه كل منها والذي من خلاله يتم الإقتراب إلى الواقع التنظيمي.

حيث أن **التايلورية** قد ضيقت وحدة التحليل إلى أبعد حد، وذلك بتركيزها مباشرة على دراسة المشكلات العلمية التي تواجه العامل أثناء موقف العمل، ثم محاولتها داخل نطاق هذه البؤرة الضيقة أن تحلل كافة العمليات الفيزيقية الملائمة لأداء العمل ويتضح ذلك في معالجتها للسلوك الإنساني، باعتباره وسيلة لتحقيق هدف محدد، ومن ثم يتعين أن يوجه في إطار خطة عقلية معينة لكي يستطيع إنجاز هذا الهدف بأعلى قدر من الكفاءة، والواقع أن هذا التصور يغفل تماما المشاعر والإتجاهات الإجتماعية، والأهداف الشخصية للأفراد، كما لا يضع في إعتباره مطلقا الحقيقة التي مؤداها أن **"العامل كائن إجتماعي يتأثر سلوكه وتتكون إتجاهاته من خلال علاقاته الإجتماعية بزملائه في موقف العمل، وبالتفاعل بين حاجاته الشخصية والبناء الإجتماعي والثقافة السائدة في الجماعات التي يشارك في عضويتها"**[1].

فالتايلورية إذن قد تجاهلت المتغيرات السيكولوجية والسوسيولوجية المؤثرة في السلوك التنظيمي، فقد كانت معالجتها للروح المعنوية والإنتاجية بإعتبارهما يتأثران فقط بالحوافز المالية، دليلا على تجاهلها وعدم استبصارها بالجوانب السوسيولوجية التي تمارس تأثيرا واضحا على هاتين الظاهرتين، وبإختصار فإن الإدارة العلمية لم تستطع أن تقدم حلا حاسما للعلاقة بين الحوافز والإنتاجية طالما أنها تدرس العامل كفرد منعزل خارج السياق التنظيمي، ومن ثم تغفل المتغيرات المرتبطة بهذه العلاقة والتي أهمها التنظيم غير الرسمي، وصراع المصالح والمعوقات التنظيمية.

1- محمد، محمد علي، مرجع سابق، ص: 59.

وعليه فإن "تايلور" كان يحاول أن يصطنع منهجا علميا زائفا من دراسته للصراع الصناعي، ويرجع إلى تحيزه للإدارة في التنظيم ونزعته المحافظة عموما، وتجاهله للمعوقات التنظيمية والتي من إفرازاتها الصراعات الخفية والظاهرة، أما المدرسة الكلاسيكية في الإدارة فقد حصرت نطاق تحليلها في الجوانب الرسمية للتنظيم، ومن ثم نظرت إلى البناء التنظيمي في ضوء المسؤوليات المختلفة والعلاقات المحدودة والقواعد التي يعتمد عليها تصميم خريطة التنظيم، وذلك بدلا من الإهتمام بالجوانب السلوكية الإجتماعية، وهذا يعني أن الصعوبة الأساسية التي تظهر في هذه النظريات هي عدم قدرتها على تفسير الميكانيزمات الرسمية للتنظيم، من خلال ربطها ببقية جوانبه، وبخاصة بناء القوة، طالما أنها لا تهتم بالدراسة الإمبريقية، ومع ذلك فإن بعض الدارسين المحدثين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة يثيرون قضية أخرى مؤداها :**أنهم يعترفون بأن للأفراد مشاعرهم وأهدافهم الخاصة، وأن التنظيم الواقعي يخالف الصورة التي تقدمها خرائط التنظيم الرسمي**.

لكن فيما يخص نظرية **التكوين الاداري** وإن إقتربت في إهتمامها من النظرية العلمية، إلا أنها وقعت في مشكلة تحديد المفاهيم المستخدمة، مما يجعل بعض مفاهيم الإدارة غير واضحة في مجالها العام، كما أنها تتجاهل المتغيرات البيئية وكل المتغيرات الخارجية، بالإضافة إلى أنها إستبعدت الصراع الموجود داخل التنظيمات، وبالتالي فهي تحاول تدعيم الحفاظ على الوضع القائم، وإبعاده عن التغيير، وكأنها تتعامل مع التنظيمات باعتبارها كيانات مستقرة، غير قادرة على التغير والتكيف مع البيئة الخارجية في عملية التفاعل معها، وتسليطها الضوء على الجوانب الرسمية فقط، وهو ما جعلها تحيد عن الجوانب غير الرسمية للتنظيمات، لأن منتهى غايتها هي ما يتم تحقيقه من تطوير بعض الممارسات الإدارية كالتنسيق والمراقبة والتخطيط باستخدام أساليب رياضية وإحصائية متقدمة، لكن ذلك كله لن يثري مضمون معرفتنا بالآداء الوظيفي للتنظيمات الواقعية، ومنه فمحاولة تطوير مبادئ عامة على أسس غير واقعية لا تحسب حسابا لأنماط السلوك والمشاعر والإتجاهات، القيم، المعتقدات والعلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات والضغوط الناشئة عن البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة والتي تعد من بين مكونات

المعوقات التنظيمية، والتي لن يكتب لها النجاح الكامل في زيادة فعالية المنظمة، وفي تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها.

فقد أتهم هذا المنظور بأنه ينظر إلى عملية العمل من وجهة نظر الإدارة فقط، واعتبر العمال كأدوات طيعه تتلاعب بها الإدارة من أجل أهدافها، فقد اعتبر هذه كمحاولة بواسطة الإدارة للمحافظة على مصالحها السُلمية أو الهيرارشية وتقسيم العمل وإعداد بناءات السلطة، وفي نفس الوقت محاولة لتجنب وتخفيض النفقات كعدم الإكتراث، أو العداوة الصريحة في مواجهة العمال، فقد حاولت استعمال الحاجات الإجتماعية للعمال لتقحمهم في مجموعة متكاملة من الأغراض بدون تغيير البناء الأساسي للمكافات وصناعة القرار أو تصميم العمل.

وعليه فإن نظريات **الإدارة العلمية** و**التكوين الإداري** ليست غير صالحة فقط، كتفسيرات لتجربة العمل ولكنها إيديولوجيا تمثل تجنب التفسيرات النقدية لعلاقة العمل ورأس المال، أي علاقة السيطرة والخضوع، كما لم تهتم نظرية **العلاقات الإنسانية** بقيادة "مايو" بالصراع بين العمال والإدارة ولكنها ركزت في إهتمامها على دراسة التكامل والتناغم في التنظيم من خلال إخضاع المصالح الفردية للجماعة، وقد عالجت ظاهرة الصراع بطريقة تجعل فيها من الصفوة الإدارية تقوم بحل المشكلات الفنية والإنسانية، وتبني مجتمعا جديدا ومتكيفا، فقد كان "مايو" يعتقد أنه يمكن أن يقضي على الصراع بين الإنسان والتنظيم عن طريق إشباع الحاجات النفسية والإجتماعية له، كما يرى أنه كلما تم إشباع حاجات العمال كلما زادت طاقة إنتاجيتهم، ولكن في الحقيقة، قد كان الإشباع فقد للحاجات العملية التي تتماشى والأهداف الإدارية للمشروع الرأسمالي، كما وجهت إنتقادات كثيرة لهذا المنظور، ومن أبرزها إفتراض أن التنظيم العادي يتضمن الإتفاق في مكان العمل بين الإدارة والعمال، على أساس أنهم يشتركون في نفس الهدف والغاية بينما تم إغفال وتجاهل الصراع الصناعي، فـ"مايو" نفسه وصف العمال الذين ينتقدون الإدارة بـ**"العصابيين"** و**"المهووسين"**، كما وصفت الإتحادات العمالية ومناضليها بـ**"المتمردين"** و**"المزعجين"**، وبذلك أصبح الصراع يعرف على أنه حالة مرضية

يؤدي إلى الاخفاقات في الإتصال، لكن الصراع الذي يمكن تجاوزه بواسطة إدارة مستنيرة.

خاتمة

تعرضنا في هذه المادة العلمية إلى نقاط مهمة من التعرض لنشأة التنظيم وأهميته ومختلف النظريات المفسرة التي تناقش فيها نخبة من العلماء نقاشا علميا، تمخض عنه توضيح مختلف ملامح التنظيمات والغيات منها، وكذا علاقتها مع مختلف العلوم الإجتماعية الأخرى، وذلك كله تحت ظل علم سمي "علم اجتماع التنظيم"،الذي يكرس أطره النظرية والمنهجية في دراسة الواقع البنائي لمجمل التنظيمات الاجتماعية في المجتمع هادفا الى معرفة مكوناتها ومقوماتها وأساليبها وقواعدها التنظيمية التي تسير عليها وتهتدي بها.

قائمة المراجع:

1) الأصفر أحمد، عقيل أديب، علم اجتماع التنظيم ومشكلات العمل، جامعة دمشق، 2004.
2) الحسيني، السيد، النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، القاهرة، 1975.
3) الشماع، خليل محمد حسن، حمود، خضير كاضم، نظرية المنظمة، دار المسيرة، عمان، 2005.
4) الشميمري، احمد بن عبد الرحمن، هيجان، عبد الرحمان بن احمد، غنام، بشرى بنت بدير المرسى، مبادئ ادارة الأعمال الأساسيات والإتجاهات الحديثة، مكتبه عبيكان، ط 10، الرياض، 2014 .
5) الشنواني، صلاح، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل الأهداف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
6) العجمي، حمد حسنين، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2008.
7) الفوال، صلاح مصطفى، معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.
8) بن نوار، صالح، فعالية التنظيم في المؤسسات الإقتصادية، مخبر علم إجتماع الاتصال للبحث والترجمة، قسنطينة، 2006.
9) بوحفص، عبد الكريم، تطور الفكر التنظيمي : الرواد والنظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
10) توفيق، جميل أحمد، إدارة الأعـمال، مـدخل وظيـفي، بـيروت، دار النهـضة العربية، 1986.
11) جان، بيار دوران، روبير، فايل، علم الاجتماع المعاصر، ترجمة: ميلود طواهري، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2012.
12) حامد، خالد، مدخل الى علم الاجتماع، جسور للنشر، الجزائر، 2008.

13) حريم، حسين محمد، إدارة المنظمات: منظور كلي، دار الحامد، عمان، 2009.
14) حسان الجيلالي، الجماعات في التنظيم، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
15) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، علم اجتماع التنظيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
16) شلابي، زهير بوجمعة، الصراع التنظيمي وإدارة المنظمة، دار اليازوري، الأردن، 2016.
17) طلعت إبراهيم لطفي، علم اجتماع التنظيم، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
18) عبد الرحمن، عبد الله محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.
19) عبد الرحمن، عبد الله محمد، علم الإجتماع الصناعي: النشأة والتطورات الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.
20) عبد الوهاب، علي محمد، السلوك الإنساني في الإدارة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1976.
21) عصفور، محمد شاكر، أصول التنظيم والأساليب، دار الشروق، جدة، ط7، 1987.
22) علام، اعتماد محمد، حلمي، إجلال إسماعيل، علم اجتماع التنظيم- مداخل نظرية ودراسات ميدانية-، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2013.
23) غيدنز، أنطوني، تر: فاضل جتكر، الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة، تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
24) فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد، 2010.

25) كعباش، رابح، علم إجتماع التنظيم، مخبر علم إجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
26) كنعان، نواف، القيادة الإدارية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
27) كنيت بلانشارد، القائد الذي بداخلك، ترجمة: دريا زيجامي وآخرون، مكتبة جرير، السعودية، مكتبة جرير للنشر والتوزيع، 2006.
28) لحبيب، معمري، التنظيم في النظرية السوسيولوجية، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، 2009.
29) محمد، علي محمد، علم اجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.
30) مساعدة، ماجد عبد المهدي، إدارة المنظمات: منظور كلي، دار المسيرة، عمان، 2013.
31) www.publicforuminstitute.or